دراسات باحث

فصلية تُعنى بالقضية الفلسطينية والصراع العربي . الإسرائيلي

تصدر عن مركز «باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية» ش . م . م

خريف

2021م-1443هـ

71

دراسات وبحوث

- طالبان وأوهام التغيير: سقوط في امتحان السلطة.. وتهميش الأقليّات والنساء — د. علي دربج
- آثار ترسيم الحدود البحرية على لبنان في ظل التهديدات الإسرائيلية — محمود جباعي
- العراق والاحتلال الأميركي : هل تكون أفغانستان نموذجاً؟ — د. فؤاد خشيش
- مقاطعة دولة الاحتلال: الواقع والتحدّيات — براءة درزي

قراءة في كتاب

- التنّين الأكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين — مراجعة: حسن صعب

دراسات باحث

السنة التاسعة عشرة . خريف 2021م / 1443هـ

71

السنة التاسعة عشرة / خريف 2021م / 1443هـ

باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

لبنان/ بيروت/ بئر حسن/ قرب السفارة المغربية

بناية يونس- ط 1

Lebanon/Beirut/Beer Hassan

near Morocco Embassy

Younis bldg. 1st floor

Tel: 9611 842882 - mobile: 9613 507800

FaX: 9611 843882 - P.O.Box: 25/ 408

e-mail: baheth@bahethcenter.net

www.bahethcenter.net

الاشتراك السنوي

بما فيها رسوم البريد

لبنان: أفراد 25$ مؤسّسات 40$

الدول العربية: أفراد 30$ مؤسّسات 50$

دول أخرى: أفراد 50$ مؤسّسات 75$

سعر العدد

- لبنان: 5000ل.ل • سوريا 100ل.س
- الأردن: 2دينار • مصر 15جنيه
- العراق: 75دينار • الكويت: 2دينار
- الإمارات العربية المتحدة: 20درهم
- البحرين: 2دينار • إيران: 50000ريال
- قطر 20ريال • السعودية: 15ريال
- عُمان: 3ريال • السودان: 75دينار
- اليمن: 150ريال • الصومال: 150شلن
- ليبيا: 5دينار • الجزائر: 25دينار
- تونس: 2دينار • المغرب: 25درهم
- الدول الأوروبية: 7يورو
- أمريكا وسائر الدول الأخرى: 10دولار

71

دراسات باحث

فصليّة تُعنى بالقضية الفلسطينية والصراع العربي.الإسرائيلي.

تصدر عن مركز «باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية» ش .م .م

السنة التاسعة عشرة/ خريف 2021 م – 1443 هـ

الهيئة الاستشارية:

د. عصام نعمان: نائب ووزير سابق/ مفكّر عربي من لبنان.

د. باسم سرحان: أستاذ العلوم الاجتماعية في الجامعة الأميركية في بيروت سابقاً.

د. طلال عتريسي: باحث وأستاذ جامعي.

د. علي عقلة عرسان: الأمين العام السابق لاتحاد الكتّاب والأدباء العرب في سوريا.

د. غسان العزّي: أستاذ العلاقات الدولية في كلّية الحقوق والعلوم السياسية-بيروت.

د. مجدي حمّاد: رئيس الجامعة اللبنانية - الدولية/مفكّر وباحث.

هيئة التحرير :

الرئيس: الأستاذ الدكتور يوسف نصرالله

مدير التحرير: حسن صعب

المدير المسؤول : فاطمة قبيسي

الإشراف الفنّي: أحمد المقداد

حقول الدراسات والأبحاث والمقالات

- القضية الفلسطينية كقضيّةٍ مركزيةٍ للأمّة.
- العلاقات الداخلية في الساحة الفلسطينية: واقعها، ومستقبلها المرتجى.
- دراسة الاتفاقات السياسية والأمنية والاقتصادية الموقّعة مع الكيان الصهيوني.
- روح المقاومة والاستشهاد: دوافعها الوطنية والقومية والدينية والإنسانية.
- تحرير فلسطين كواجب وطني وقومي وديني وإنساني.
- موقع الجهاد في الإسلام وفي مسيرة الكفاح الوطني الفلسطيني.
- تعرية «السلام» الزائف مع العدوّ الصهيوني، وكشف وهم التسوية والتعايش معه.
- موقع الإنسان في المشروع الحضاري الإسلامي، كنقطة ارتكاز في الصراع مع الهمجية الدونية الصهيونية.
- دراسة المشاريع الصهيونية: الجغرافية، الأمنية، الاستيطانية، السياسية والاقتصادية... إلخ.
- التطبيع والغزو الثقافي الصهيوني-آليات وسبل المواجهة.
- أخطار المشروع الصهيوني على العالمين العربي والإسلامي.
- طبيعة وأهداف المشروع الأمريكي في العالمين العربي والإسلامي.
- العلاقة بين الولايات المتحدة الأميركية والحركة الصهيونية والكيان الصهيوني.

قواعد النشر

«دراسات باحث» ترحّب بمشاركة المفكّرين والباحثين والكتّاب فيها، مع التأكيد على مراعاة الأمور التالية:

1 - معالجة القضايا بموضوعية وعلمية ودقّة في التوثيق (في الدراسات والبحوث) التي تخضع – كما المقالات الواردة- للتحكيم بواسطة هيئة التحرير.

2 ـ حجم المقال ما بين 3000 و 4000 كلمة.

3 - حجم الدراسة ما بين 6000 و8000 كلمة، ويشترط فيها أن تكون موثّقة علمياً، وأن تراعي منهجية البحث العلمي. (إسم المؤلّف، عنوان الكتاب، أو المجلّة أو الصحيفة، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر، رقم الصفحة)، مع إثبات المراجع نهاية الدراسة، وأن تكون المقالات والدراسات والبحوث مرفقة بخلاصةٍ لا تتجاوز 50 كلمة.

4 - ترحّب المجلّة بالمشاركة في أبوابها (تلخيص كتب ونقدها- تقارير عن الندوات والمؤتمرات حول فلسطين والصراع مع الصهيونية)، بما لا يزيد عن 7000 كلمة لتلخيص الكتاب ونقده، و2500 إلى 4000 كلمة عن الندوة أو المؤتمر، على أن لا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من عامين، أو باتفاقٍ خاصٍ مع هيئة التحرير، مع إرسال صورة غلاف الكتاب.

5 - أن لا تكون المادّة المرسلة منشورة سابقاً.

6 - أن تكون المادّة المرسلة مطبوعة على الحاسوب الآلي، ومرفقة بالقرص، تجنّباً للأخطاء المحتملة، أو إرسالها مكتوبة بخطٍ واضح.

7 - يُرفق مع كلّ دراسةٍ أو بحث تقرير أو نبذة تعرّف بالكاتب.

8 - يجري إعلام الكاتب بقرار هيئة التحرير خلال شهرين من تاريخ إرسال الدراسة.

9 - تحتفظ المجلّة بحقّها في نشر المواد المجازة وفق خطّة التحرير.

10 - المواد التي لا تُنشر لا تُعاد إلى أصحابها.

11 - للمادّة المنشورة مكافأة ماليّة تحدّدها اللائحة المقرّرة.

12 - الآراء الواردة في المجلّة تعكس وجهة نظر كتّابها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي المركز.

دراسات باحث

محتويات العدد (71)

- الافتتاحية 5

دراسات وبحوث

- طالبان وأوهام التغيير: سقوط في امتحان السلطة.. وتهميش الأقليّات والنساء (د. علي دربج) 9
- آثار ترسيم الحدود البحرية على لبنان في ظل التهديدات الإسرائيلية (محمود جباعي) 25
- العراق والاحتلال الأميركي: هل تكون أفغانستان نموذجاً؟ (د. فؤاد خشيش) 41
- مقاطعة دولة الاحتلال: الواقع والتحدّيات (براءة درزي) 67

قراءة في كتاب

- التنّين الأكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين (مراجعة: حسن صعب) 87

Baheth for studies
باحث للدراسات

بيروت - لبنان - تلفاكس 01/843882
البريد الإلكتروني للمجلة: majalla@bahethcenter.net
الموقع: www.bahethcenter.net
البريد الإلكتروني للمركز: bahethcenter@hotmail.com

الافتتاحية

أثار «انتصار» حركة طالبان الأخير في أفغانستان قلقاً شديداً لدى الشعب الأفغاني أولاً، ولدى الدول المجاورة أو البعيدة حتى، من أن تعود أفغانستان مرة أخرى قاعدة لتصدير الإرهاب وتنفيذ عمليات دامية ضد من تعتبرهم الجماعات التكفيرية أعداء وخصوماً لها وللإسلام!

وكان للانسحاب الأميركي الذليل من هذا البلد انطباعات متناقضة، بين من عدّه دليل ضعف وسقوط لإمبراطورية الاحتلال والتوسع والهيمنة، على مستوى العالم، وبين من عدّه جزءاً من استراتيجية أميركية أشمل، تهدف لتوفير الإمكانات والطاقات، مع حصر الخسائر وإنهاء الحروب المفتوحة في الخارج، تمهيداً لتحقيق استدارة ناجحة نحو الصين وروسيا، اللتين باتتا تمثّلان التحدي الأول للهيمنة الأميركية، بعد تراجع التحدي الإسلامي الأصولي إلى حدٍ كبير!

في هذا العدد الجديد من مجلة (دراسات باحث)، عدة أبحاث ومقالات، أوّلها حول طبيعة «انتصار» حركة طالبان في أفغانستان واحتمالات نجاحها وفشلها في إدارة البلاد في مرحلة ما بعد الانسحاب الأميركي وسقوط الحكم التابع للولايات المتحدة؛ وبحث حول احتمال تكرار هذا الانسحاب الأميركي من العراق في أواخر العام الجاري وتداعياته ؛ إضافة إلى دراسة حول تأثيرات ترسيم الحدود البحرية على لبنان في ظل التهديدات الإسرائيلية؛ وبحث شامل حول مقاطعة الكيان الصهيوني: الواقع والتحديات.

وفي الختام، قراءة في كتاب (التنّين الأكبر: الصين في القرن الحادي والعشرين).

دراسات وبحوث

طالبان وأوهام التغيير
سقوط في امتحان السلطة..
وتهميش الأقليّات والنساء

د. علي دربج *

المقدّمة

كان السؤال الأبرز منذ استعادة جماعة طالبان سيطرتها على كابول في 15 آب 2021، حول ما إذا كانت عودة هذه الجماعة إلى السلطة تعني بالنسبة للأفغان أنها ستفعل كما فعلت قبل 25 عامًا.

فقد سيطرت طالبان على أفغانستان بأكملها، من عام 1996 إلى عام 2001؛ وهي مارست القمع الوحشي، لا سيما ضد الأقليّات والنساء. إن ميْل عناصر وقادة طالبان إلى العنف، الذي استمر طوال مرحلة عودة ظهورهم كقوّة متمرّدة بعد أحداث 11 أيلول، أدّى إلى مذابح ضد المدنيين، والإتجار بالبشر والمخدّرات، وبيئة أملاها الخوف.

ولكن منذ إعلان إمارة أفغانستان الإسلامية أخيراً، قلّل قادة الجماعة من أهمية هذا التاريخ، قائلين «إنهم تطوّروا مع الزمن».

في المؤتمر الصحفي الأول للجماعة، وعد المتحدث باسم طالبان، ذبيح الله مجاهد، بـ«العفو عن الأفغان، وبأن المرأة سيكون لها حقوق «ضمن الشريعة الإسلامية»، مؤكداً أن أيام إيواء الجماعة للإرهابيين قد ولّت. كان «مجاهد» ماهرًا في مجال البصريات أيضًا؛ واللافت في الأمر أنَّ من أجرت المقابلة التلفزيونية معه كانت صحفية أفغانية. وهنا يطرح السؤال نفسه؛ ما النسخة التي تريد طالبان إظهارها للعالم عن نفسها؟ عملياً، لا تزال حكومة طالبان المؤقتة في أيامها الأولى، لكن هناك ثلاثة مؤشرات رئيسية، يمكن

* باحث ومحاضر جامعي.

من خلالها الحكم على طريقة إدارة طالبان للبلاد، والتأكد وبالدليل، هل أن براغماتية الحركة التي يتغنّى بها البعض وجدت طريقها إلى التطبيق على الأرض، عبر تغيير نظرتها للكثير من الأمور المتعلقة باعتمادها الواقعية السياسية في التعامل مع المكوّنات العرقية في هذا البلد، أم أن هذا التعديل اقتصر على الخطاب فقط، وبقي في إطار الدعاية الإعلامية حصراً؟

أولى هذه المؤشرات: رغبة الجماعة في تقاسم السلطة.

وثانيها: مواجهة الأزمات المعيشية والإنسانية المستجدة، لا سيما مشكلة الجفاف وندرة الغذاء.

وثالثها: والتي تشغل بال العالم أجمع، هي حول معاملة طالبان للنساء، وهل سيتم إشراكهنّ في الحكم كما تزعم الحركة؟؟؟

في الإجابة، نقول إنه ليس تاريخ طالبان فقط هو الذي يتناقض بشكل مباشر مع الاعتدال الذي يُظهرونه؛ إنما سلوكياتهم الحالية أيضًا – بما في ذلك القمع العنيف للاحتجاجات والمطاردة من الباب إلى الباب للأشخاص المدرجين في قائمتهم السوداء. وفي هذا الإطار، تقول رينا أميري، الزميلة البارزة في مركز التعاون الدولي بجامعة نيويورك: «إنه هجوم ساحر من جانب، وهجوم إرهابي من الجانب الآخر».

أولاً» طالبان والسقوط في امتحان المشاركة بالسلطة وحقوق المرأة

بعيداً عن حفلات التطبيل والتهليل وحملات الترويج لما يحلو للبعض أن يسمّيه النسخة الجديدة لـ«حركة طالبان» غداة سيطرتها على أفغانستان، بعد الانسحاب الأميركي من هذا البلد، والادعاء بحصول تحولات في النهج السياسي للحركة وسلوكها ورؤيتها، تجاه المشاركة في الحكم، والاعتراف بحقوق الأقليات والمرأة وإنصافها، فإن قراءة موضوعية لما آلت اليه عملية تشكيل الحكومة المؤقتة والشخصيات التي ضمّتها، تشي بخلاف ذلك تماماً. فمزاعم طالبان أقرب إلى الوهمّ منها إلى الحقيقة[1].

وعملياً، جلّ ما فعلته طالبان ارتداء لباس الاعتدال وإخفاء النبرة الإلغائية في التعامل مع الخارج، ـــ مع الإبقاء عليها في الداخل، خصوصاً في المناطق الريفية قولاً وفعلاً ـــ

1- Zeerak Khurram, Taliban carrying out door-to-door manhunt for Afghans on blacklist, report says, nbcnews, website, 20 Agust 2021. www.nbcnews.com.

بهدف تجميل صورتها ومحو تهمة التشدد والتكفير والبطش واضطهاد المكوّنات الطائفية والعرقية المخالفة لعقيدتها الدينية، والتي أضرّت بها وطبعت صورتها، وسلبتها الشرعية الدولية، إبّان حكمها لأفغانستان في تسعينيات القرن الماضي[2].

أ ـ حكومة اللون الواحد لطالبان

لنبدأ بالتشكيلة المطروحة. في 7 أيلول 2021، شكّلت طالبان أولى حكوماتها التي سمّتها بالمؤقتة. تألّفت هذه بالكامل من أعضاء القيادة العليا للحركة. هنا ثمة خيبة مُني بها المراهنون على تبدّل تعاطي الحركة، وتتمثل بعدم ذكر أسماء أي امرأة، فضلاً عن أنه لم يتم ربط أي سياسي بارز بالحكومة السابقة، على الرغم من الاجتماعات التي حظِيت بالإشادة العلنية، والتي عقدتها طالبان مع شخصيات، مثل الرئيس السابق حامد كرزاي، أو رئيس جهود المصالحة عبد الله عبد الله.

على مستوى المشاركة السياسية، وعند التدقيق في توزيع المقاعد، نرى أن الممارسة الطالبانية المتعلقة بنظرتها إلى المكوّنات والأطياف الأفغانية الأخرى القائمة على التهميش، وحتى الإلغاء، بقيت على حالها، وإن كانت الحركة استدركت الأمر، وقامت بضم وزراء جدد في الحكومة المؤقتة، بما في ذلك من «الأقليات». إلا أن الكفّة في توزيع الحصص الوزارية الوازنة ما زالت تميل لصالح تفوّق التمثيل الطالباني الكاسح على أي أقليّة أخرى.

فهناك 33 شخصية تم تعيينهم في مناصب عليا هم من البشتون، على الرغم من أنهم يشكّلون فقط ما يقرب من 40–45 في المائة من سكان البلاد. وبغضّ النظر عن مزاعم طالبان بتنويع الحصص الوزارية لتشمل جميع الأعراق، فإن تشكيل الحكومة يعكس عدم التوازن العرقي الطويل الأمد على أعلى مستويات قيادة طالبان، التي ظلّت ثابتة إلى حد كبير منذ تأسيس الحركة[3].

الأمر الملفت الآخر الذي يجدر التوقف عنده، هو الحضور الوازن للحرس القديم، والذي تُرجم بترؤس الملّا محمد حسن آخوند للحكومة، مع أنه ليس معروفًا جيدًا للمراقبين

2- John Haltiwanger, The Taliban are now trying to pose as moderates after years of terror tactics and taking the country in a final, brutal sweep, businessinsider website. 17 Aug 2021. www.businessinsider.com.
3- Ibid

الدوليين، ولكنه يحظى باحترام كبير داخل طالبان باعتباره أحد المقرّبين للزعيم المؤسس الملا محمد عمر؛ وقد تربّع على رئاسة مجلس قيادة طالبان خلال معظم فترة «تمرّدها».

ب ـ حصّة لقطر وأخرى لشخصيات قريبة من القاعدة

الخلطة الطالبانية المثيرة للجدل جمعت فيما بدا بالأضداد من حيث التصنيف السياسي. فمن جهة، ضمنت حصّة قطر ـ الأداة الأميركية المعروفة،والتي دخلت على خط الملف الأفغاني بقوّة، وأصبحت لاعباً مؤثّراً في أفغانستان، على حساب النفوذ الإماراتي ـ السعودي التاريخي ـ وذلك عبر تعيين الملا عبد الغني بردار النائب الأول لرئيس الوزراء، وهو أحد نواب أمراء طالبان الثلاثة، ورئيس مكتبهم السياسي في الدوحة.

ومن جهة ثانية، اشتملت الحكومة على شخصيات مستفزة سيّئة السمعة داخلياً ودولياً، فضلاً عن أنها موصومة بالإرهاب؛ وهو ما رأيناه من خلال تعيين نائبي الأمراء الآخرين في مناصب حيوية: سراج الدين حقاني، أحد المطلوبين لدى مكتب التحقيقات الفدرالي الأميركي، وزعيم شبكة حقاني سيّئة السمعة، الموضوعة على القائمة السوداء للولايات المتحدة، وهو الآن وزير الداخلية (وتُعرف شبكة حقاني بقربها من «تنظيم القاعدة» وتنفيذ عمليات انتحارية عدة؛ كما نُسب إليها عدد من أعنف الهجمات في أفغانستان خلال السنوات الأخيرة). وربما أرادت طالبان بذلك توجيه رسائل طمأنة إلى التنظيمات التكفيرية الأخرى، فيما أُعطي محمد يعقوب، المشهور في الحركة باعتباره الابن الأكبر للملا عمر، منصب وزير دفاع[4].

لم يكشف أمير طالبان، الشيخ هبة الله أخوند زاده، صراحة عن دوره، ولا شرحه في المؤتمر الصحفي الذي أعلن فيه عن حكومة تصريف الأعمال ؛ لكن شخصيات طالبان الحاضرة أكدت أن الحكومة بأكملها سيُشرف عليها هبة الله. بعد ذلك مباشرة، بدأت قنوات وسائل الإعلام التقليدية والاجتماعية لطالبان بالاحتفال باستعادة «إمارة أفغانستان الإسلامية»، وهو نفس اسم نظام «طالبان» الذي حكم معظم البلاد من عام 1996 إلى عام 2001، وعُرفت به الجماعة طوال فترة وجودها في «التمرّد».

4 ـ فضل الهادي وزين، لتصريف الأعمال أم دائمة.. كيف يمكن توصيف حكومة طالبان الجديدة؟ موقع قناة الجزيرة القطرية، 9 أيلول 2021. https://www.aljazeera.net

تمّ تخصيص الوزارات، إلى حد كبير، وفقًا للأدوار المتكافئة تقريبًا التي يشغلها القادة حاليًا في الشورى الرحبري (مجلس القيادة). كان حقاني ويعقوب يقتسمان بالفعل السلطة على الشؤون العسكرية والأمنية لطالبان في جميع أنحاء البلاد، وهو ترتيب يبدو أن تعيينهما وزيرين يعزّزه؛ وفي حين بدا أن بعض الإعلانات تشير إلى تخفيضات أو ترقيات لأفراد معيّنين، فإن أغلب الشخصيات التي تمّت تسميتها في الحكومة المؤقتة لطالبان هي بالفعل أعضاء في مجلس قيادة الجماعة. أكثر من ذلك، شغل عدد كبير من المعيّنين الجدد مناصب عليا في إمارة التسعينيات[5].

أحد الاتجاهات الجديدة الملحوظة هو الوزن الذي يبدو أنه قد أُعطي للأفراد من ذوي الخبرة في الخدمة في إحدى الوزارات في الإمارة في التسعينيات. تُرِك عدد قليل من القادة العسكريين البارزين، بتأثيرهم على المجموعة في مرحلة التمرد، من دون مناصب في مجلس الوزراء، الذي لا يقدّم سوى عدد قليل من الأدوار التي تركّز على الأمن. وربما لا ينبغي اعتبار حكومة تصريف الأعمال التابعة لحركة طالبان «غنائم حرب» ليتم تقسيمها بمرارة بين الفصائل، كما كانت الأمور سائدة خلال سنوات حكم الحكومات الأفغانية المدعومة من الولايات المتحدة في كثير من الأحيان؛ بل يجب النظر إليها على أنها ممارسة لإضفاء الشرعية على أدوار التمرد في زمن الحرب، والارتقاء بها من قِبل الكثيرين في مجلس القيادة، إلى مرتبة الوزارات الحكومية ذات السيادة[6].

ج. تهميش الأقليّات والمرأة

كما هو متوقع، لم تُعيّن طالبان أي امرأة في حكومتها الجديدة، فيما جرى تهميش الأقليات العرقية التي اقتصر تمثيلها في الحكومة المؤقتة على عدد قليل من الحصص وفي مناصب هامشية نوعاً ما. كان الهدف من دعوات المجتمع المدني الدولي والأفغاني للشمولية، هو أن تشمل الانتماء الأيديولوجي والمؤسسي،بالإضافة إلى التركيبة السكانية الاجتماعية؛ لكن لم تكن هناك أي بادرة نحو الشمولية في الحالتين من قِبل طالبان.

5 ـ المرجع ذاته

6 ـ أفغانستان: هل تسهم حكومة طالبان المؤقتة في طمأنة المجتمع الدولي أم في زيادة مخاوفه؟ موقع قناة بي بي سي العربي، 9 أيلول 2021. https://www.bbc.com/arabic

ففي إفادته الصحافية التي كشف فيها عن أسماء الوزراء والمسؤولين الجُدد، لفت «مجاهد» إلى أن الحكومة باتت الآن «تضمّ أقليات عدّة»، من بينهم التاجر الأفغاني حاجي نور الدين عزيزي، وهو من ولاية بانشير، الذي عُيِّن وزيراً للتجارة؛ إضافة إلى تعيين كالندار عباد وزيراً للصحة بالوكالة. كما تم تعيين كلٍ من حاجى محمد عظيم سلطان زاده من إقليم سربل الشمالي، وحاجى محمد بشير من إقليم بغلان الشمالي أيضاً، نائبين لوزير التجارة، وعبد الباري عمر، ومحمد حسن غياثي، وهما من أقلية الهزارة، نائبَين لوزير الصحة؛ وشملت التعيينات الجديدة أيضاً 10 نواب لوزارات مختلفة، إضافة إلى 3 مسؤولين آخرين.

التعيينات الجديدة إنما جاءت لتجنّب سخط المجتمع الدولي، والحصول على رضاه، أكثر منها رغبة في توسيع التمثيل السياسي للأعراق الأخرى . والدليل على ذلك أنها لا تشكّل أهمية تُذكر مقارنة مع الوزارات السيادية والأساسية التي احتفظت بها طالبان لنفسها.

وعندما سُئل المتحدث باسم طالبان عن الوعود المتكررة التي قطعوها على أنفسهم خلال العام الماضي بأنهم يسعون إلى تشكيل «حكومة شاملة» تخدم جميع الأفغان، أجاب فقط بأن هذه التعيينات مؤقتة – لكنه لم يذكر المدة التي ستقضيها الحكومة في الخدمة أو ما الذي سُيعجّل بتغييرها. أشار بعض المراقبين إلى أن «إنشاء الإمارة الإسلامية الأصلية لحركة طالبان في عام 1996، صيغ أيضاً بلغة الانتقال والوضع المؤقت»، على الرغم من أن هيكلها لم يتغير كثيراً حتى الإطاحة بها من خلال التدخل الأميركي في أواخر عام 2001.

إن الطريقة التي يتم بها الحكم على حركة طالبان، من حيث انخراطها في التعامل مع النساء والأقليات العرقية – ومعاملتها – قد تكون أقل ارتباطًا بالتعيينات على مستوى مجلس الوزراء، وأكثر ارتباطًا بمعاملتها على أرض الواقع. حتى الآن، فإن السجل في جميع أنحاء البلاد مختلط، ولكنه مثير للقلق. قدّمت طالبان تأكيدات بالسلامة والأمن المخصّص للاحتفال بأيام عاشوراء الشيعية المقدّسة في كابول، وعقدت اجتماعات مع ممثّلي مجتمعات السيخ الأفغانية؛ لكن عدداً من حالات الاحتجاز والقتل المبلّغ عنها، وقعت في المناطق التي تقطنها أقلية الهزارة العرقية المضطهدة تاريخياً.

ومع أن طالبان سمحت للفتيات في بعض المناطق باستئناف حضور الفصول الدراسية (وحتى الجامعات الخاصة بموجب إرشادات جديدة للفصل بين الجنسين)، لكن في مناطق أخرى بقين مقيّدات. صحيح أن النساء عُدن إلى ممارسة الوظائف والأعمال، خصوصاً الرعاية الصحية، بتشجيع من طالبان، لكن العديد منهنّ أبلغن أيضًا عن تعرّضهن للترهيب وتلقيهنّ تعليمات بالعودة إلى ديارهن. قوبلت المظاهرات العامة في كابول والمدن الكبيرة، وخاصة تلك التي تقودها النساء المحتجّات من أجل حقوق المرأة، بتحذيرات من طالبان بالتفرّق وإطلاق النار؛ وفي بعض الحالات بالضرب[7].

أشارت مجموعة من تصريحات طالبان إلى أن القيود الحالية، خصوصاً فيما يتعلق بالنساء، هي قيود مؤقتة ومُطبّقة فقط بسبب البيئة الأمنية (أو حتى، حسب اعتراف أحد المتحدثين، بسبب مخاوف بشأن سلوك مقاتلي طالبان). بعد وقت قصير من إعلان حكومة تصريف الأعمال، أعلنت وسائل الإعلام التابعة لـ«حركة طالبان» أن الاحتجاجات العامة يجب أن يتم الإعلان عنها والموافقة عليها من قِبل وزارة الداخلية مسبقًا.

وبعيداً عن محاولات تجميل صورة وسلوك طالبان فيما يخص نظرتها وتعاطيها مع المرأة، والذي تتولاّه بعض الوسائل الإعلامية الخليجية، لاسيما القطرية وربما الباكستانية، فإنه بالمقابل توجد تقارير حول عودة طالبان إلى ماضيها القاسي، حيث أُجبرت النساء في المقاطعات التي سيطرت عليها طالبان في الأشهر والسنوات الماضية على ترك وظائفهن؛ ومرّة أخرى يُطلب من أحد الأقارب الذكور مرافقتهن خارج المنزل[8].

ووفقاً لموقع vox الأميركي أن «اتصالات طالبان على الأرض تقول إنه مع سيطرتها على مقاطعات مختلفة، فإنهم يظهرون مع قوائم الناشطات والصحفيات والمتعاونين مع الحكومة لمضايقة أُسرهم وترهيبهم بشكل منهجي».

فاستمرار هذه الممارسات سيكون علامة واضحة على أن طالبان تعطي الأولوية للأيديولوجية على البراغماتية. كما أن استبعاد النساء من المجتمع قد يكون مؤشراً على أن طالبان غير مهتمة بتقديم تنازلات من أجل الحكم.

7 ـ أفغانستان: هل تسهم حكومة طالبان المؤقتة في طمأنة المجتمع الدولي أم في زيادة مخاوفه، مرجع سابق.
8 ـ Taliban 'intensifying' search for Afghans who helped US: UN document, france24 website. 619 Aug 2021. www.france24.com.

ثانياً: طالبان ومواجهة أزمة المساعدات والجفاف والغذاء

قد لا تبدو طريق الحكم سالكة أمام طالبان وخالية من العوائق؛ فأكبر التحديات التي قد تواجهها هي اقتصادية وإنسانية[9]. حالياً تعاني أفغانستان عدداً من الأزمات المقلقة، وفي مقدّمتها ندرة الغذاء والمياه الناشئة في أفغانستان، وجميعها تضع سلطة طالبان ومصداقيتها وأهليّتها للحكم أمام المجتمع الدولي على المحك.

فبعد سيطرة طالبان على أفغانستان، قام البنك الدولي، وغيره من المؤسسات الدولية، بتجميد قدر كبير من التمويل والمساعدات الأجنبية، التي كانت الحكومة الأفغانية السابقة تعتمد عليها بشكل كبير على مدى السنوات العشرين الماضية، كما فعلت مع معظم الأصول السائلة للحكومة السابقة، التي جمّدتها الحكومة الأميركية حالياً[10]؛ الأمر الذي وضع الحركة أمام تحدٍ آخر، حيث سيتعيّن على الحركة تأمين المعونات الغذائية للسكان، وتوفير الخدمات الطبيّة لهم، فضلاً عن الضروريات الأخرى التي سيتوجب على طالبان القيام بهذه الأمور الأساسية لمواجهة الأزمات الاقتصادية الخانقة؛ يُضاف إليها موجة الجفاف الشديد التي تضرب جميع أنحاء أفغانستان، والتي من المتوقع أن تؤثّر على قدرة المزارعين والرعاة على توفير الغذاء.

وجدت تقديرات لجنة الإنقاذ الدولية في حزيران 2021، أن 80 في المائة من الأفغان يعتمدون على الزراعة ورعي الماشية لتأمين قوته اليومي، الأمر الذي يتطلب هطول الأمطار. ما يُقلق الأفغان أن أزمات الندرة بدأت بشكل جدّي، حيث يعاني 40 بالمائة من المشاركين في مسح لجنة الإنقاذ الدولية بالفعل من آثار سلبية من نقص المياه[11].

حتى قبل الجفاف، وجدت تقديرات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في عام 2020، أن 8.2 مليون أفغاني يحتاجون إلى مساعدات غذائية طارئة، ويمكن تصنيف 11 مليونًا

9- JOSH BOAK, Taliban took Afghanistan but face cash squeeze, AP News website. 20 August 2021. www.apnews.com.

10- Millions at risk of displacement as Afghanistan faces extreme drought, warns IRC,11 ـ rescue website, 15 June 2021.www.rescue.org.

11 ـ قضيتان عانت منهما أفغانستان مع بداية هذا العام: الجفاف واستيلاء طالبان على مناطق عديدة، موقع أخبار الإمم المتحدة العربي، 15 تموز 2021. https://news.un.org/ar

على أنهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي[12].

يقول توماس بارفيلد، رئيس المعهد الأمريكي لدراسات أفغانستان: «إذا انقطعت الكهرباء، فهذه مشكلة حقيقية. الغذاء مشكلة حقيقية. والآن تعاني أفغانستان من الجفاف. لذا عليك إطعام السكان «.

طوال العقود الماضية، كانت المساعدات الغذائية في الأساس مهمة المنظمات غير الحكومية في أفغانستان، وهي آخذة في التراجع بسرعة. لذا فإن محاولات طالبان، أو غيابها، لإعادة تأمين تلك المساعدة أو تقديمها، سيكون إشارة مهمة للمجتمع الدولي حول اهتمامهم بمساعدة سكانهم.

فالمساعدات الدولية أمر حيوي لهذه المهمة، ولكن هذا يتطلب اعترافًا من الحكومات الأجنبية، والتي يمكن أن توفّر بعض المساعدات الغذائية أو المائية. تم طرح الصين، التي لها مصالح تجارية وأمنية في أفغانستان، للقيام بهذا الأمر . يقول بارفيلد إن «طالبان يمكن أن تعقد صفقة مع الصين للسماح لها بالوصول إلى المعادن في أفغانستان، مقابل مستوى معيّن من المساعدة»[13]. ثمّة أمر آخر، وهو أن حاجة طالبان إلى إطعام السكان ستدفعها إلى اللجوء للأمم المتحدة لمساعدتها على تخطّي هذه الأزمة ؛ لكن هذا سيتطلب تعديل خطابها الإيديولوجي المعادي للغرب، وتقديم بعض التنازلات فيما خصّ طريقة الحكم.

كانت حالة الجوع شديدة الخطورة في تسعينيات القرن الماضي، لدرجة أنه في لحظة نادرة سادت فيها البراغماتية على الأيديولوجية، إذ سمحت طالبان لبرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة بالدخول إلى كابول. في ذلك الوقت،تلقّى ربع سكان كابول الخبز من الأمم المتحدة أو الصليب الأحمر. واليوم إن منحًا مماثلًا سيكون اعترافًا من طالبان بأن تقديم المساعدة الأساسية للأفغان يمثّل أولوية. إنهم بحاجة إلى تعاون العالم الخارجي. ليس هذا فحسب؛ لا يمكن لأي حكومة أفغانية البقاء في السلطة إذا سمحت لشعبها

12 ـ المرجع ذاته.

13 ـ حالة الطوارئ في أفغانستان، الموقع العربي المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 31 آب 2021
https://www.unhcr.org/ar

بالتجويع[14].

الجدير بالذكر أن منظمة الأمم المتحدة «حذّرت مطلع شهر أيلول 2021، من اقتراب أزمة غذاء في أفغانستان، وأن مخزون المواد الغذائية قد ينفد في أقرب وقت هذا الشهر. وذكر رامز الأكبروف، نائب الممثّل الخاص ومنسّق الشؤون الإنسانية في أفغانستان، بأن أكثر من نصف الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الشديد، وأن أكثر من ثلث المواطنين لا يحصلون على ما يكفي من الطعام».

وبناءً على تقرير أوكسفام، تحت عنوان «فيروس الجوع يتكاثر» الذي صدر سابقًا هذا العام، تُعدّ أفغانستان من أسوأ بؤر الجوع الساخنة في العالم التي تعاني من الصراع؛ وتشمل القائمة دولاً أخرى، كإثيوبيا وجنوب السودان وسوريا واليمن، التي تشهد ارتفاعًا في مستويات الجوع الشديدة منذ العام الماضي[15].

ثالثاً: هل تغيّرت طالبان حقاً؟

منح اتفاق السلام الذي وقّعته الولايات المتحدة مع «حركة طالبان في العاصمة القطرية الدوحة، في 29 شباط 2020، هذه الجماعة الإسلامية المسلّحة التكفيرية الإرهابية، فرصة للظهور على أنها « أشخاص يرتدون ملابس أنيقة للغاية، ولديهم هواتف ذكية، ويُتقنون فن التحدث بدبلوماسية للغاية أمام وسائل الإعلام الدولية. كما ألبسها ثوب الشرعية الدولية، الذي كانت تفتقر إليه غداة استيلاء الجماعة على أفغانستان أواخر التسعينيات[16].

بالمقابل، فإن الصورة على الأرض كانت مختلفة كليّاً. فبالتزامن مع إكمال طالبان سيطرتها على أفغانستان، ودخولها العاصمة كابول دون رصاصة واحدة، وبلوغها الذروة بإعلانها إمارة أفغانستان الإسلامية، بدأت التقارير تتدفق عن قيام الحركة

14 ـ المرجع ذاته

15 ـ الأمم المتحدة تحذّر من اقتراب مجاعة كبرى في أفغانستان، موقع سي. أن. أن العربي، 3 أيلول 2021 https://arabic.cnn.com.

16- Prisoners in homes': The women in Afghanistan barred from leaving home without a man, independent News Paper Website 17 August 2021. www.independent.co.uk

بعمليات إعدام لنساء، وإجبار فتيات على الزواج من مقاتلي طالبان، وإبعاد طالبات عن مدراسهن، فيما بدا أنه استعادة للحكم القمعي لطالبان في التسعينيات؛ وهو ما توقف عنده المراقبون والخبراء[17]؛ وطرح السؤال الذي يراود أذهان الملايين في العالم حول هوية طالبان بالضبط اليوم، وهل تغيّرت الحركة فعلاً بعدما استولت على السلطة بعد 20 عامًا من طردهم منها؟؟؟

لا شك أن طالبان لم تعد كما كانت عليه قبل الغزو، حيث تعلّمت القيادة من العقود الماضية – صعودها وسقوطها وصعودها مرة أخرى ــ فأصبحت الحركة أكثر واقعية، واكتسبت خبرة في العلاقات العامة. لكن هذا لا يعني أن طالبان قد غيّرت نظرتها للعالم، أو تخلّت عن أهدافها، أو أنها أقلعت عن بطشها، بعد إحكام قبضتها على البلد.

عملياً، في جوهرها ــ أيديولوجيتها، والطريقة التي تنظر بها إلى الإسلام، وفرض قوانينها الدينية الخاصة على المجتمع بقوّة البندقية ـ طالبان لم تتغير جذرياً كحركة. صحيح أنها تكيّفت سياسيًا وعسكريًا، منذ الإطاحة بها في أيلول 2001، غير أنها حيث وجِدت فرضت عقيدة دينية تكفيرية صارمة.

يقول أسفنديار مير، المحلّل الأمني لجنوب آسيا بالمعهد الأميركي للسلام، إن «الكثير من الجناح السياسي لطالبان لا يزال خاضعًا لسيطرة أشخاص كان لهم دور فعّال في الحركة في التسعينيات. لم تتلاشى اللدغة التي خلّفتها أحداث 11 أيلول بالنسبة لهم»[18].

وأضاف مير: «كان لديهم حقًا إحساس قوي بالإذلال، ولسان حالهم يقول: كان لدينا الحكومة وهذا حقّنا،وأن هذا الحق أُخذ منّا بالقوة؛ ولذا علينا أن نُثبت أنفسنا، ونستعيد مصداقيتنا، التي انتُزعت بالقوة. إنها تلك الندوب التي خلّفتها الأشهر التي تلت 9/11، والتي أعتقد أنها تستمر في توجيه وتشكيل الحسابات الشاملة للمؤسسة. وهذا يفسّر، جزئيًا، التقدم الحثيث نحو كابول لاستعادتها».

في الوقت ذاته، تتفهم طالبان بعمق أيضًا الحاجة إلى الشرعية الدولية والاعتراف بها.

17 - JOSEPH KRAUSS, What›s next for Afghanistan, abcnews wbsite, 17 August 2021. www.abcnews.go.com.
18 - Ibid

يرى كاويه كيرامي، الباحث في جامعة SOAS مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية في لندن، أنه «ليس فقط بسبب قيمتها المعنوية، ولكن أيضًا بسبب الوصول إلى الأموال الأجنبية التي كانت دولة أفغانستان تعتمد عليها، لجزء كبير من تاريخها».

في السنوات الأخيرة، بنت طالبان شبكة علاقات مع إيران والدول المجاورة لها، إلى جانب دول مثل روسيا والصين. بعبارة أخرى، أوجدت لها شركاء محتملين آخرين، بحيث لم تعد علاقاتها تقتصر على باكستان وحدها. كجزء من هذه الاستراتيجية، سعت القيادة السياسية لطالبان تقديم نفسها على أنها كيان أكثر عقلانية وحذرًا إلى حد ما، في خطابها؛ وهي محاولة لإعادة صياغة القوة الوحشية المتخلفة التي لصِقت بها. جلست طالبان ليس فقط في محادثات السلام، ولكن تلك التي شاركت فيها النساء[19].

وفي نهاية المطاف، فإن القيادة السياسية لطالبان كما هو الحال الآن، تعمل على تقديم بعض المبادرات لإرضاء المجتمع الدولي – مثل ترك بعض المؤسسات الإعلامية مفتوحة، أو السماح للفتيات الصغيرات بالالتحاق بالمدارس (مع الفصل) – ولكن هناك سبب للتساؤل عن مدى جديّة هذا الالتزام؛ إذ تشير بعض التقارير الواردة من كابول وأماكن أخرى في أفغانستان، إلى أن «الالتزام ضحل بشكل مخيف[20]».

يرى أسفنديار مير أن «هناك فجوة بين ما يقولونه وما يفعلونه». «إنها سمة سياسية من نوع ما – أنهم قادرون على إشراك المجتمع الدولي بكلمات مهذّبة، من خلال خلق انطباع بأنهم منفتحون على السياسة. لكن في النهاية، لا يزالون آلة عسكرية قوية؛ وفي كثير من النواحي، ليس لديهم حافز كبير لتقديم تنازلات، فهم اجتازوا للتو أفغانستان واستعادوا كابول».

تعي طالبان أنه قد تكون استعادة البلاد أسهل بكثير من حكمها. وهذا هو السبب في أن مستقبل أفغانستان تحت حكم طالبان لا يزال مجهولاً[21].

19- Ibid
20- Saeed Shah, Afghans Tell of Executions, Forced ‘Marriages’ in Taliban-Held Areas, The Wall Street Jouranl Website.12 August 2021. www.wsj.com.
21 - Ibid

ماذا يعني كل هذا لشعب أفغانستان؟

هناك جيل كامل من الأفغان الذين ولِدوا بعد عام 2001، عاشوا تحت تهديد الحرب المستمرة. لكن هذا الجيل نفسه، على الأقل في المناطق الحضرية الكبرى، لم يعِش تحت قمع طالبان[22].

حتى لو تراجعت طالبان، في سعيها للحصول على مكانة دولية، عن بعض أقسى سياساتها، فليس هناك أمل كبير في أنها ستكون معتدلة حقًا. قالت عائشة صدّيقة، الخبيرة في العلاقات المدنية– العسكرية في جنوب آسيا، والتي كتبت بشكل مكثّف عن المنطقة: «سيحكمون تمامًا كما فعلوا من قبل». أيديولوجيتهم تحدّدهم». وأضافت صدّيقة «فكرة التفكير في أن طالبان قد تغيّرت هي فكرة خاطئة»[23].

لنقرأ بهدوء ماصرّح به شخص ما من الجانب العسكري من طالبان لأحد الصحافيين الأميركيين، حيث قال له: «انظر، لقد قاتلنا وضحّينا لمدة 20 عامًا؛ معظم أفراد عائلتنا ماتوا، لن نتقاسم السلطة، ليس لدينا نيّة في اعتدال نوع الحكومة». يعني ذلك ببساطة أن حلم العودة إلى التسعينيات لم يفارقهم للحظة.

في معظم الحالات، تتفوّق الأجنحة العسكرية على الأجنحة السياسية. لذا لا مجال للمراهنة بأن طالبان اليوم ستكون أكثر لطفًا وتسامحاً من تلك التي كانت في الماضي[24].

الاستنتاجات

هناك تيار داخل قيادة طالبان، خصوصاً في القيادة السياسية، يدرك أن نجاح دولتهم سيعتمد على استمرار المساعدة الغربية. فالدولة الأفغانية تحصل على 80 بالمائة من أموالها من المساعدات الخارجية.

لذا، إذا قرّرت الولايات المتحدة أو الدول الأجنبية التوقف عن تمويل نظام الرعاية

22- Ibid
23- By Dan De Luce, Ken Dilanian and Mushtaq Yusufzai, Taliban keep close ties with Al Qaeda despite promise to U.S,.nbcnews website, 17 FEB 2021. www.nbcnews.com
24- By Dan De Luce, Ken Dilanian and Mushtaq Yusufzai, Taliban keep close ties with Al Qaeda despite promise to U.S, OP CIT.

الصحية غدًا مثلاً، فسوف ينهار، ويولّد كارثة كبيرة ؛ وبالتالي هناك عناصر داخل طالبان تدرك ذلك وتعي الحاجة إلى أن تكون جزءًا من النظام الدولي. وهذا ما يفسّر الرغبة لديهم في تخفيف بعض من أسوأ دوافعهم؛ لكن هناك أجزاء أخرى من طالبان، خصوصاً على الضفة المقابلة، أي العسكرية، ترفض ذلك تمامًا.

لقد درّب القادة السياسيون في طالبان أنفسهم على الشؤون العالمية. إنهم يدركون أنهم بحاجة إلى التحدث عن احترام الحقوق، لأنهم يريدون هذا الاعتراف الدولي. لكن هناك الآلاف والآلاف من قادة وجنود طالبان على الأرض، والذين قد لا يشاركونهم هذا الرأي بالضرورة. هذه الفئات المختلفة من طالبان لها أولويات مختلفة.

قد يؤمن العديد من المقاتلين، خصوصاً الأجيال الشابة، بحركة جهادية دولية ويريدون تقديم الدعم. لكن آخرين في الحركة قد يرون أن هذه العلاقات محفوفة بالمخاطر للغاية، حيث أدّت هذه العلاقات في النهاية إلى إزاحة طالبان من السلطة.

لكن ما يثير المخاوف هو أن انتصار طالبان، ورمزية استعادة الجماعة للسلطة، يمكن أن تقدّم دفعة للجماعات الإرهابية في كل مكان، سواء في أفغانستان أو في أي مكان آخر. عندما تتمكن [طالبان] من الإطاحة بحكومة يدعمها المجتمع الدولي بأسره – ما نوع الرسالة التي يرسلها ذلك إلى بقية الجماعات الارهابية المتطرفة للعالم؟» .

وعليه، من المرجّح أن الجناح الأكثر تشددًا ستكون له اليد العليا قريبًا داخل طالبان؛ وهو ما ظهر حقاً في الحكومة من حيث احتفاظ الحرس القديم بحصّة الأسد فيها. فهؤلاء هم الذين لديهم صلة أوثق مع الرتب والملفات؛ وأكثر من عانوا في الخطوط الأمامية. لقد قادوا رجالهم في الخنادق. بالمقابل، فإن قيادات الجناح السياسي المصقول كانوا يعيشون خارج البلاد. لديهم منازل كبيرة وجميلة وفاخرة في باكستان، أو حالياً في قطر، وليس لديهم حقًا هذه القاعدة الاجتماعية على الأرض بالطريقة التي يمتلكها الجناح العسكري.

ربما حاولت طالبان إعادة تشكيل صورتها عبر حكومتها المؤقتة، لكنها سقطت في أول امتحان لها، حيث كان سيفتح أمامها أبواب المجتمع الدولي فيما لو التزمت بأقوالها على صعيد المشاركة السياسية وحقوق الأقليات النساء .

فالعالم هالته مشاهد تعليق جثث أربعة أشخاص على رافعات في مدينة هرات غربي البلاد، في 25 أيلول 2021، بعد قتلهم رمياً بالرصاص بتهمة ضلوعهم في عملية اختطاف، وأدرك سريعاً أن النزعة التكفيرية الإلغائية متجذّرة في نهج وسياسة هذه الحركة، وإن ادّعت العكس.

إن التعويل على تغيّر حركة طالبان ضرب من الخيال، وهو ما يجاهر به كُثر في أفغانستان الذين ليس لديهم أوهام أن طالبان الجديدة هي مجرّد نسخة قديمة، اضطرّتها، تحت ضغط الحاجة للاعتراف بها كحركة شرعية للحصول على الأموال والمساعدات الغربية، إلى تعديل خطابها فقط، دون أن يشمل ذلك إيديولوجيتها المتطرفة، وهنا النقطة الأهم .

آثار ترسيم الحدود البحرية على لبنان في ظل التهديدات الإسرائيلية

محمود جباعي *

لا يزال ملف استخراج الثروة النفطية والغازية الهائلة التي من المرجّح وجودها في المياه الإقليمية اللبنانية مطروحاً بقوّة على الساحة، برغم المحاولات الأميركية والإسرائيلية والداخلية لتمييع هذا الملف أو إسقاطه من الأجندة اللبنانية، كونه سيغيّر بشكل جوهري في المعادلات القائمة لصالح لبنان بالدرجة الأولى.

أ-انعكاس الفرص الاقتصادية في زيادة الأطماع الإسرائيلية

أولاً: من المؤكد أن العدو الإسرائيلي لم ولن يلتزم بتنفيذ القرار 1701 من كافة جوانبه. وهو منذ عام 2006 إلى اليوم ارتكب العديد من المخالفات البريّة والبحريّة؛ ويتماشى ذلك مع البنية الفكرية الوجودية لهذا العدو، القائمة على الأطماع والسيطرة، وهو لا يأبه بأي شرائع وقوانين دولية أو أممية؛ والأمر الوحيد الذي يردعه هو سلاح المقاومة، وتوازن الردع الذي حقّقته معه. وقد كان الجنوب اللبناني شاهداً منذ تأسيس الكيان الغاصب إلى اليوم على العديد من ممارسات هذا الكيان، بدءاً من الاعتداءات الإسرائيلية اليومية، مروراً بالاجتياح الوحشي في العام 1982 لتدمير لبنان ونهب موارده الطبيعية والاقتصادية. ولولا المقاومة وتضحياتها لكان الاحتلال ما زال قائماً إلى يومنا هذا.

* خبير اقتصادي وأستاذ جامعي.

ومنذ اكتشاف الثروة النفطية والغازية في المياه الإقليمية اللبنانية، لم يتوان العدو عن القيام بخروقات شبه يومية من أجل السيطرة على هذه الثروة اللبنانية الجديدة. وتمثلت أبرز تلك الخروقات بدخول زوارق إسرائيلية إلى المياه الإقليمية اللبنانية، والتي يهدف العدو من خلالها إلى ترسيخ فكرة أن لإسرائيل الحق في استعمال هذه المساحة الحدودية من أجل السيطرة على كميّات كبيرة من النفط والغاز اللبناني، من خلال ادّعاء العدو أن لديه حقاً في استعمال أجزاء كبيرة من البلوك رقم 9 الذي يحتوي على كمية هائلة من الثروة النفطية والغازية.

بدأ الحديث عن أهمية البلوك رقم 9 عندما اكتشفت الشركة الأمريكية نوبل أنيرجي للطاقة كميّات هائلة من احتياطي النفط والغاز في الحوض الشرقي للبحر المتوسط عام 2009. وقد تحدّدت مساحة هذا البلوك بحوالي 83 كم مربّع؛ وتبلغ مساحة المياه الإقليمية اللبنانية الإجمالية حوالي 22 ألف كم مربّع؛ علماً أن شركة نوبل أنيرجي كانت مكلّفة من قِبل حكومة العدو للتنقيب على الثروات النفطية والغازية ضمن حدود الكيان البحرية. وحصلت هذه الشركة على عقد استثمار في حقل تمار للغاز الواقع على مسافة 80 كم قبالة سواحل حيفا وحقل ليفيثيان الواقع على مسافة 130 كم قبالة سواحل حيفا.

ويتنازع لبنان مع كيان العدو على مساحة منطقة بحرية ليست صغيرة. فبحسب خط هوف(فريدريك هوف هو موفد أميركي خاص بعملية ترسيم الحدود البحرية اللبنانية مع فلسطين المحتلة يهدف إلى وضع خريطة جديدة للحدود المائية الجنوبية للبنان)، تحدّدت هذه المنطقة بحوالي 860 كم مربّعاً. ولكن بعد القيام بالدراسات اللازمة من قِبل فرق الهندسة المتخصصة في الجيش اللبناني، تبيّن أن هذه المساحة غير دقيقة وأن المساحة الحقيقية مختلفة عن ذلك، وأن لبنان يمتلك حقوقاً حدودية أكبر من هذه النسبة؛ لذلك قام الوفد اللبناني بالمطالبة بالمزيد من الحقوق مرتكزاً على خرائط علمية توضح ذلك، ومؤكداً أن المساحة المتنازع عليها تبلغ حوالي 2290 كم مربّعاً بعد زيادة منطقة جديدة تبلغ مساحتها حوالي 1430 كم مربّعاً؛ ومن هنا نستنتج أن هدف هوف الأساسي هو الضغط على لبنان حتى يدفعه للتخلّي عن الخريطة الرسمية التي وضعتها مؤسساته الحكومية لحدوده البحرية

الجنوبية، وتبنّيه خطاً حدودياً يخدم فقط مصلحة العدو الإسرائيلي .

هذه الضغوطات الأميركية المتواصلة ولّدت نزاعات سياسية في لبنان بين الأفرقاء السياسيين. فبعد أن وافق الوزراء المعنيّون بملف الترسيم في حكومة تصريف الأعمال التي كان يرأسها الدكتور حسان دياب على تعديل المرسوم 6433 الذي صدر عام 2011، والمتعلق بترسيم الحدود البحرية، من أجل زيادة المساحة المذكورة أعلاه على مطالب الوفد اللبناني، إلا أن رئاسة الجمهورية لم توقّع على تعديل هذا المرسوم، لأن هيئة التشريع والاستشارات ترى أن هذا التعديل يحتاج إلى قرار يتخذه مجلس الوزراء بالإجماع، وليس فقط الوزراء المعنيّون بملف الترسيم. وفي ظل الخلاف الدستوري الموجود في البلاد حول مشروعية اجتماع حكومة تصريف الأعمال لاتخاذ قرارات مصيرية، لم يُعقد هكذا اجتماع حتى الآن!

بعيداً عن منطقة النزاع هذه، اتخذ العدو قراراً بالبدء بالتنقيب عن الغاز منذ عدة سنوات بشكل سرّي، ومن ثمّ عام 2018 بشكل علني، مركّزاً على المنطقة دال(د) القريبة من البلوك رقم 9، ومستغلاً بذلك تباطؤ الدولة اللبنانية في اتخاذ قرار البدء بعملية التنقيب عن الثروة النفطية والغازية في مياهها الإقليمية .

وتعود أسباب وجود منطقة التنازع هذه إلى عملية ترسيم الحكومة القبرصية لحدودها مع حكومة العدو عام 2010 من جانب واحد، معتمدة بذلك على اتفاق الترسيم التي قامت به مع الحكومة اللبنانية عام 2007، والذي كان مُجحفاً بحق لبنان. والمستغرب أن الحكومة اللبنانية وقتها، برئاسة فؤاد السنيورة، وافقت دون شروط على المساحة المعطاة للبنان، علماً أن هذا الترسيم لم يراع إطلاقاً كامل الحقوق اللبنانية؛ ويعود ذلك إما لغياب الدراسات التقنية والعملية الكافية من قِبل الفريق اللبناني المكلّف بالترسيم من الحكومة اللبنانية، وإما لتعرّض هذه الحكومة لضغط أميركي وعربي للموافقة على هكذا ترسيم مُجحف، يخدم فقط مصلحة دولة قبرص من جهة، ومصلحة العدو الإسرائيلي في ما بعد من جهة أخرى .

هذا مع العلم أن العدو لم ينضم إلى اتفاقية قانون البحار، والتي لبنان عضو فيها؛ وهذه

ورقة قوّة قانونية بيد لبنان يجب استغلالها لإثبات أن «إسرائيل» اعتمدت نقطة أساس باطلة، لأنها تنطلق من عمق الأراضي اللبنانية؛ وهذا لوحده يُعدّ خرقاً للقانون الدولي وتعدياً سافراً على السيادة اللبنانية. من هنا يمكن للوفد اللبناني المفاوض أن يستمد قوّته الأساسية في إثبات حقوق لبنان الذي تكفلها كل الشرائع والقوانين الدولية مرعيّة الإجراء.

وتتمثل قوّة لبنان للحفاظ على ثرواته البحرية بوجود مقاومة تمتلك كل أدوات الردع في وجه العدو، ويمكنها أن تمنع أي اعتداء إسرائيلي على حقوق الوطن وموارده الاقتصادية في البحر والبر. وقد أثبتت هذه المقاومة منذ تأسيسها أنها على أتم الجهوزية للتصدّي لأي خروقات أو أطماع للعدو، وبما يُسهم في تقوية موقف لبنان التفاوضي، شرط أن يترافق ذلك مع البداية الفعلية لعملية التنقيب على النفط والغاز من الجانب اللبناني الرسمي، من أجل استغلال الموارد الكبيرة في البحر، والتي سُتسهم حتماً في إنعاش لبنان اقتصادياً للخروج من الأزمة المالية المتفاقمة التي يعاني منها.

ثانياً: المنطقة المتنازع عليها بين لبنان و«إسرائيل» تتمثل، بالإضافة إلى بلوك 9، بالبلوكّين 8 و 10، حيث تحتوي هذه البلوكّات على كميات كبيرة من الاحتياطات والموارد النفطية والغازية. وتقدّر ثروة لبنان في هذا المجال، حسب الدراسات الدقيقة، بكميّات هائلة؛ فهي قد تصل إلى 96 ترليون قدم مكعباً من الغاز و900 مليون برميل من النفط، أي ما يقدّر بحوالي 600 مليار دولار كعائدات غازية، وحوالي 450 مليار دولار كعائدات نفطية. وهذه العائدات الكبيرة، إن حصل عليها لبنان وأحسن استعمالها بشكل عملي وكامل، ستؤدّي حتماً إلى تطوير عملية النمو والتنمية على حد سواء في كافة المجالات، الاقتصادية والمالية والنقدية، وأيضاً الاجتماعية والمعيشية، لأنها ستكافح البطالة وتؤمّن مدخولاً فردياً كبيراً يُسهم في تحسين الدخل القومي الذي سيدفع عملية النمو قدماً، ما سيخفّف معاناة اللبنانيين ويرفع قدرة الدولة على تطوير كافة القطاعات الاقتصادية.

علماً أن حقول الغاز الطبيعي، التي بدأ العدو باستغلالها والتنقيب عنها، موجودة بالدرجة الأولى بالقرب من الحدود اللبنانية، وأبرزها حقلا ليفيثيان وتمار، حيث يقع حقل ليفيثيان على مسافة تقدّر بحوالي 75 ميلاً براً غرب رأس الناقورة، وتقدّر كمية الغاز فيه

بحوالي 17 ترليون قدم مكعباً؛ وكذلك حقل تمار الذي يقع على مساحة حوالي 55 ميلاً بحرياً غرب رأس الناقورة، ويوجد بداخله حوالي 10 ترليون قدم مكعباً من الغاز؛ وأيضاً يقع حقل كاريش جنوب خط الحدود البريّة المعلن عنه من قِبل لبنان بنحو 4 كلم، وتقدّر كمية الغاز فيه بحوالي 3 ترليون قدم مكعباً.

وبالعودة إلى خط هوف الذي رسمته الإدارة الأميركية وتحاول اعتماده كنقطة أساس في التفاوض بين لبنان والعدو، فإن لبنان سيستفيد بحوالي 65 بالمئة من الثروة الموجودة في المنطقة المتنازع عليها بحرياً، وتستفيد إسرائيل بحوالي 35 بالمئة؛ إلاّ أن الوفد اللبناني المفاوض يرفض ذلك، على قاعدة أن حقوقه الكاملة هي أكثر من ذلك، وأنه لا يحق للعدو الاستفادة من هذه المنطقة؛ وهو يحاول فقط من خلال الضغط الأميركي توسيع نطاق حدوده لزيادة حجم استفادته من الثروة الموجودة في تلك المنطقة، والتي تعود ملكيّتها للدولة اللبنانية.

إذاً، كل الإحصاءات والمعطيات تؤكد أن لبنان يقع ضمن منطقة بحرية غنية جداً بالموارد، وتشكّل بنسبة كبيرة المصدر الجديد والمتطور للطاقة؛ وهي تحتوي على ثروات نفطية وغازية هائلة تطمع بها معظم الدول الكبرى.

يُعدّ النفط والغاز ثروتان اقتصاديتان في حال تم استخراجهما بطريقة صحيحة، لأنهما تزيدان من الثروة القومية القادرة على المساهمة في إنقاذ لبنان، وتُسهمان في تسديد الدين العام الذي جعل لبنان يخضع للغرب ولبعض الدول العربية، وبما يجعله حراً ومستقلاً في اتخاذ القرارات المصيرية التي تتعلق بمصلحة شعبه دون الارتهان للخارج وضغوطه. لذلك تسعى هذه الدول دائماً إلى إفشال حصول لبنان على مصادر الطاقة لتبقى مسيطرة على اتخاذ القرارات المصيرية تلك، خدمةً لمصالحها ومصلحة العدو الإسرائيلي.

يُذكر هنا أن العديد من الدول التي استخرجت كميّات وفيرة من الغاز والنفط في البحر، قد تمكنت من استقطاب كميّات إضافية من العملات الصعبة، ما أدّى إلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية وتحسين مستوى المعيشة وزيادة الطلب على الاستهلاك والاستثمار الذي أدّى إلى خلق نمو اقتصادي مستدام في هذه البلدان. لذا،إن عملية الاستخراج

المرتقبة للنفط والغاز واستغلالها بشكل مناسب، يمكن التعويل عليها بالنسبة للبنان في وضع حد لتدهور سعر صرف الليرة وخلق استقرار نقدي حقيقي طويل الأجل، يعتمد على الإنتاج وليس على الريع والرساميل فقط، ويخفّف من اعتماد لبنان على المساعدات الخارجية وتحويلات المغتربين وصندوق النقد الدولي.

إن أهمية اكتشاف واستثمار النفط و الغاز في لبنان مرتبطة باندماج هذه العملية في الاقتصاد الوطني ،ونسبة انعكاسها بشكل مباشر على الوضع المعيشي بشكل شامل وكامل ، من خلال تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي والصحي وتطوير البنى التحتية، من كهرباء ومواصلات ووسائل نقل حديثة ومتطورة.

أما على صعيد الأرقام الاقتصادية والمالية، فيمكن لاستخراج واستخدام الغاز أن يؤمّن للبنان موارد مادية تُقدّر بحوالي مليار ونصف إلى مليارين دولار أمريكي في السنة لإنتاج الطاقة الكهربائية؛ كما يُسهّل استثمار صناعات الطاقة المكتفية التي تشكل في كل بلد العامود الفقري للتطور الصناعي، حيث تتوق إليها صناعات تحويلية عديدة لتأمين المواد الأوليّة و الوسيطة محلياً.

ومعروفٌ أن أسواق تصدير الغاز اللبناني تغطّي السوقين الأوروبي والشرق الأقصى؛ ويتم بلوغ السوق الأوروبي عبر الأنابيب البريّة العابرة من لبنان إلى سوريا فتركيا فأوروبا.

إن نقل الغاز بالأنابيب أو البحر يتطلب استثمارات وإنشاءات ضخمة، من مرافئ ومعامل الغاز؛ فيما

يشمل قطاع النفط جميع عمليات التنقيب والاستخراج والتكرير والنقل، سواء بواسطة بواخر النفط و الأنابيب وتسويق المنتجات النفطية.

وبناءً على المعطيات والدراسات المذكورة، فإن كميّات واحتياطات النفط والغاز الموجودة في المنطقة الحدودية بشكل خاص، وفي باقي المناطق بشكل عام، من شأنها أن تُسهم في نقل لبنان من مستوىً اقتصادي اجتماعي سيّء ورديء إلى مستوىً اقتصادي اجتماعي متماسك ومتين، بعد استغلالها في إنشاء اقتصاد مستدام وبنيوي يعتمد على تطوير القطاعات الإنتاجية، من زراعة وصناعة وتكنولوجيا حديثة.

ب- مسار التفاوض والفرضيات المختلفة الناتجة عنه:

أوّلاً: إن أبرز العوامل التي دفعت الجانب اللبناني للقبول بشرط الدخول بمفاوضات مع العدو برعاية أميركية قبل البدء بعملية التنقيب، تعود إلى الحجم الكبير للضغوطات التي يتعرض لها لبنان من الجانب الأميركي وحلفائه في المنطقة، وللتهديد المستمر بوضع عقوبات أميركية عليه في شتّى المجالات؛ وما يشهده لبنان اليوم من حصار اقتصادي يهدف لإرغامه على القبول بالشروط الأميركية والإسرائيلية في عملية ترسيم الحدود الجنوبية البحرية. ومع توقف التدفقات المالية من الدول المانحة عربياً ودولياً، لم يبق للبنان إلا الاعتماد على ثرواته المتوقعة في مياهه الإقليمية في البحر المتوسط للخروج من أزماته الاقتصادية والمعيشية.

تجدر الإشارة هنا إلى أن دخول لبنان في نادي الدول المُصدّرة للطاقة الموجودة في شرق المتوسط لن يحصل في وقت قصير بعد البدء في عملية التنقيب، إذ يحتاج لبنان إلى نحو خمس سنوات كحدٍ أدنى ،وهي الفترة الزمنية المتوقعة لبلوغ الاستقرار على الاكتشافات والبدء في تركيب تصميمات الحقول وفي عملية الإنتاج والتصدير؛ فضلًا عن أن طريق التفاوض على الترسيم مع العدو ستكون صعبة وطويلة الأمد في ظل الأطماع الإسرائيلية المدعومة من الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها في المنطقة.

عملياً، من المفترض إذا ما نجح لبنان في الوصول إلى عملية ترسيم تضمن حقوقه عبر التفاوض، على الرغم من صعوبة تحقيق ذلك، أن يجني الكثير من الأرباح والمكاسب على الصعد الاقتصادية والمالية والنقدية، وأيضاً المعيشية، لأن استخراج الغاز والنفط سيؤدّي حتماً إلى حصول انعكاس اقتصادي مباشر ومالي؛ فمن الناحية المالية، سيُسهم ذلك حتماً في مساعدة لبنان على التخفيف من حدّة ديونه؛ ومع مرور الوقت سيتحقق فائض في الموازنة العامة وتختفي المديونية؛ وهذا من شأنه أن يعيد رفع تصنيف لبنان الائتماني دولياً من جديد، بل سيرفعه إلى تصنيفات ائتمانية أعلى بكثير ممّا كان عليه في أفضل مراحله السابقة؛ وهذا الأمر سوف يؤدّي إلى تحسين قدرة الدولة اللبنانية على تطوير الإنفاق العام، سواء من خلال النفقات العادية المرتبطة بالرواتب والأجور والتقديمات الاجتماعية، أو

من جهة النفقات التجهيزية من خلال الإنفاق الاستثماري على المشاريع والبنى التحتية المتنوعة؛ وسينسحب ذلك على الإنفاق على الأبحاث العلمية، وخاصة في مجال الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيا المعرفة والمعلومات.

هذا الوضع سيدفع نحو حصول فائض مالي كبير، يُسهم في تخفيف الضغط عن الموازنة العامة، والانتقال من موازنة عاجزة إلى موازنة إيجابية تخفّف الضغط على الدولة، ممّا سيساعدها في توفير الموارد اللازمة للاستثمارات والإنفاق الاجتماعي على حدٍ سواء دون الحاجة إلى الاستدانة أو الارتهان إلى صندوق النقد الدولي أو العربي؛ والأهم عدم الحاجة مجدداً إلى مؤتمرات الديْن التي أنهكت المالية العامة طيلة سنوات سابقة. وهذا سيرفع من قدرة لبنان المالية ويجعله من الدول الغير مرتهنة في قراراتها المصيرية والمعيشية، ويصبح غير مضطر لتنفيذ شروط قاسية على شعبه من أجل الاستدانة.

على الصعيد الاقتصادي، بشقّيه الكلي والجزئي، سوف يتحسن معدّل الاستثمار العام والخاص، وكذلك مستوى الإنتاجية وعوامل الإنتاج، وبما يؤدّي إلى ارتفاع كبير في معدّل الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي سيخلق معدّلات نمو إيجابية ومضطردة، ويؤسّس لحصول نتائج مباشرة على صعيد الدخل القومي من جهة، والدخل الفردي من جهة أخرى؛ وكل ذلك سيترافق مع تعزيز وتطوير القدرة التنافسية للإنتاج المحلي، تدفع إلى مرحلة القضاء على الركود الاقتصادي الذي يمر به لبنان منذ سنوات، مع التحوّل نحو مرحلة عودة النمو وتفعيل الدورة الاقتصادية.

إن تطوّر الإنتاج المحلي وقدرته التنافسية سيؤدّي إلى الحد من الحاجة للاستيراد. فلبنان يستورد حالياً أكثر من 85% من استهلاكه وحاجاته المتنوعة، مما أوقعه في عجز كبير على صعيد الميزان التجاري. لذلك إن تدنّي قيمة الاستيراد عندما يقترن بطفرة على صعيد التصدير بسبب ارتفاع معدّلات الإنتاج المحلي، سيحقّق هدفاً أساسياً في عملية بناء الاقتصاد البنيوي، وهو التخفيض الكبير للعجز في الميزان التجاري الذي كان سبباً رئيسياً في استعمال أموال المودعين ونفاذ الاحتياطات الأجنبية الموجودة في مصرف لبنان؛ وهذا من شأنه أن يخلق نمواً حقيقياً بسبب انخفاض الفجوة بين قيمة الصادرات

وقيمة الواردات، فيرتفع حتماً معدّل الاستثمار، ويتحوّل لبنان فعلياً ليدخل مرحلة النمو الاقتصادي في دورته الاقتصادية.

إن هذا التطور التجاري الإيجابي والنوعي سُيسهم في تحقيق فائض مستدام في ميزان المدفوعات، الذي يشكّل نقطة قوة اقتصادية لأي بلد، لأنه ينظّم حركة الرساميل الداخلة والخارجة منه وإليه. هذا المؤشر الإيجابي في ميزان الرساميل سوف يعزّز أكثر معدّلات الاستثمار والإنتاج ويرفع النمو الاقتصادي بشكل مضطرد؛ أي بمعنى آخر، سيحقق نمواً اقتصادياً مستداماً بسبب وفرة الإنتاج المحلي، وخاصة إذا ما استُعملت هذه الرساميل في تطوير قطاعي الزراعة والصناعة وفي تطوير البنى التحتية، وخاصة في مجال الأشغال العامة والكهرباء والمياه، وفي الاستثمار في شبكة مواصلات عصرية، وفي تطوير قطاع الاتصالات.

وهذه المجالات ستصبح حافزاً لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ، لأنها ستشكّل فرصة لتحقيق أرباح اقتصادية تشجّع الاستثمار الخاص، الذي بتكامله مع القطاع العام سيحقّق الأمان الاقتصادي المستدام.

من الناحية الجيواقتصادية، يُعدّ إتمام عملية ترسيم الحدود مدخلاً أساسياً لاستعمال لبنان موارده الاقتصادية والطبيعية من النفط والغاز في المنطقة الجنوبية الحدودية؛ وبذلك سيحصل انعكاس إيجابي مباشر على التنمية في المنطقة الحدودية، من بلدات وقرى مجاورة بشكل خاص، وعلى التنمية بكافة أنواعها على صعيد الوطن ككل بشكل عام.

عند اتخاذ قرار البدء بعمليات التنقيب من قِبل الدولة اللبنانية عبر شركات أجنبية مختصة وذات خبرة عالية في هذا المجال، سوف تنتعش المنطقة الحدودية على كافة الصعد، لأن عملية التنقيب تتطلب إنشاء مرفأ بحري جديد وحديث في منطقة الناقورة، التي تقع على الحدود اللبنانية– الفلسطينية، من أجل استخراج وتصدير النفط والغاز من خلاله إلى دول العالم. هذا الأمر سيتيح الفرصة لعدد كبير من اليد العاملة اللبنانية للعمل بدخل جيّد يعزّز قدرتهم الشرائية؛ وهذا سيحسّن مستوى المعيشة ويُدخل عملة صعبة إلى البلاد.

ومن الطبيعي أن هذه الشركات ستجلب معها عدداً من الموظفين الأجانب برواتب عالية؛ وهم يحتاجون إلى المسكن والملبس والأكل، ما سيرفع الطلب على هذه الموارد، ويُسهم في توفير عملة صعبة تُنعش المنطقة الحدودية ولبنان، من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

وبناءً على كل ما تقدّم، سينتعش القطاع السياحي، وستُخلق فرص جديدة للاستثمار في مجالات الفنادق والمطاعم والمقاهي والنقل، وبما يعزّز الحركة التجارية والدورة الاقتصادية، ويوجِد موارد اقتصادية ومالية ونقدية للدولة اللبنانية.

ثانياً: هناك فرضيتان مؤكدتان لمسار التفاوض في ملف ترسيم الحدود اللبنانية مع العدو الإسرائيلي ،يتحدد من خلالهما المصير المستقبلي للثروة المتوقعة في المياه الإقليمية اللبنانية.

المسار الأول هو التوصل إلى اتفاق مُرضي لجميع الأطراف، وهو أمر مستبعد في ظل الأطماع القديمة الجديدة للعدو الإسرائيلي المدعوم من أميركا وحلفائها في المنطقة من جهة، والموقف اللبناني الرافض للتنازل عن الحقوق المكتسبة بفعل القوانين الدولية، والمدعوم من قوى المقاومة وحلفائها في المنطقة أيضاً.

والمسار الثاني هو المرجّح بعدم الوصول إلى اتفاق، مع ما سينتج عنه من تبعات على مختلف الأصعدة.

وتالياً قراءة موجزة في هذين المسارين من عدة جوانب:

في حال نجاح المسار الأول، ستحدث انعكاسات إيجابية من النواحي الاقتصادية والمالية، وكذلك الأمنية، على صعيد لبنان والمنطقة، لأن ذلك سيعزّز فرص الهدنة ويُبعد شبح الحرب.

فتوقيع اتفاق يُرضي جميع الأطراف، برعاية أممية، من المفترض أن يُلزم الجانب الإسرائيلي بعدم التعدّي على الحقوق اللبنانية، لأن هكذا اتفاق سيدفع الدول الكبرى إلى العمل على ضمان أمن الشركات الأجنبية التابعة لها، والمستفيدة مع دولها من عملية التنقيب كونها شريكة أساسية بالأرباح، علماً أنها ستقيم مع عامليها على الأراضي

اللبنانية، وستعمل في هذه المنطقة لمدّة طويلة قد تصل إلى عشرات السنين؛ فتحقيق الأمن سيساعدها على القيام بمهمّتها بشكل أسهل، وسيمكّنها من تحقيق أرباح اقتصادية وفيرة لها وللجانب اللبناني. لذلك، ستعمل الدول المستفيدة على ترسيخ الأمن والاستقرار في تلك المنطقة، ولن تسمح بحصول أحداث أمنية أو حرب شاملة ، والتي ستعرّض مصالحها الكبرى للخطر والخسارة.

وهناك الجانب اللبناني، المتمثل بالجيش والمقاومة، اللذان سيعملان بجدٍ على ترسيخ الأمن ،لما في ذلك من مصلحة للبنان في حال التزم العدو بذلك، من أجل الاستفادة من الثروات القومية التي ستنعش لبنان اقتصادياً؛علماً أن المقاومة كان همّها الوحيد، ولا يزال، هو تأمين حقوق لبنان كاملة وغير منقوصة.

وبالتأكيد، فإن حصول هدنة أمنية في المنطقة الحدودية الساخنة التي شهدت العديد من الحروب والمعارك بسبب الغطرسة الإسرائيلية وتصدّي المقاومة والجيش اللبناني معاً لها، سيسحب فتيل قنبلة موقوتة تُنذر بالاشتعال في أي وقت، وبما يعزّز فرص الاستقرار طويل الأجل في المنطقة بشكل عام. ولكن هذا السيناريو صعب المنال، مع وجود عدو متغطرس يسعى دائماً إلى السيطرة على لبنان ودول الجوار؛ وما يردعه حالياً هو فقط المقاومة واستعدادها لكل السيناريوهات المحتملة.

المسار الثاني، وهو المتوقع أوالمرجّح في المرحلة المقبلة، والمبني على عدم التوسل لتوقيع اتفاق في القريب العاجل بين لبنان والعدو الإسرائيلي على ترسيم الحدود البحريّة والبريّة، بسبب المشاكل العالقة في المنطقة المتنازع عليها، وبسبب الفجوة الكبيرة بين مطالب الوفد اللبناني ومطالب الوفد الإسرائيلي ،وخاصة مع تزمّت «إسرائيل» ونكرانها للحقوق اللبنانية، متسلّحة بالدعم الأميركي المطلق لها، وبعلاقاتها الوثيقة مع دول أوروبية وعربية، والتي تضغط بدورها على الجانب اللبناني كي يقبل بالشروط الإسرائيلية .

وهذا الوضع قد يؤدّي إلى نشوب مناوشات عسكرية بين الجانبين،خاصة إذا ما استمرّت «إسرائيل» في عمليات التنقيب من جانب واحد للسيطرة على موارد لبنان النفطية وحقوقه الاقتصادية. فالمقاومة لن تبقى مكتوفة الأيدي في حال تمادى العدو ومدّ

يده على موارد البلد الاقتصادية؛ وهي ستقوم برسم مسارات ردع جديدة في هذا المجال، على غرار المجالات العسكرية والاقتصادية الأخرى، لأن هدفها الأول هو كسر أي نوع من أنواع الحصار الخارجي، كما يحصل اليوم في موضوع استقدام السفن الإيرانية المحمّلة بالنفط، لكسر الحصار الأميركي وأدواته الاحتكارية الداخلية.

ويبقى التحدي الرئيس بين الجانبين في حال قرّرت الدولة اللبنانية المضي قُدماً حمايةً لمصالح شعبها، ولجأت إلى التنقيب على النفط من جانب واحد دون الاهتمام للضغوط الأميركية في هذا الخصوص، وقبل تبنّي أي اتفاق معلن مع العدو؛ ومن المرجّح أن يدفع ذلك «إسرائيل» إلى القيام بحماقة عسكرية قد تتحول إلى معركة شاملة مع لبنان؛ وأيضاً قد تتدحرج إلى المنطقة ككل. لذلك، وجب على اللبنانيين، بجميع أطيافهم السياسية، التوحد معاً وتبنّي موقف موحّد مبني على أساس تغليب مصلحة الكيان اللبناني الرافض لأي اعتبارات لا تخدم مصلحة اللبنانيين، معتمدين بذلك على قوة الردع الكبرى المتمثلة بالمقاومة التي تمتلك القدرات اللازمة لردع العدو وإلزامه حدّه عند الضرورة، لأن هذا هو الخيار الأمثل لحفظ أمن لبنان وموارده المختلفة في وجه الأطماع التاريخية للعدو، ومن خَلفه من دول لا تأبه لمصلحة لبنان وتعمل ليل نهار على حصاره وخنقه اقتصادياً خدمةً للمصالح الإسرائيلية في المنطقة.

ثالثاً:لا يخفى على أحد أهمية وضرورة إقرار عملية البدء بالتنقيب عن الثروة الغازية والنفطية بالنسبة للبنان، وما تشكّله من تطور كبير على الصعيدين الاقتصادي والمالي. مع ذلك ،وعلى الرغم من حاجة لبنان الملحّة إلى حصول هذه العملية الاستراتيجية،إلاّ أن عملية التنقيب لا تزال مؤجّلة بشكل مريب من قبل القوى السياسية اللبنانية، التي تُمعن في هدر هذه الفرصة التاريخية للاستفادة من موارد البلد الاقتصادية وثرواته الطبيعية؛ والسياسيون اللبنانيون، عن قصدٍ أو غير قصد، يقومون بتقديم خدمة كبيرة لمصلحة العدو الإسرائيلي الذي يستغل الوقت لصالحه، وخاصة أنه بدأ بعملية الاستخراج في جانبه بشكل رسمي منذ حوالي 3 سنوات. ومع تخلّف الجانب اللبناني ورضوخه للضغوط الأميركية ،يمكن للعدو من خلال تقنياته الحديثة والتكنولوجية والدعم الكبير من الشركات الأجنبية

المحترفة، أن يستنفذ كميات هائلة من ثروات لبنان بشكل سريّ مع غياب أي رقابة تقنية لبنانية أو دولية على الطريقة المستخدمة من قِبل إسرائيل والمساحة المستهدفة في عملية التنقيب.

بالإضافة إلى ذلك، فإن لبنان، بإضاعته للوقت، يخسر فرصة لوقف الانهيار الاقتصادي الحاصل. والمستغرب هنا أن السياسيين في لبنان يعلمون مدى الحاجة الملحّة لعملية التنقيب عن النفط والغاز في ظل الظروف المأساوية التي تعيشها البلاد على كل الصعد والمستويات.

وبات من الواضح اليوم أن عملية إهدار الوقت من الجانب اللبناني تتعلق بوجود عدة عقبات وضغوطات مرتبطة بالاتفاق على ترسيم الحدود البحريّة والبريّة مع العدو الإسرائيلي.

ويمكن تلخيص هذه العقبات بنقطتين رئيسيتين، وهما:

1- العقبات الحدودية لعملية الترسيم: إن العلاقات اللبنانية – الإسرائيلية منظّمة من قِبل الأمم المتحدة عبر إقرار اتفاق الهدنة عام 1948، وقرارات مجلس الأمن، التي كان آخرها القرار 1701 الذي أنهى العمليات العسكرية العدوانية الإسرائيلية على لبنان بعد انتصار المقاومة في حرب تموز 2006؛ وتبقى العقبة الأبرز في هذه المعادلة هي وضعية الحرب المستمرة بين كيان العدو من جهة والدولة اللبنانية من جهة أخرى؛ علماً أن العدو الإسرائيلي يعطي لنفسه الحق في خرق الهدنة في الوقت الذي يجده مناسباً؛ ولولا وجود المقاومة، بسلاحها وعتادها ،لكان استباح لبنان ساعة يشاء دون أي رادع دولي أو إقليمي.

لذلك، بالنسبة للبنان الرسمي، إن عملية البدء بالتنقيب والاستفادة من النفط والغاز من دون حصول اتفاق ترعاه الأمم المتحدة، وتقبل به أميركا وإسرائيل، سيؤدّي إلى نشوب نزاع عسكري مباشر مع الجانب الإسرائيلي، الذي يسعى جاهداً للاستيلاء على أكبر قدر من الثروات التي ترقد تحت قاع البحر؛ ويتضح ذلك من خلال التهديدات الإسرائيلية المستمرة عبر تصريحات القادة السياسيين والعسكريين في كيان العدو، الذين هدّدوا بشنّ حرب في حال قيام لبنان بعملية استخراج آحادية الجانب.

من هنا يمكن تفسير مواقف بعض السياسيين اللبنانيين، بأن هذا الوضع المعقّد والمتوتر يؤثّر على رغبة أي شركة نفط أجنبية بالعمل على التنقيب عن النفط والغاز في الجانب اللبناني. ولكن ،عبرالبحث والتدقيق في التجارب السابقة لعدّة دول وضعها شبيه بالوضع اللبناني، تبيّن أن احتمال الحصول على الثروات والأرباح الثمينة دفع العديد من الشركات الدولية كي تتجاهل كل المخاطر وتقوم بتنفيذ عملية الاستخراج بسلاسة واقتدار؛ علماً أن هيئة إدارة قطاع البترول في لبنان تلقّت إلى اليوم 52 طلبًا من قِبل شركات عالمية رائدة في صناعة واستخراج النفط والغاز. وتبيّن وجود شركات كبرى ،مثل شيفرون وإكسون موبيل وميرسك وشيل وتوتال، وكلّها شركات مستعدة للبدء في عملية التنقيب عندما يعلن عنها الجانب اللبناني، على الرغم من الوضع المتوتر على الحدود البحرية الجنوبية،لأن ما يعني هذه الشركات هو تحقيق أرباح، وهي معتادة على العمل في عدة مناطق ساخنة حول العالم.

إذاً، من الواضح أن التحديات الإقليمية لا تخيف الكيانات والشركات المهتمة بالعمل من أجل استخراج الثروات اللبنانية، لأن الخلافات حول ترسيم الحدود النفطية، أو أي مشاكل قد تنشأ عن التنقيب عن النفط، ينظّمها القانون الدولي والوكالات الدولية الواسعة والسوابق القضائية والقانونية؛ لذلك نرى أن المخاوف اللبنانية في هذا الإطار غير مبرّرة.

2- العقبات المتعلقة بالنزاعات بين الأطراف اللبنانية: إن أكبر العقبات وأكثرها صعوبة هي عقبات داخلية، وتتعلق بارتهان جزء من القوى السياسية اللبنانية للإرادة المطلقة للولايات المتحدة الأميركية؛ لذلك يخترع بعض السياسيين العراقيل التي تقف في طريق نجاح عملية استفادة لبنان من أكبر ثروة اقتصادية قومية في تاريخه. ويتضح ذلك أكثر بغياب إرادة حقيقية لدى بعض الطبقة الحاكمة في الوصول إلى اتفاق لرؤية مشتركة حول القطاع النفطي والغازي.

ويمكن تصوّر حجم تأثير هذه المسألة من خلال فشل الفرقاء اللبنانيين في الاتفاق حول أي موضوع استراتيجي. وأكبر دليل هو فشلهم حتى اليوم، بفعل الضغوطات الخارجية، في تشكيل حكومة إنقاذ اقتصادي، تُسهم في إخراج لبنان من أزماته المختلفة ؛ فما بالنا

في اتفاق هؤلاء على المحاصصة فيما يخص النفط والغاز؛ وهذا يفسّر السبب الرئيس وراء الإحجام عن إصدار المراسيم اللازمة لبدء عملية التنقيب والاستخراج للثروة النفطية.

لقد أصدرت الحكومة اللبنانية السابقة، في أبريل 2012 ، المرسوم رقم 7968 لعام 2012، القاضي بإحداث هيئة إدارة قطاع البترول في لبنان. أما الحكومة الحالية، فما زالت تعلّق التصديق على مرسومين مهمّين بخصوص الثروة النفطية؛ الأول هو مرسوم إطلاق التراخيص للشركات التي ستلتزم «البلوكّات» النفطية، والثاني هو مرسوم اتفاقية تقاسم الإنتاج مع الشركات التي ستكون مسؤولة بعد انتهاء المناقصات عن أعمال الحفر والتنقيب والاستخراج. وفي الوقت الحالي، يبدو أن هذين المرسومين تم وضعهما في الأدراج العميقة لمجلس الوزراء، دون التصريح عن أي موعد نهائي للاتفاق يلوح في الأفق.

وبعد كل هذا التخبّط، يتضح أن قضية النفط والغاز اللبناني برمّتها تفتقر إلى رؤية بنيوية أو استراتيجية واضحة ومتطورة يمكن الاستناد إليها في عملية إدارة مصادر الطاقة من غاز ونفط،علماً أن انعدام الرؤية والاستراتيجية يهدّد بانهيار الاقتصاد اللبناني.

من هنا يجب على الحكومة الحالية، أو أي حكومة جديدة قد تتشكل، أن تعمل بجديّة وحرفيّة على إقرار خطة شاملة، باستراتيجية واضحة الأهداف والمعالم، تساعد على البدء بالاستخراج السريع لموارد الطاقة الموجودة في المياه الإقليمية اللبنانية، وتأخذ بعين الاعتبار التداعيات الاجتماعية والمعيشية الحاصلة بسبب الواقع الاقتصادي المنهار في لبنان.

خاتمة

أخيرًا، وفي ظل تعثّر عملية التنقيب عن النفط والغاز في لبنان، يجب على اللبنانيين اتخاذ القرار إما بتحريك العجلة النفطية إلى الأمام، من خلال تبنّي رؤية متكاملة بشأن مستقبلهم النفطي، وعدم هدر المزيد من الفرص؛ ويجب البدء اليوم قبل الغد برسم معالم الاقتصاد اللبناني الجديد، في ظل عملية استخراج ثرواته القومية المتمثلة بالغاز والنفط.

إنّ على الدولة اللبنانية إيجاد بدائل سريعة، ووضع عملية التنقيب على السكّة الصحيحة، حيث يمكن الاعتماد على الطرح المتقدم الذي قدّمه أمين عام حزب الله، سماحة السيد حسن نصرالله، وأكد فيه على تسخير المقاومة علاقتها مع الجمهورية الإسلامية في هذا الإطار ، عبر استقدام شركات نفط إيرانية تساعد في الإسراع بعملية التنقيب عن الغاز والنفط في المياه الإقليمية اللبنانية. ومع علمنا بجديّة هذا الطرح، يمكننا الاستفادة منه في نقطتين؛ الأولى تتمثل بممارسة ضغط على الجهات الممانعة لحصول عملية التنقيب، لحثّها على تغيير مواقفها، لأنها ستخشى دخول لاعب اقتصادي قوي وجديد إلى الساحة اللبنانية في هذا المجال؛ والثانية تتمثل بإعطاء خيار جديّ ومتين للدولة اللبنانية، مع وجود إمكانية واقعية لتحقيق هدف لبنان بالاستفادة من ثرواته العالقة في البحر، مدعوماً من قوّة ردع فاعلة توفّرها له المقاومة .

العراق والاحتلال الأميركي: هل تكون أفغانستان نموذجاً؟

فؤاد خشيش *

مقدّمة

بعد الانسحاب الأميركي من أفغانستان جاء دور العراق. فبعد زيارة رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي للبيت الأبيض ومحادثاته مع الرئيس جو بايدن(07–26)، تم الإعلان عن انسحاب جميع القوات القتالية الأميركية من العراق بحلول نهاية هذا العام، في إطار «الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق».

وقال الرئيس العراقي برهم صالح في تغريدة عبر «تويتر»، إن «نتائج الحوار الاستراتيجي العراقي– الأميركي مهمّة لتحقيق الاستقرار وتعزيز السيادة العراقية، وتأتي ثمرة عمل حثيث من الحكومة برئاسة مصطفى الكاظمي، وبدعم القوى الوطنية، وتستند إلى مرجعية الدولة».

واتفق العراق والولايات المتحدة، في البيان الختامي الصادر عن حكومتي البلدين لجولة الحوار الاستراتيجي الرابعة بينهما، على انسحاب جميع القوات الأميركية المقاتلة من العراق بحلول نهاية العام 2021.واتفق الوفدان، بعد استكمال مباحثات الفِرق الفنيّة الأخيرة، على أن العلاقة الأمنية بين البلدين «ستنتقل بالكامل إلى المشورة والتدريب والتعاون الاستخباري، ولن يكون هناك أي وجود لقوات قتالية أميركية في

* باحث وأستاذ جامعي.

العراق بحلول 31 ديسمبر/ كانون الأول 2021»، وفق البيان.[1]

ومنذ العام 2014، تقود واشنطن تحالفاً دولياً لمكافحة التنظيم الإرهابي «داعش»، الذي استحوذ على ثلث مساحة العراق آنذاك، حيث ينتشر نحو 3000 جندي للتحالف، بينهم 2500 أميركي.وفي 5 يناير/ كانون الثاني 2020، صوّت البرلمان العراقي لصالح قرار يطالب بإخراج القوات الأجنبية، بما فيها الأميركية.

كانت الأسباب التي استندت إليها واشنطن لغزو أفغانستان عام 2001 قريبة ممّا تذرعت به عند غزوها العراق، إضافة إلى ذريعة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل التي أثبتت الوقائع أنها كانت محض افتراء.

إن جميع المعطيات العراقية والمقاربات مع الوضع الأفغاني لا تصح، إذ إن العراق يختلف بشكل جذري عن أفغانستان في بُنيته السياسية والعسكرية والاجتماعية.

مؤتمر بغداد الإقليمي

بعد 18 عاماً من الغزو الأميركي لبلاد ما بين الرافدين، لم يتبق للولايات المتحدة سوى 2500 جندي نظامي في العراق، بالإضافة إلى عدد محدود من القوات الخاصة التي تقاتل تنظيم «داعش « الارهابي. وتتركز القوات الأميركية حالياً في ثلاث قواعد فقط، وعددها لا يُذكر مقارنة بالقوّة التي بلغ قوامها 160 ألفاً عند احتلال العراق عام 2003.وتتعرض هذه القوات لهجمات متكررة بالصواريخ والطائرات المسيّرة.

وهنا يتبادر إلى الأذهان سؤالان مُلحّان: ما تداعيات الانسحاب الأميركي على الأرض، وهل يفتح ذلك الباب أمام عودة ما يسمّى بتنظيم الدولة الإسلامية؛ الجماعة التي أرهبت معظم الشرق الأوسط واستقطبت مقاتلين جهاديين من أماكن بعيدة، مثل لندن وأستراليا؟.

بعدما أضعفته الأزمات والحروب المتتالية خلال الأعوام الأربعين الماضية، سعى العراق إلى الاضطلاع بدور الوسيط في الشرق الأوسط، من خلال قمّة إقليمية هدفت إلى «نزع

1- وكالة الأناضول ، 27-07-2021

فتيل» الأزمات في المنطقة. ولقد طغت مسألة «مكافحة الإرهاب» على أعمال المؤتمر الإقليمي الذي عقِد في بغداد(2021–08–28) ،وشارك فيه عدد من دول المنطقة، من بينها إيران والسعودية ،إلى جانب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. وواجهت هذه القمّة الكثير من التحديات، أبرزها حضور كل من ممثّلي المملكة العربية السعودية وإيران إلى بغداد للّقاء وجهاً لوجه وبصورة علنية، فَي حين سبق لهما أن التقيا قبل أشهر عدة في العراق، وبصورة سريّة، للتباحث بعدد من الملفات التي يمكن أن تُحسم بينهما؛ إلاّ أن العراق لم يلق معارضة شديدة من الطرفين في حضور هذه القمّة. وشاركت في المؤتمر مصر ممثّلةً برئيسها عبد الفتّاح السيسي، والأردن ممثّلاً بالملك عبدالله الثاني، وإيران ممثّلةً بوزير خارجيتها الجديد حسين أمير عبد اللهيان؛ فضلاً عن السعودية ممثّلةً بوزير الخارجية فيصل بن فرحان. وشاركت أيضاً قطر ممثّلةً بأميرها تميم آل ثاني، وتركيا التي حضر وزير خارجيتها مولود تشاوش أوغلو، وكذلك رئيس الوزراء الكويتي صباح الخالد الصباح، ونائب رئيس الإمارات وحاكم دبي، الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم.

وقد عُقد هذا المؤتمر على وقع بروز تنظيم «الدولة الإسلامية»، الذي تمّ دحره في العراق في العام 2017، وفي سوريا في العام 2018، بدعم من تحالف دولي بقيادة أميركية، مجدداً على الساحة في أفغانستان مع بدء انسحاب القوات الأجنبية. وقال ماكرون، في المؤتمر وقتها: «بفعل التطورات الجيوسياسية، يتخذ هذا المؤتمر منحى خاصاً»، مشدّداً على «العزم على مكافحة الإرهاب».

وقبل بدء أعمال القمّة، أكد رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، في مؤتمر صحافي مشترك مع ماكرون، أن «فرنسا ساهمت في دعم العراق في الحرب ضد تنظيم الدولة الاسلامية»، مضيفاً أن «العراق وفرنسا شريكان أساسيان في الحرب ضد الإرهاب».من جهته، أكد ماكرون في زيارته الثانية للعراق خلال أقل من عام: «نعلم جميعاً أنه ينبغي عدم التراخي لأن تنظيم الدولة الاسلامية لا يزال يشكّل تهديداً؛ وأعلم أن قتال تلك المجموعات الإرهابية يشكّل أولوية لحكومتكم». وفي مؤتمره الصحافي الختامي، قال ماكرون إن بلاده «ستُبقي حضوراً لها في العراق لمكافحة الإرهاب، طالما أراد العراق ذلك مهما كان خيار الأميركيين»، ومضيفاً: «لدينا القدرات العملية لضمان هذا الوجود».

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن الموقف الفرنسي ينبع من حرص هذه القوة العظمى في الدفاع عن مصالحها الحيوية الخاصة في العراق، انطلاقاً من الأهمية الاستراتيجية، التاريخية والاقتصادية، التي يتمتع بها هذا البلد من خلال موقعه الجغرافي وحجم ثرواته. وبمعنىً آخر، تحديد مصالح الدول الكبرى وسياساتها مع أهمية العراق كموقع جغرافي واقتصادي، وعدم التدخل في دائرة الصراعات الداخلية التي تقف وراءها الأحزاب والأيديولوجيات المتنازعة على ثرواته وكراسي نظامه[2].

وفيما يلوح انتهاء «المهمة القتالية» للولايات المتحدة التي تحتفظ بنحو 2500 عسكري في العراق، في الأفق، مع تحوّل مهمتهم إلى استشارية فقط بحلول نهاية العام، لا تزال بغداد تواجه عدداً من التحديات الأمنية، إذ لا يزال تنظيم «داعش» قادراً على شنّ هجمات، ولو بشكل محدود، رغم مرور أربع سنوات على هزيمته، من خلال خلايا لا تزال منتشرة في مناطق نائية وصحراوية، كالهجوم الذي أودى بحياة 30 شخصاً في حي مدينة الصدر الشيعي في العاصمة الشهر الماضي. وقال مصدر في أوساط ماكرون إن «فرنسا هنا لتبقى مدة طويلة طالما كان ذلك ضرورياً. هذه رسالة لكلّ من يطرحون تساؤلات عن الانسحاب؛ وأضاف أنه بعد الأحداث في كابول بات هناك تخوّف في العراق من رؤية الأميركيين يغادرون البلاد كما حصل في أفغانستان.

من جهة ثانية، وفيما تقول بغداد إن المؤتمر لا يهدف لبحث «القضايا الخلافية» في المنطقة، فإن المشاركين في المؤتمر شدّدوا «على ضرورة توحيد الجهود الإقليمية والدولية بالشكل الذي ينعكس إيجاباً على استقرار المنطقة وأمنها». وفي كلمته الافتتاحية للمؤتمر، الذي جمع على طاولة واحدة دولاً متخاصمة في المنطقة ،لا سيما دول الخليج وإيران، شدّد الكاظمي على رفض أن «تُستخدم الأراضي العراقية كساحة للصراعات الإقليمية والدولية، وأن يكون العراق منطلقاً للاعتداء على جيرانه من أي جهة كانت».

وقال مصدر دبلوماسي فرنسي إنه «كان صعباً جمع السعوديين والإيرانيين في الغرفة نفسها». وكانت بغداد استضافت في الأشهر الأخيرة لقاءات مغلقة بين ممثّلين للقوّتين

2- القدس العربي 2021-09-01

الإقليميتين. وخلال كلمته في مستهل المؤتمر، قال وزير الخارجية السعودي: «نثمّن جهود الحكومة العراقية في محاربة تنظيم الدولة الاسلامية والسيطرة على السلاح المنفلت بأيدي الميليشيات المسلّحة».

بعد انتهاء أعمال المؤتمر، واصل ماكرون جولته في العراق، حيث زار كردستان العراق، ثم الموصل التي كانت تُعتبر «عاصمة الخلافة» التي أعلنها التنظيم الإسلامي المتطرف في مناطق واسعة من سوريا والعراق. ورأت المحلّلة السياسية العراقية مارسين الشمري، بأن القمّة تشكّل رسالة مفادها أن عراق صدّام حسين «الذي كان يثير الخوف والاحتقار» قد انتهى، وأن حقبة «الدولة الضعيفة التي يدوس عليها جيرانها» بعد الغزو الأميركي في العام 2003، قد ولّت أيضاً.

وعلى الرغم من أن الكاظمي غير مرشّح لمقعد برلماني، لكنه قد يسعى إلى العودة رئيساً للوزراء لولاية كاملة، من خلال «ائتلاف حكومي جديد تتفق عبره كل الأحزاب على رئيس للوزراء»، على ما توضح مارسين الشمري، فيما عليه الموازنة في الوقت بين الاهتمام بالقضايا الداخلية الطارئة والقضايا الإقليمية، بدون تغليب الأخيرة على أزمات الداخل.[3]

ويطمح رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، الذي وصل السلطة في أيار/مايو 2020 في أعقاب حراك احتجاجي مناهض للحكومة، في تشرين الأول/أكتوبر 2019، إلى جعل العراق نداً لطهران والرياض وأنقرة وواشنطن. ومن أبرز أهداف القمّة منح العراق «دوراً بنّاءً وجامعاً لمعالجة الأزمات التي تعصف بالمنطقة»، على ما أكدت مصادر من محيط رئيس الوزراء. وكانت بغداد، خلال الأشهر الماضية، مسرحاً للقاءات مغلقة بين ممثّلين عن الرياض وطهران. ويرى الباحث في مركز «تشاتام هاوس» ريناد منصور، أن هدف العراق الحالي هو التحوّل من موقعه كـ«مرسال» إلى «محرّك» للمحادثات بين إيران والسعودية اللتين قطعتا علاقاتهما في العام 2016.[4]

3- وكالة الصحافة الفرنسية، 2021-08-23
4- فرانس برس 2021-08-23

وأوضح مراقب غربي متابع للملف طلب عدم كشف هويته بأن «العراق يريد الإمساك بزمام الأمور في تحديد مساره، ولا يرغب بعد اليوم أن يخضع لتأثيرات التوترات الإقليمية». من جهتها، كتبت ماريانا بيلينكايا، في صحيفة «كوميرسانت» الروسية ، حول ما أراده العراق من مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة،حيث أشارت إلى أن العراق الذي تتنازعه المشاكل الداخلية يلعب دور منصّة للحوار بين اللاعبين الإقليميين. كان مؤتمر التعاون والشراكة أول حدث دولي واسع النطاق في العاصمة العراقية منذ تسع سنوات؛ فهناك اجتمع ممثّلو تسع دول، بما في ذلك المملكة العربية السعودية وإيران، على طاولة واحدة. وكان من المستحيل تخيّل ذلك في ظل الإدارة الأميركية السابقة، التي حاولت تشكيل تحالف من دول الخليج العربية وإسرائيل ضد طهران.

و لم تُخف السلطات العراقية أن للقاء هدفين: الأول، تهيئة الظروف لتهدئة التوترات بين دول المنطقة، الأمر الذي يمكن أن يساعد في إعادة الاستقرار في العراق؛ والثاني، تحفيز التعاون الاقتصادي.ونتيجة لذلك، تلقّت بغداد جميع التأكيدات التي كانت في حاجة إليها. وبالنتيجة، تقرّر تشكيل لجنة تضم ممثّلين عن وزارات خارجية الدول المشاركة في المؤتمر، للتحضير لمزيد من الاجتماعات ومناقشة المشاريع الاقتصادية والاستثمارية المقدّمة من العراق.

قبل أقل من شهر ونصف على الانتخابات البرلمانية، بدأ صراع شرس على السلطة في البلاد، ليس فقط بين السياسيين العراقيين، بل وبين اللاعبين الإقليميين الذين يقفون وراءهم.

يعيش العراق حالة ترقّب لفوضى جديدة. وما تريد القيادة العراقية تحقيقه هو موافقة جيرانها على عدم تقويض أمن البلاد، بل وأن تفعل كل ما من شأنه أن يضمن بقاء الوضع مستقراً هناك، خاصة على خلفية تغيّر شكل المهمة العسكرية الأميركية في البلاد، المتوقع نهاية العام الجاري.

أما عن إسرائيل، فتقول الخبيرة في مركز هرتسليا، كسينياسفيتلوفا، لـ»كوميرسانت»: «في إسرائيل، تابعوا القمّة في بغداد عن كثب. إنهم يخشون أن تغادر الولايات المتحدة

العراق، وهذا يُضعف الدور الأميركي في المنطقة، بل ويقوّي الإيرانيين هناك. يمكن لدور الوساطة الذي تلعبه بغداد على خلفية إضعاف الوجود الأميركي أن يؤدي إلى تقارب بين إيران والدول العربية، وفي مقدّمتها ممالك الخليج. ومن الواضح أن هذا سيحدث بسبب فتور العلاقات مع إسرائيل وتجميد عملية التطبيع[5]».

قلق عراقي

في أعقاب الانسحاب الأميركي من أفغانستان، يقلق العراقيون ممّا قد يعنيه ذلك من انسحاب مماثل من العراق، يؤدّي إلى عودة تنظيم «الدولة الإسلامية»، أو اندلاع حرب أهلية محتملة. وتشمل أوجه التشابه بين الحالتين سياسات المحسوبية الشديدة والأزمات المتتالية؛ لكن بغداد لديها مزايا يمكن أن تساعدها في تجنّب مصير كابول. ولعلّ الشعب العراقي هو أكثر مَن صُدم بكارثة أفغانستان. فهو يخشى، أكثر من أي طرف آخر، أن تواجه بلاده مصيراً مشابهاً.

فحتى قبل أن يتحول الانسحاب الأميركي إلى انهيار كامل للدولة الأفغانية، مع استيلاء حركة «طالبان» الكامل على السلطة، كان العديد من العراقيين قلقين للغاية مما قد يعنيه الانسحاب الأميركي الوشيك من العراق. هل ستُنهي الولايات المتحدة وجود قواتها البالغ عددهم 2500 جندي في العراق أيضاً؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل سيؤدّي الانسحاب إلى استيلاء الأحزاب الموالية لإيران على السلطة، أو عودة تنظيم «الدولة الإسلامية»، أو اندلاع حرب أهلية محتملة؟[6]

لقد أثارت مشاهد اليأس التي سادت مطار كابول في الخامس عشر من آب/أغسطس شعوراً بتكرار مشاهد سابقة بين العراقيين. فقد ذكّرَتْهم كيف انهار الجيش العراقي والشرطة العراقية، المدرّبين والمجهّزين من قِبل الولايات المتحدة، في عام 2014، عندما فقدوا ثلاث محافظات وقعت في أيدي تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش). وكانت الولايات المتحدة قد انسحبت من العراق في عام 2011، ولكنها اضطرّت للعودة إليه

5- روسيا اليوم - صحيفة «كومرسانت» الروسية- 30-08-2021
6- بلال وهّاب- فورين بوليسي، 19-08-2021

لوقف غزو التنظيم الارهابي «داعش» ومذابحه بحق العراقيين. ويخشى العراقيون أيضاً تجدّد المناقشات في واشنطن وبغداد بشأن الانسحاب الأميركي الكامل من العراق. وكما حدث في عام 2011، تضغط إيران على الحكومة العراقية لكي تطالب القوات الأميركية بمغادرة البلاد. وكما كان عليه الحال في ذلك الوقت، فقد تكون واشنطن أكثر من راغبة في الامتثال.

ولا تُخفي في هذا السياق قطاعات عريضة من العراقيين مخاوفها من تكرار السيناريو الأفغاني في العراق هذه المرة، مع ما يعنيه ذلك من ترك البلاد فريسة للنفوذ الإيراني من جهة، عبر الميليشيات المسلّحة التابعة لطهران، ولعودة الإرهابيين الدواعش من جهة أخرى.

ورغم أن حركة طالبان وتنظيم الدولة الإسلامية «عدوّان»، رأت الباحثة في مركز «نيولاينز» للأبحاث في الولايات المتحدة رشا العقيدي أن «تقدّم» الحركة في أفغانستان قد «يحفّز» التنظيم على إثبات أنه «لا يزال موجوداً» في العراق.

وحول احتمالات تكرار السيناريو الأفغاني في بلاد الرافدين، قال الكاتب والباحث السياسي طارق جوهر: »تثبت التجربة أن محرّك السياسات الأميركية دوماً مصالح واشنطن العليا فقط، ومتى ما اقتضت تلك المصالح فإنها تترك حلفاءها بكل بساطة وتتخلى عنهم، وهو ما لاحظناه في العديد من المحطات التاريخية والحديثة». وأضاف: «مثلاً في فيتنام، تخلّت عن حلفائها والمتعاونين معها؛ وفي العام 2019، عندما سحبت قواتها من مناطق واسعة ممتدة من رأس العين إلى تل أبيض في شمال سوريا، لتحتلّها تركيا والفصائل الإرهابية والتكفيرية التابعة لها». وقال: «لا يقع اللوم هنا فقط على واشنطن، بقدر ما تتحمل المسؤولية السلطات الفاشلة والعاجزة عن تقديم نماذج حكم رشيدة وصالحة، في بلدان مثل أفغانستان والعراق؛ وبالمحصّلة فها هي واشنطن بعد 20 عاماً من التواجد فيها تفقد الأمل[7].

من جانبه، يقول الكاتب السياسي علي البيدر: »لا يمكن إسقاط التجربة الأفغانية

7- سكاي نيوز، 15-08-2021

بحذافيرها على العراق؛ فلكل بلد خصوصية من حيث الظروف المحيطة، وطبيعة المجتمع والمكانة الجيوبوليتيكية، والاختلاف في الموارد والطاقات الطبيعية، وغيرها الكثير من عوامل الاختلاف والتباين».ويضيف: «لدينا في العراق تجربة مريرة نهاية عام 2011، عندما غادرت القوات الأميركية البلاد. وبعد سنتين ونصف السنة من انسحابها، سقطت كثير من المدن والمحافظات العراقية في يد تنظيم داعش الإرهابي[8]».

ومن السهل سرد أوجه الشبه بين العراق وأفغانستان. فعلى غرار أفغانستان، فإن الحكومة في العراق تعطي الأولوية لسياسات داخلية مبنيّة على حساب الحكم الكفؤ للقوى الأمنية المختصة والخدمات الحكومية الأخرى. وليس كما هو الحال في أفغانستان، فإن الحكومة العراقية والجيش العراقي باتا مستعدّين إلى حدٍ ما للوقوف في وجه التنظيمات الإرهابية التي تهدّد سيادة البلد واستقراره وتهاجم العراقيين. وكما هو الحال في أفغانستان، فإن الأمر لا يتعلق بالقدر، بل بالإرادة السياسية ؛ فالمسؤولون الأميركيون يشْكون من أن بغداد تتولّى قيادة جهاز مكافحة الإرهاب، والذي تنشره فقط ضد تنظيم «الدولة الإسلامية».

ويخشى الكثيرون أيضاً أن يجد النقاش الدائر في بغداد حول الانسحاب باباً مفتوحاً في واشنطن، لأسباب ليس أقلّها أن الفريق الذي انسحب من العراق في عام 2011 عاد إلى البيت الأبيض. ويشعر العراقيون بالقلق من قدرة إدارة بايدن على التعامل مع حكومة عراقية تقودها الأحزاب إذا لم تتوقف الأخيرة عن مهاجمة المصالح الأميركية. ويخشى العديد من العراقيين تداعيات الموعد النهائي للإدارة الأميركية لسحب القوات القتالية من العراق بحلول نهاية 2021. ومن المؤكد أن الأولويات المتغيرة لواشنطن والتعب من العراق ليست مجرّد موقف الحزب الديمقراطي؛ فقد كانت إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب هي التي هدّدت بإغلاق السفارة الأميركية في بغداد بعد زيادة الهجمات العسكرية على العسكريين والموظفين الدبلوماسيين الأميركيين. علاوة على ذلك، فإن التقلبات السياسية الحادة في واشنطن تُربك أصدقاء الولايات المتحدة وشركاءها في العراق، الذين بدأ العديد

8- سكاي نيوز، 15-08-2021

منهم في البحث عن رعاة أجانب بديلين – على سبيل المثال، أنقرة أو أبو ظبي – لمواجهة ما يسمّونه «نفوذ» طهران.

وعلى الرغم من هذه التشابهات المتصوّرة، فإن العراق بالطبع بلد مختلف تماماً، مما يمنحه فرصة لتجنّب مصير أفغانستان، إذ إنه على عكس أفغانستان، يتمتع العراق بتاريخ من المؤسسات الوطنية القوية، وهناك دعم من الحزبين الأميركيين [الديمقراطي والجمهوري] لمواصلة المسار في العراق، وقيادة التحالف المناهض لتنظيم «الدولة الإسلامية» للحيلولة دون عودة الجماعة الإرهابية، وتعزيز العلاقات الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، لا تستطيع الولايات المتحدة تجاهل ما تسمّيه «التهديد «الذي تشكّله إيران في العراق على المنطقة..

ومع ذلك، من الممكن أن يحذو العراق حذو أفغانستان ما لم تُقدم واشنطن وبغداد على إعادة ضبط العلاقات بينهما. وأول ما يجب فعله بهذا الصدد هو الحفاظ على طابع مكافحة الإرهاب لالتزامات الولايات المتحدة في العراق، ولكن تنويعه أيضاً. ويتطلب صمود العلاقات الأميركية – العراقية تغيير محور التركيز نحو الاستثمار في بناء القدرات العسكرية والمؤسسية لقوات الأمن العراقية لمكافحة الإرهاب ولأغراض أخرى. يجب أن تكون القدرة وليس الجدول الزمني هي المعيار للتقدم. بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل التمكن من تأدية مثل هذه المهمة، يجب نزع الطابع السياسي عن الوجود الأميركي في العراق. ومن الضروري أن تعلن واشنطن بوضوح أن إعادة ترتيب وجودها العسكري في العراق كمهمّة لتقديم المشورة والمساعدة، لن يعني التخلي عنه. كما من الضروري جداً أن يشعر الشعب العراقي بفوائد هذه العلاقة في مجالات مثل التجارة والرعاية الصحية والتعليم. وقد سعت سلسلة من الحوارات الاستراتيجية بين البلدين إلى تحقيق مثل هذا الهدف.

وهنا يجب التذكير بأن قرار الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما، الانسحاب الكامل من العراق، وعدم ترك بضعة آلاف من قواته هناك، كان بسبب رفض القوى السياسية العراقية منح القوات الأميركية حصانة قانونية تحميها من المساءلة أمام القانون العراقي. ولذلك، لا تريد أميركا التي أعلنت تواً أنها أنهت خلافة «داعش» مضايقة سياسية من العراق، تعرقل وجودها العسكري في سنوات ما بعد «داعش».

مهما تغيرت الظروف والتفاصيل، فإن المهارة الأساسية في السياسة العراقية هي قدرة السياسيين، أفراداً وأحزاباً، على بناء علاقة جيدة مع الولايات المتحدة وإيران في الوقت نفسه. على هذه المهارة في اللعب على الحبلين، الأميركي والإيراني، تعتمد حظوظ القوى السياسية العراقية في تحقيق مصالحها واحتلالها المناصب العليا في الحكومة العراقية. ومع تزايد الضغط والعقوبات الأميركية على إيران، كان متوقعاً أن تدخل الطبقة السياسية في مرحلة اختبار واختيار صعب، لكن ما حدث كان أقل من المتوقع[9].

علاوة على ذلك، على واشنطن ألاّ تسمح للحكومة العراقية بالتملص من مسؤولياتها. وقد يجد العراقيون بعض المواساة في معرفة أن بايدن لا يبدو مستعداً للمخاطرة بظهور مشاهد من «مطار بغداد الدولي» مشابهة لتلك التي شاهدناها في كابول. ومع ذلك، فإن أولويات الولايات المتحدة تتحوّل أساساً بعيداً عن الشرق الأوسط الكبير، وأن العبء يقع أولاً وقبل كل شيء على الحكومة العراقية لكي تتحمل المسؤولية وتستثمر في علاقة قوية مع الولايات المتحدة. إن مكافحة الإرهاب وحدها لن تكفي للحفاظ على العلاقة. يجب أن تكون الرسائل الأميركية واضحة: إن انتقال مهمتها من دور قتالي إلى دور استشاري لا يعني أن الولايات المتحدة تتخلى عن التزاماتها تجاه العراق أو عن حملتها ضد تنظيم «الدولة الإسلامية»؛ بل إن المستشارين العسكريين البالغ عددهم 2500 سوف يرسّخون العلاقات الأميركية – العراقية وسيشيرون إلى استمرار دعم المجتمع الدولي و«حلف شمال الأطلسي» للعراق. ومع ذلك، لا ينبغي أن يختصر هؤلاء كامل العلاقة بين البلدين.

انسحاب تكتيكي

بدأ في شهر آذار/ مارس الماضي فريق خاص واسع الصلاحيات، يتألف من 15 شخصاً رفيع المستوى في وزارة الدفاع الأميركية، بالعمل على وضع خطة متكاملة نحو تجهيز القوات والعتاد العسكري الأميركي المنتشر في مختلف أرجاء العالم، استعداداً لمواجهة الخطر الصيني الآتي من الشرق. ويأتي ضمن هذا المسار التخفيف من الوجود العسكري في الخليج والعراق.

9- العربي الجديد- رافد الجبوري، 2019-04-08

ومن المنتظر أن يقدّم هذا الفريق، الذي يرأسه الخبير في شؤون آسيا والصين إيلي راتنر، تقريراً متكاملاً في الأسابيع القادمة إلى وزير الدفاع الأميركي ولجنة الأمن القومي عن الحاجات الدفاعية اللازمة في حالة وقوع مواجهة عسكرية مع الصين، مما يشمل السياسة الدفاعية والحاجات من الأفراد والأسلحة والنقص التقني والسيبراني في الترسانة الأميركية.

وبالرغم من أن التقرير لم يصدر بعد، إلاّ أن مصدراً مطّلعاً على النقاشات التي تدور بين فريق العمل وجهات رسمية أميركية أخرى أكد أن هذا التقرير سيتضمن توصيات، ستؤدّي بلا شك إلى إعادة انتشار واسع النطاق للقوات الأميركية الموجودة في قواعد خارج أراضي الولايات المتحدة.

وتتمحور الحلول المقدّمة حول تطوير القدرات الدفاعية في منطقة الخليج، خصوصاً تلك المضادة للصواريخ والطائرات، التقليدية منها والمسيّرة، لتعويض النقص البشري. أما من جهة الممرّات البحرية، فيدور الحديث حول تفعيل اتفاق حماية الملاحة بشكل أوسع ورفع مستوى الاعتماد على دول المنطقة في الدفاع عن مياهها[10].

ومن المتوقع أن تكون المملكة العربية السعودية الأكثر تأثراً من إعادة الانتشار الأميركي، بسبب الوجود الواسع للقوات الأميركية على أراضيها من جهة، والخطر المتموضع على حدودها الجنوبية مع اليمن من جهة أخرى.

ومع أن الولايات المتحدة بدأت فعلاً بسحب بعض القطع العسكرية الثقيلة من السعودية خلال الأشهر الماضية، بما فيها بطاريات صواريخ «باتريوت» وحاملة الطائرات دائمة التواجد في المياه السعودية، بسبب الحاجة إلى هذه المعدّات في مناطق أخرى حسب التصريحات الأميركية، إلا أنه من المتوقع أن تكون التغييرات القادمة أكبر وأوسع، مع التركيز على إبقاء أسلحة الدفاع الصاروخي المتطورة «ثاد» وقوّة جوية دفاعية وهجومية متكاملة على الأراضي السعودية.

ويبدو أن الحديث الذي تم التطرق إليه أخيراً في بيان مشترك بين البلدين إثر هذه المحادثات الاستراتيجية الافتراضية، والمتمحور حول وجود القوات الأميركية، هو إعادة

10- العرب، 2021 -04-09

صياغة للواقع الحالي أكثر من كونه تحوّلًا استراتيجيًا. ويقود التحالف من بغداد العميد في مشاة البحرية الأميركية، الجنرال رايان ريداوت، الذي انتقل رسميًا إلى منصب استشاري رسمي في يوليو الماضي.

ويقول خبراء إن الولايات المتحدة تنظر إلى الصين كخطر استراتيجي ذي أولوية؛ ولذلك يمكن أن تخفّف وجودها في مناطق من الشرق الأوسط، حتى لو كان ذلك في خدمة إيران؛ لكنهم لفتوا إلى أن الانسحاب سيكون تدريجيا،ً وستركّز واشنطن من خلاله على تخفيف الوجود المباشر في قواعدها بالخليج والعراق، على أن يستمر الوجود الجوي أو يتدعم كاستراتيجية مستقبلية في المنطقة.

ورغم اتفاق واشنطن وبغداد على انسحاب القوات الأميركية من العراق، ورغم المطالب بطرد هذه القوات وتصويت البرلمان العراقي على ذلك، إلا أن مراقبين يرون أن معظم الأطراف لا تريد الانسحاب الكامل، فكيف ذلك؟

أكد البيان المشترك للجولة الرابعة من «الحوار الاستراتيجي» بين بغداد وواشنطن، أن «العلاقة الأمنية سوف تنتقل بالكامل إلى دور خاص بالتدريب وتقديم المشورة والمساعدة وتبادل المعلومات الاستخباراتية».

وأضاف البيان: «لن تكون هناك قوات أميركية تقوم بدور قتالي في العراق بنهاية الحادي والثلاثين من ديسمبر / كانون الأول عام 2021.»

وأشار البيان إلى أن القواعد العسكرية التي استخدمتها القوات الأمريكية «هي قواعد عراقية تعمل وفقاً للقوانين العراقية»، وأن الجنود الدوليين المتمركزين في هذه القواعد كانوا فقط للمساعدة في الحرب على «داعش».

و لم يحمل إعلان اتفاق الانسحاب أو التوصل إليه أي مفاجأة للمراقبين، أو حتى للعراقيين، بسبب أن الاتفاق جاء كنتيجة غير مباشرة للأحداث التي وقعت في يناير / كانون الثاني عام 2020.

ففي الثالث من ذاك الشهر، تم اغتيال اللواء قاسم سليماني – القائد السابق لفيلق القدس الإيراني– ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي العراقي أبو مهدي المهندس، في غارة شنّتها

الولايات المتحدة بطائرة مسيّرة استهدفت موكبهما في مطار بغداد.

وعلى وقع الغضب إزاء انتهاك السيادة العراقية، صوّت البرلمان في أواخر يناير / كانون الثاني على طرد القوات الأمريكية من العراق.

ومع أن تصويت البرلمان العراقي على الانسحاب لم يكن مُلزماً، لكن جاء اتفاق الانسحاب من قِبل بايدن والكاظمي ليُنهي فصلاً من الوجود القتالي للجنود الأميركيين في العراق.

ورغم الضجّة التي صاحبت الإعلان عن الاتفاق، تجدر الإشارة إلى أن الانسحاب الأميركي من العراق ليس انسحاباً كاملاً على غرار السيناريو الأميركي في أفغانستان، حيث قرّرت إدارة بايدن الانسحاب الكامل من أفغانستان قبل الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول 2021.

ومن المرجّح أن يشهد الحوار الأمريكي–العراقي إعادة ترتيب وجود القوات الأميركية وتحديد دورها أكثر من خفض عددها.

«مسرحية دبلوماسية»!

قبل زيارة الكاظمي إلى الولايات المتحدة، وصفت صحيفة «نيويورك تايمز» الاتفاق الجديد بأنه ليس سوى «مسرحية دبلوماسية»، فيما انتقدت قناة «صابرين نيوز» التابعة للحشد الشعبي، على منصّة تليغرام، الاتفاق، إذ قالت في منشور: «لن يتم سحب أي جندي أميركي...سوف يتم تغيير توصيفهم على الورق !».ونشرت «صابرين نيوز» العديد من الرسائل عن استمرار محاربة القوات الأميركية تحت وسم #الانسحاب_بشروط_المقاومة.

فلماذا يُنظر إلى الاتفاق باعتباره «عرضاً مسرحياً»؟ يرجع هذا الأمر إلى التسامح المستمر للوجود الأميركي في العراق باعتباره سراً لكنه مكشوف؛ بمعنى أن كل شخص في السلطة يتفق عليه ضمنياً، لكنه لا يمكنه الحديث عنه علناً.

وفي ذلك، يقول ريناد منصور – مدير «مشروع مبادرة العراق» في معهد «تشاتام

هاوس» السياسي في لندن– إن «معظم القادة العراقيين يدركون أهمية التواجد الأميركي في العراق، بما في ذلك السياسيين الذين لا يتحدثون عن الأمر علناً». وأكد منصور أنه «بشكل عام، توفّر الولايات المتحدة غطاءً للتمثيل الغربي في العراق؛ بمعنى إذا غادرت الولايات المتحدة بشكل كامل، فمن المحتمل أن تحذو دول أخرى حذوها، مثل بريطانيا وألمانيا.

انتهاء المهام القتالية

يقوم النظام السياسي في العراق على أساس التوازن بين مكوّناته السكانية الثلاثة الرئيسية، وهم الشيعة والسنّة والكرد.وفي تعليقه على إعلان الكاظمي أن العراق لا يحتاج لقوات قتالية أميركية، أشار مسؤول الى إن «هذا الأمر حقيقي، لكن من الناحية العملية، لا نزال في حاجة إلى القوات الأميركية في العراق، خاصة عندما يتطرق الأمر إلى المقاتلات العسكرية والغطاء الجوي. السلاح الجوي العراقي ضعيف بشكل نسبي؛ ومن غير القوات الجوية الأميركية، لكان العراق أكثر عرضة لهجمات الطائرات المسيّرة الخارجية، وأيضاً سيواجه صعوبات في شن هجمات جويّة ضد داعش.»وأضاف المسؤول أن «الجيش العراقي أيضاً في حاجة إلى الحصول على معلومات استخباراتية أميركية بشأن إرهابيي داعش».

أما فيما يتعلق بالولايات المتحدة، فإن الانسحاب الكامل من العراق سيضر بمصالحها، وفقاً لما ذكره باحثون من منظمة «راند» البحثية، ومقرّها ولاية كاليفورنيا الأميركية، في تقرير نُشِر في مايو / أيار عام 2020 بشأن خيارات أميركا في العراق.وخلص الباحثون، بعد دراسة كافة الاحتمالات، بما في ذلك الانسحاب الأميركي الكامل، إلى أن أفضل الخيارات أمام واشنطن يتمثل في التوسط في أمر الانسحاب ؛ بمعنى الحفاظ على قوة صغيرة من المستشارين والمدرّبين. وأشار الباحثون في التقرير إلى أن «دعم عراق مستقر وصديق يخدم المصالح الأميركية طويلة الأمد، فضلاً عن أن التواجد (الأميركي) طويل الأمد سيحافظ أيضاً على النفوذ الأميركي في العراق؛ وبالتالي يمكن أن يساعد في تخفيف

النفوذ الإيراني والروسي وأشكال أخرى من النفوذ الخبيث».[11]

عقب تولّي باراك أوباما زمام الأمور في البيت الأبيض عام 2009، تعهد بسحب القوات الأميركية من العراق، إذ بدأ خفض عدد الجنود الأميركيين بشكل مطّرد.

وقال مراقبون للسياسة الخارجية في تغريدات إنه كان من المفترض «أن ينتقل الدور الأميركي إلى الدور الاستشاري» منذ سنوات، بيْد أن ظهور تنظيم «داعش» الارهابي في العراق وسوريا عام 2014 كشف عن حاجة العراق لاستمرار الدعم العسكري الأميركي مرة أخرى.

وفي ضوء عدم تمكن الجيش العراقي والقوات الكردية من صدّ هجمات «داعش» في بداية الأمر، اعتمدت هذه القوات بشكل كبير على الضربات الجوية الأميركية لصدّ تقدم التنظيم.وفي ذاك الوقت، كان عدد الجنود الأميركيين في العراق يقترب من خمسة آلاف جندي.

وعلى وقع هزيمة «داعش» إلى حد ما فيما بعد بقدرات كبيرة من الحشد الشعبي، بدأ عدد القوات الأميركية في العراق في الانخفاض. وفي العام الماضي، قرّر الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب خفض هذا العدد ليصل إلى 2500.

إن اتفاق الانسحاب الأميركي الذي أعلنه بايدن والكاظمين، من غير المحتمل أن يحمل في طيّاته تغييراً كبيراً في حياة العراقيين العاديين، إذ اختفت منذ زمن طويل من المدن العراقية نقاط التفتيش التي كانت قوات أميركية تتمركز فيها؛ وبات الحديث عن الوجود العسكري الأميركي في الشارع العراقي مقتصراً على سماع أنباء عن شنّ القوات الأميركية ضربات جويّة أو غارات بطائرات مسيّرة. و لم ير معظم العراقيين العاديين جندياً أميركياً أمامهم منذ سنوات.[12]

يرى المحلّل السياسي العراقي، عباس العرداوي، أن «هناك ضغوطاً مورست على الجانب الأميركي من قِبل الشعب العراقي، سواء كانت الحكومة الحالية بقيادة مصطفى

11- كاثرين شاير –دوتشي فيلله، 29-07-2021
12- المرجع السابق.

الكاظمي، أو في عهد حكومة عادل عبد المهدي، والتي تم في فترة قيادتها للبلاد صدور القرار البرلماني في 5 يناير/ كانون الثاني 2020، يدعو إلى خروج القوات الأميركية من البلاد، حيث اندلعت على إثر هذا القرار تظاهرات حاشدة في الشارع العراقي، تنديداً بالتواجد الأميركي الذي يحاول الالتفاف والتواجد غير الرسمي ضمن التحالف الدولي وغيره[13]».

مؤشرات جديّة للانسحاب الأميركي من العراق

لوحظ عدد من المؤشرات المقلقة، حتى قبل انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان، حول توقّع اتجاه واشنطن لسحب الجيش الأميركي من العراق. وقد يكون هذا مفهوماً لأسباب عدة، منها :

1ـ انسحاب أوباما السابق: أبرم الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما اتفاقاً مع حكومة رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي للانسحاب من العراق، وهو ما تم بحلول ديسمبر 2011. وعلى الرغم من أن هذا الانسحاب أنهى الاحتلال الأميركي للعراق، والذي بدأ في عام 2003، غير أن واشنطن انسحبت في الوقت الذي كان فيه النظام السياسي العراقي يعاني أزمات عميقة، بسبب وجود خلافات بين معظم الكتل والأحزاب السياسية العراقية على أمور جوهرية، مثل طريقة إدارة الدولة، وتوزيع الموارد وغيرها.

كما أن انسحاب واشنطن جاء في الوقت الذي كانت فيه القوات العراقية غير قادرة على إدارة الملف الأمني والعسكري. وقد كان ذلك واضحاً في عام 2014، عندما انهارت هذه القوات أمام تنظيم داعش الإرهابي، والذي تمكن من السيطرة على ما يقرب من ثلث مساحة الدولة العراقية.

2ـ تسريبات المسؤولين الأميركيين: سرّب مسؤولون أميركيون، قبيل جولة الحوار الاستراتيجي الرابعة بين بايدن والكاظمي في 23 يوليو 2021، معلومات تفيد بأن واشنطن

13- وكالة سبوتنيك الروسية، 24-07-2021

مستاءة من عجز القوات العسكرية والأمنية العراقية على تأمين السفارة الأميركية، وكذلك القوات الأميركية المنتشرة في عدد من القواعد العراقية، من هجمات قوات الحشد الشعبي العراقية المرتبطة بإيران.

وهدّدت واشنطن حينها العراق بأن الجيش الأميركي قد يتجه للانسحاب بصورة كاملة من العراق، ما لم توفّر الأخيرة حماية أفضل، وتكبح جماح ما أسمته «ميليشيات» طهران. وقد أخفقت الحكومة العراقية إلى حد ما في هذا الأمر، وليس أدل على ذلك من استهداف ثماني هجمات بطائرات مسيّرة على الأقل الوجود الأميركي، منذ تولّي بايدن منصبه في يناير 2021 وحتى مطلع يوليو، بالإضافة إلى 17 هجوماً صاروخياً، وفقاً لمسؤولي التحالف الدولي في العراق.

3ـإنهاء المهام القتالية: اتفق بايدن والكاظمي في واشنطن بعد الجولة الرابعة على جدولة الانسحاب الأميركي من العراق، فضلاً عن إنهاء العمليات القتالية للجيش الأميركي بنهاية العام الحالي، وأن يقتصر دور هذه القوات في العراق على التدريب وتقديم المشورة والمساعدة وتبادل المعلومات الاستخباراتية. فقد اتفق الجانبان على العودة إلى تطبيق «قانون الاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة والعراق» و«قانون اتفاقية الإطار الاستراتيجي لعمل القوات الأميركية في العراق» الموقّع عام 2008، والذي ينص أحد بنوده على أن مهام القوات الأميركية التي تبقى في العراق بعد نهاية 2011 تنحصر في تدريب القوات العراقية لا المشاركة في مهام قتالية.

ويلاحظ أن تراجع الدور العسكري الأميركي في العراق قد يترتب عليه انسحاب في النهاية، خاصة إذا ما أخِذ في الاعتبار أن الكونغرس الأميركي يتجه إلى إلغاء تفويضين يمنحان موافقة مفتوحة على استخدام القوة العسكرية في العراق، وهما التفويض الصادر عام 1991، حينما قادت واشنطن تحالفاً دولياً لإخراج العراق من الكويت، وتفويض 2002 الذي منح الضوء الأخضر لواشنطن لاحتلال العراق عام 2003.[14]

ويعني ذلك أن قدرة إدارة بايدن على توجيه أي ضربات مستقبلية في العراق سوف

14- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة – 2021-08-22.

تحتاج إلى موافقة الكونغرس. ولا يُعدّ هذا الأمر قيداً كبيراً على قدرة الرئيس الأميركي على توجيه ضربات عسكرية في العراق في حالة اقتضى الأمر ذلك، غير أنه في الوقت نفسه يعكس المزاج العام السائد في واشنطن، لدى الكونغرس والإدارة الأميركية على حد سواء، والراغبتين في تحاشي أي تورّط عسكري في عمليات قتالية.

4ـخروج الشركات الأميركية: قرّر عدد من الشركات الأميركية بيع حصّته في بعض حقول النفط العراقية لشركات أجنبية. فقد أعلنت شركة «إكسون موبيل» الانسحاب من العمل في أحد أكبر حقول النفط، وهو حقل غرب القرنة –1 النفطي، وهو ما يرجع إلى اضطراب الأوضاع الأمنية في العراق، خاصة تصاعد الهجمات ضد المصالح الأميركية في العراق واستهداف قواعدها. وقد سعى العراق لمحاولة استيعاب تداعيات هذا القرار، وذلك من خلال رفض عرض صيني للاستحواذ على نصيب الشركة الأميركية، بالإضافة إلى بدء مباحثات مع شركات أميركية أخرى لشراء حصّة «إكسون موبيل»، وذلك بسبب رغبة وزارة النفط العراقية اتباع سياسة تنويع في طبيعة الشركات المستثمرة. ومن غير الواضح ، حتى الآن، مدى نجاح هذه الجهود، غير أنها تؤشّر في النهاية إلى إمكانية اتجاه الشركات الأميركية للانسحاب بشكل كامل من العراق[15].

تداعيات استراتيجية للانسحاب

إن الانسحاب الأميركي في حالة تحقّقه في العراق سوف تكون له تداعيات استراتيجية ممتدة، ليس فقط على العراق، ولكن كذلك على وجود القوات الأميركية في المنطقة.

1ـ تُبدي القوى السنية والكردية مخاوف من الانسحاب. ففي 24 يونيو/ حزيران، أصدرت مجموعة من القوى والشخصيات السياسية والعشائرية العربية السنية العراقية بياناً خلال مؤتمر صحافي في أربيل، أكدت رفضها، وبشكل قاطع، انسحاب القوات الأميركية من العراق الآن. وفي الإطار ذاته، أكدت دائرة العلاقات الخارجية في إقليم كردستان العراق، في بيان صحافي في 26 يوليو، أن «العراق لا يزال يعاني غياب الاستقرار، وتدخّل الدول الأخرى في شؤونه الداخلية» في إشارة إلى إيران، كما أنه «يفتقر إلى قوّة

15– مرجع سابق.

عسكرية ثابتة الأركان بحيث تستطيع منع تكرار التجارب السابقة»، في إشارة إلى قيام «داعش» باحتلال أجزاء واسعة من الأراضي العراقية.

2ـ صعود تنظيم داعش: يشهد العراق من فترة لأخرى تصاعد وتيرة العمليات الإرهابية التي يقوم بتنفيذها «داعش»، الذي يقوم بتنفيذ عمليات إرهابية في محافظات الأنبار وكركوك وديالى ونينوى وصلاح الدين، إلى جانب العاصمة بغداد. وسوف يترتب على الانسحاب الأميركي من العراق تشجيع التنظيم على التمدد في العراق، ومحاولة تجنيد مزيد من الأنصار له. كما أن تمكّن حركة طالبان من السيطرة على أفغانستان قد يُغري تنظيم «داعش» لتكرار النموذج نفسه في العراق من جديد، خاصة أن التنظيم كان يتّبع استراتيجيات مماثلة لحركة طالبان.

3ـ الإخفاق في منع القوة الإقليمية: تتمثل إحدى مصالح القوى الكبرى في النظام الدولي في منع ظهور قوة إقليمية مناوئة لها، تسعى لتحقيق وضع المهيمن الإقليمي. ويصدق هذا الحكم على السياسة الأميركية تجاه إيران،[16].

كما أن واشنطن سوف تفقد قدرتها على التأثير على تطورات الصراع السوري، إذ إن الانتشار العسكري الأميركي في سوريا يعتمد على قواعدها الموجودة في إقليم كردستان العراق. وفي حالة حدوث هذا، فإن قدرة الولايات المتحدة في لعب دور أمني في تفاعلات الشرق الأوسط سوف تتراجع بشدّة؛ كما أنها سوف تخلق فراغاً سوف تسعى القوى الدولية الأخرى لملئه، خاصة روسيا والصين. ومن جهة أخرى، فإن هذا الانسحاب في حالة تحقّقه سوف يدفع حلفاء واشنطن الإقليميين للبحث عن حلفاء آخرين، إلى جانب مواصلتهم لعب دور فاعل في تحجيم النفوذ الإيراني في المنطقة.

أخطاء التفكير الاستراتيجي الأميركي

اندلعت في الآونة الأخيرة مواجهات متقطعة في العراق وسوريا، بين القوات الأميركية والمجموعات المسلّحة المتنوعة والمدعومة إقليمياً من بعض الدول. وترجع هذه

16- مرجع سابق.

المواجهات في حقيقة الأمر إلى خطأ أساسي في التصميم الخاص بالحرب، وتُعتبر استمراراً له، حسبما يرى جون مولر، العالم السياسي الأميركي بجامعة أوهايو،وهو أحد كبار الباحثين في معهد كاتو الأميركي ،في تقرير نشرته مجلة «ناشيونال إنتريست» الأميركية، أنه كان ينبغي أن يكون هذا واضحاً للمحرّضين على تلك الحرب، حتى قبل شنّها في عام 2003.

أوجه قصور منهجية

وأوضح مولر أن هناك دراسة موسّعة للجيش الأميركي تؤكد أن» الغالبية العظمى من القرارات في حرب العراق اتخذها قادة أذكياء للغاية، ومحنّكين بدرجة كبيرة». ومع ذلك تخلص الدراسة إلى أن «الفشل في تحقيق أهدافنا الاستراتيجية» نابع من تفكير ينطوي على «أوجه قصور منهجية «، أبرزها أنه «بدا أن القادة الأميركيين كانوا يعتقدون أن الدول الأخرى في المنطقة لن يكون لها رد فعل».

وكان الرئيس الأسبق جورج دبليو. بوش، الذي تبنّى لدى تولّيه الرئاسة اتباع سياسة خارجية متواضعة، قام فجأة بتغيير هذا المسار في أعقاب هجمات 11 أيلول/ سبتمبر الإرهابية عام 2001، في الولايات المتحدة. فقد أعلن أن «مسؤولية بلاده تجاه التاريخ» أصبحت الآن هي «تخليص العالم من الشر». وبعد أشهر قليلة، أعلن بوش أنه رغم افتراض وجود الشر في كل مكان، هناك «محور» خاص، يكمن أساساً في كوريا الشمالية، وإيران، والعراق.

ولقد اقترح المستشار العسكري ريتشارد بيرل، بعد وقت قصير من غزو العراق، ضرورة إيصال رسالة مقتضبة إلى النظم العدائية الأخرى في المنطقة مفادها: «الدور عليكم». وبالتالي أصبح من الواضح أنه من مصلحة إيران وكوريا الشمالية العمل معاً عن قرب، وتوفير الحماية للأصدقاء الشيعة في العراق لجعل التواجد الأميركي هناك تعيساً إلى أبعد الحدود.

وبالإضافة إلى إيران وسوريا، تم اجتذاب عناصر خارجية أخرى إلى العراق، كرّست جهودها لتعكير «صفو» تواجد المحتل هناك، وقتل قواته. وبوجه خاص، أصبح أبو

مصعب الزرقاوي، وهو أردني تعاطف مع أيديولوجية تنظيم «القاعدة» وأجندته، قائداً لجيش يضم آلاف الإرهابيين الذين سخّروا حياتهم لارتكاب أعمال وحشية؛ وربما كان ارتباط الزرقاوي بتنظيم «القاعدة» سبباً في اجتذاب مجنّدين جدد والحصول على الدعم المالي واللوجيستي؛ وهو استفاد أكثر من خلال استخدام الجنود الأميركيين قدراً كبيراً من العنف في مواجهة المقاتلين التابعين له، ما ساعد في تحسين صورة الزرقاوي في كثير من الدول الإسلامية كبطل مقاومة.

ومع ذلك، فإن الأعمال الوحشية التي ارتكبتها قوات الزرقاوي– مثل أعمال قطع الرؤوس في المساجد، وتفجير الملاعب، والاستيلاء على المستشفيات، وإعدام مواطنين عاديين، والزواج القسري– كانت في نهاية الأمر بمثابة تدمير للذات، وأدّت إلى إنقلاب العراقيين ضد هذه القوات، وكان من بينهم كثيرون ممّن كانوا يقاتلون ضد الاحتلال الأميركي، سواء بمفردهم أو بالتعاون مع الزرقاوي.واستطاع الجيش الأميركي، مستفيداً من الجفاء بين الجهاديين والقبائل العراقية، السيطرة إلى حد ما على الحرب الأهلية في العراق بحلول عام 2009. ويقول مولر إن هزيمة قوات الزرقاوي تمّت في نهاية الأمر، لكن ذلك لم يتحقق إلا بعد تكبيد الأميركي خسائر فادحة، إذ أسفرت عن مقتل أكثر من ألف أميركي، أي سبعة أمثال العدد الذي فقدته الولايات المتحدة في غزو العراق عام 2003.

من ناحية أخرى، كانت إيران، وما زالت، عنصر مضايقة؛ يدفعها إلى ذلك أيضاً الاستياء إزاء العقوبات المفروضة عليها. وفي حقيقة الأمر، تخلص دراسة الجيش في تقييمها للحرب في العراق، بشكل لافت للنظر، وإن كان مخيفاً، إلى أنه» يبدو أن إيران هي المنتصر الوحيد». وفي 2010، أوضح مقدّمو الإحاطات للقادة العسكريين الأميركيين في أفغانستان أنه من المعروف أنه لم تنجح في أي وقت من الأوقات أي محاولة ضد التمرد، عندما يلجأ المتمردون إلى ملاذ آمن عميق عبر الحدود؛ ورغم أنهم أضافوا أنهم يأملون في أن يكون الوضع في أفغانستان مختلفاً، لم يثبت حدوث ذلك بعد أكثر من عقد من تصريحاتهم.ويؤكد مولر في ختام تقريره أن التجربة ذات الصلة في العراق تشير إلى أن مقدّمي الإحاطات كانوا على حق تماماً. وإذا كانت الولايات المتحدة لا تريد خوض

حرب شاملة بصورة مباشرة ضد إيران– وهو ما قد يُسفر عن كارثة أخرى في الشرق الأوسط– من الممكن أن يستمر الإيرانيون على ما هم عليه إلى الأبد[17].

من جهتها، قالت صحيفة لاكروا (La Croix) الفرنسية إن الولايات المتحدة لا تُظهر أي استعداد للتخلّي عن العراق بسبب مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية المهمة، وبسبب أهمية استقرار الشرق الأوسط، إذ لا مجال لترك حكومة بغداد في مواجهة محتملة مع تنظيم الدولة الإسلامية، لأن انهيار الدولة العراقية سيهدّد النظام العالمي.[18]

وفي مقابلة أجرتها كارولين فينيت، قال مدير المركز الفرنسي لأبحاث العراق عادل بكوان، إن الوضع في العراق ليس مثل وضع أفغانستان، لأن الأميركيين انسحبوا رسمياً من العراق عام 2011؛ ولمّا عادوا عام 2014، كان ذلك بناءً على طلب حكومة نوري المالكي، التي دعت إدارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما إلى إعادة إشراك قواتها لإنقاذ بغداد وأربيل في مواجهة تنظيم «داعش».

وحتى الآن –كما يقول بكوان– ليس لدى الأميركيين سوى عدد محدود من القوات بالعراق، وستُسحب في 31 ديسمبر/كانون الأول كل القوات المقاتلة من الأراضي العراقية؛ لكن هذا لا يغيّر الوضع على الإطلاق، لأنه سيبقى هناك دائماً تعاون شامل في قضايا الأمن والاستخبارات والمواكبة ودعم الجيش العراقي والبشمركة الكردية.

ويشير بكوان إلى أن الأولوية القصوى للولايات المتحدة بالشرق الأوسط هي إيران، التي لديها حضور اقتصادي وعسكري وثقافي قوي في العراق، والتي يتم تنظيم الكثير من العلاقات معها في هذا البلد بالنسبة لواشنطن، حيث لا يمكن تعيين رئيس للجمهورية ولا رئيس وزراء في بغداد دون المرور بإيران أو أميركا، ولا يمكن للأميركيين ترك الأرض فارغة للحرس الثوري.ونبّه إلى أن دول التحالف الدولي فشلت منذ الغزو الأميركي للبلاد عام 2003، وحتى اليوم، في إنشاء جيش عراقي عملي، ما يعني أن الدعم الأميركي ضروري لهذا الجيش، ولا يمكن لأي حكومة عراقية أن تطالب بقطيعة كاملة مع واشنطن،

17– دوتشي فيلله، 27–03–2021

18– صحيفة "لاكروا" الفرنسية : هل الولايات المتحدة محكوم عليها بالبقاء في العراق؟ 29–7–2021.

رغم أن المليشيات الشيعية الموالية لإيران تهاجم المصالح الأميركية في العراق باسم وجود قوة احتلال. ورغم مطالب النواب بالرحيل النهائي للولايات المتحدة، فإن حكومة بغداد غير قادرة على تنفيذ هذا القرار. وخلص إلى أن «إعلان الأميركيين انسحابهم، ولو رمزياً، قد أعطى ورقة مهمة لرئيس الوزراء مصطفى الكاظمي .

مصادر البحث

1- مؤتمر بغداد وإشكالية النظام السياسي العراقي – القدس العربي– الأول من سبتمبر – 2021
2- هكذا يسعى ماكرون لملء الفراغ الأمريكي في العراق بعد الانسحاب– عربي بوست، 07–09–2021
3- مؤتمر بغداد: هل نجحت قمة العراق في خفض التوتر السعودي الإيراني– بي بي سي 30–09–2021
4– قمة بغداد تنهي أعمالها.. دعم كامل لحكومة الكاظمي– دوتشي فيلله– 2019–08–28.
5– خليل حسين – قراءة في قمة بغداد– صحيفة الخليج، 2020–09–04
6– عبدالله السناوي– الفراغ الاستراتيجي المحتمل في الشرق الأوسط – الشروق، 2021–09–01

مقاطعة دولة الاحتلال:
الواقع والتحدّيات

براءة درزي *

لا تزال دولة الاحتلال، منذ إعلان تأسيسها عام 1948، محكومة بالخوف والقلق الذي عزّزه واقع أنّها كيان غريب محاط بـ «أعداء» يعارضون أساس فرضه على المنطقة، بعدما أراق دماء الفلسطينيين ودمّر منازلهم وقراهم وهجّرهم من أرضهم واستولى عليها. وقد تنقّل الاحتلال من حرب إلى حرب، فكانت نشأته في حرب النكبة، تلاها العدوان على مصر عام 1956، وصولاً إلى حرب النكسة وما بعدها، في ظلّ محاولات للقضاء على مصادر القلق، متّكئًا على تفوّقه العسكري والدعم الغربي له.

وقد شكّل الأمن هاجس دولة الاحتلال الأكبر، والتي حاولت معالجته عبر الاستمرار في تطوير ترسانتها العسكرية وقدراتها القتاليّة؛ وزاد قلقها مع هزيمتها في لبنان وغزة أمام قوى غير دولتية، على الرغم من ترسانتها العسكرية الضخمة، والدعم الغربي، لا سيّما الأمريكي غير المحدود، والاستفادة من هذا الدعم على شكل أسلحة متطوّرة، ومواقف مساندة في الأمم المتحدة ومجلس الأمن لمنع صدور قرارات تدين جرائمها.

لكنّ الحرب، لا سيّما في ظلّ عدم قدرة «إسرائيل» على صناعة انتصار حاسم في لبنان وغزة، وفقدان القدرة على التنبّؤ مسبقًا بإمكانية حسم أيّ مواجهة قادمة، لم تعد وحدها ما يُقلق دولة الاحتلال التي باتت تواجه مخاطر داخلية وخارجية تتحدّث عنها

* باحثة في الشأن الفلسطيني.

وتفنّدها مراكز التفكير والدراسات، وتدرس السيناريوهات المرتبطة بها.

ومن التهديدات التي تنظر دولة الاحتلال إليها بعين القلق، استهداف «صورتها ومكانتها» والعمل على نزع الشرعية عنها على المستوى الدولي، عبر تسليط الضوء على جرائمها وانتهاكاتها القانونَ الدولي، والدعوة إلى محاسبتها وعزلها ومقاطعتها. وجرائم الاحتلال لا تقتصر على قتل المدنيين الفلسطينيين وشنّ الحرب عليهم، وإن كانت وتيرة انتقادها تتصاعد في فترات العدوان كما في حروبها على غزة، لكنّها تشمل أيضًا جرائمها بحقّ الأسرى، ومحاولات تهجير الفلسطينيين وإحلال المستوطنين مكانهم، والحصار الذي تفرضه على غزة، والاعتداء على المقدّسات، وغيرها.

وعلى الرغم من أنّ سياسة المقاطعة ليست بالجديدة، إلّا أنّ تطوّرها وتنظيمها وتحقيقها إنجازاتٍ على غير صعيد أرغم دولة الاحتلال على تكريس الجهد والمال لمحاربتها وعرقلتها، نظرًا إلى أنّ توسّع المقاطعة يمكن أن يؤثّر في العلاقات السياسية والاقتصادية لدولة الاحتلال التي استفادت من هذه العلاقات لتعزّز موقعها وقدراتها.

ومع ذلك، لا يستهدف هذا المقال الحديث عن حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات BDS كحركة منظّمة، بل يتناول المقاطعة عمومًا كسياسة واتجاه يسعى إلى عزل دولة الاحتلال والضغط عليها؛ وإذا تطرّق إلى حركة BDS ،فذلك في سياق الاستدلال وليس في سياق الحكم على الحركة بذاتها أو تفنيد دورها.

المقاطعة كوسيلة لمواجهة الاحتلال

لم يمكن إعلان قيام دولة الاحتلال في أيار/مايو 1948 إلّا بحدّ القتل والجرائم التي ارتكبها الصهاينة بحقّ الفلسطينيين، رجوعًا إلى منافسة أصحاب الأرض والاستيلاء على الأراضي في فلسطين واستعمارها مع موجات الهجرة اليهودية المتتالية. فرافقت المقاطعة بدايات الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وشهدت تنظيمًا مع الموجة الثانية للهجرة، إذ بدأ إنشاء منظّمات محلية لمنع بيع الأراضي لليهود وللدعوة إلى مقاطعة المنتجات اليهودية؛ وثمّة ترجيحات أنّ أول نداء وطني للمقاطعة كان في مؤتمر عُقد في نابلس عام 1920،

نادى بمقاطعة الإنتاج اليهودي في فلسطين وعدم بيع الأراضي للمستوطنين اليهود[1].

وعلى مدى عقود، لم تتوقّف جرائم الاحتلال، وكانت مقاطعة «إسرائيل» إحدى وسائل مقاومتها؛ لكنّ هذه المقاطعة كانت تتعرّض لمدّ وجزر وفق الظروف والمعطيات السياسية، فيما كانت تتصاعد بشكل ملحوظ في فترات الانتفاضات والهبّات والحروب التي تشنّها «إسرائيل»، بما كان يغذّي الموقف الشعبي ضدّها؛ وهو موقف مهمّ في تفعيل المقاطعة وانتشارها، في فلسطين وخارجها.

ولعلّ المواقف التي صدرت ضدّ دولة الاحتلال والدعوات إلى مقاطعتها ومحاسبتها، على خلفية جرائمها في أثناء العدوان على غزة في أيار/مايو 2021، التي تزامنت مع المساعي الإسرائيلية لتهجير عائلات مقدسية من سلوان وحيّ الشيخ جراح ، ووصف جرائمها بالتطهير العرقي وجرائم الفصل العنصري، نموذج للتفاعل مع جرائم الاحتلال الذي لم يترجم على المستوى الشعبي وحسب، بل على المستوى السياسي، لا سيّما في الأصوات التي خرجت من الكونغرس ضدّ جرائم «إسرائيل»[2].

وفي سياق يغذّي سياسة المقاطعة، أظهر استطلاع للرأي أجراه مركز يوغوف (YouGov) البريطاني، تراجع شعبية «إسرائيل» في عدد من الدول الأوروبية بعد عدوانها على غزة في أيار/مايو 2021. ووفق بيانات استطلاع المركز، عانت شعبية «إسرائيل» في جميع أنحاء أوروبا بشكل كبير منذ آخر استطلاع أجراه المركز في فبراير/شباط الماضي، إذ انخفض معدّل التفضيل الصافي لها 14 نقطة في جميع البلدان التي شملها الاستطلاع[3].

كذلك، بيّن استطلاع أجراه معهد الانتخابات اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية ونُشرت نتائجه في 13/7/2021، أي بعد العدوان على غزة في أيار/مايو، أنّ 34% من اليهود الأمريكيين يرون أن معاملة «إسرائيل» للفلسطينيين مماثلة للعنصرية في الولايات المتحدة، وأنّ 25% منهم يعدّون «إسرائيل» دولة فصل عنصري، وقال 22% إنّ دولة

1- عمرو سعد الدين: حركة مقاطعة إسرائيل BDS – بحث في الطرق والقيم والتأثير، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2020. ص 7.
2- موقع عربي 21، 22/5/2021، https://arb.im/1360040
3- موقع YouGov ، 4/6/2021، https://bit.ly/3nsWMra

الاحتلال ترتكب إبادة جماعية ضدّ الفلسطينيين[4].

نماذج من المقاطعة

تراوحت جهود مقاطعة الاحتلال بين الفردية والجماعية، وجرى تنظيمها في بعض المحطّات، لا سيّما عام 2005 مع الإعلان عن حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات؛ وهي حركة تضطلع بنشاط واسع على مستوى المقاطعة، لكن من دون أن تنحصر المقاطعة في إطارها.

ونسوق هنا نماذج من المواقف الرافضة لجرائم الاحتلال والداعية إلى مقاطعته عام 2021، لا سيّما ما تزامن منها مع الاعتداء الإسرائيلي على غزة في أيار/مايو ،ومجازر القتل والدمار التي ارتكبتها قوات الاحتلال وطائراته بحقّ الفلسطينيين.

فقد عدّ 120 مركزًا بحثيًا لدراسات «الجندر» في جامعات أمريكية «إسرائيل» دولة تمارس الفصل العنصري ضد الفلسطينيين[5]؛ ودان بيان صادر في 17/5/2021، عن مراكز دراسات «الجندر» في 120 جامعة أمريكية، التهجير القسري للفلسطينيين من منازلهم في الشيخ جراح ، واقتحام الأقصى، والقصف العشوائي لغزة، وعنف المستوطنين الإسرائيليين المدعومين من الشرطة وجيش الاحتلال، واقتحام المنازل، ومعاملة الفلسطينيين بوحشية، خاصة أنّه غالبًا ما يصاحب عنف المستوطنين القومي العرقي اليميني الهتاف البغيض «الموت للعرب».

في الشهر ذاته، وقّع 600 أكاديمي وباحث في جامعات هولندا عريضة تدعو الحكومة إلى قطع جميع العلاقات مع «إسرائيل»، من أجل تحقيق سلام عادل للفلسطينيين. وأكّد الموقّعون على العريضة وقوفهم ضدّ «استمرار نزع الملكية والاحتلال والحرب التي تفرضها إسرائيل على الفلسطينيين». وفيما دانت العريضة محاولات المساواة بين الضحيّة والجلاّد في توصيف المواجهات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، عبر محاولة تصوير الأمر على أنه «نزاع بين طرفين متكافئين واستخدام كلمة صراع لوصف الوضع في فلسطين،

4- Jewish Electorate Institute, 13/7/2021. https://bit.ly/3kpZhZz
5- موقع Algemeiner، 26/5/2021، https://bit.ly/3zOmqtF

هو تضليل خطير». فقد دعت الحكومة الهولندية إلى اتخاذ خطوات فعّالة لتحقيق سلام عادل، عبر الضغط على دولة الاحتلال، عبر قطع جميع العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية معها، حتى يحين الوقت الذي يحصل فيه الفلسطينيون على حقوقهم[6].

وفي مواقف تؤكّد رفض جرائم الاحتلال والدعم الذي تتلقّاه من الولايات المتحدة، وُجّهت عدد من الرسائل إلى الرئيس الأمريكي، طالبته بالضغط على دولة الاحتلال لوقف جرائمها، وذكرت دور الولايات المتحدة في دعم هذه الجرائم. ففي رسالة مفتوحة إلى الرئيس الأميركي جو بايدن، دعت 680 شخصية مرموقة ومنظّمة من 75 دولة، قادة أميركا إلى العمل من أجل المساعدة في إنهاء الهيمنة والقمع المؤسسي، الذي تمارسه دولة الاحتلال على الشعب الفلسطيني، وإلى حماية حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم. ونبّهت الرسالة إلى أنّ الشرطة الإسرائيلية والمستوطنين مستمرّون في ممارسة العنف ضد الفلسطينيين رغم وقف إطلاق النار الرسمي، وذلك بالطرد القسري والأعمال العنيفة ضد المتظاهرين السلميين والمصلّين في الأقصى، مؤكدة أن هذه السياسات تقوّض النسيج الاجتماعي، وتمنع أي تقدم نحو مستقبل ديمقراطي عادل وسلمي، وهي أدّت إلى نزوح 72 ألف فلسطيني في غزة، متضرّرين من أزمة إنسانية سببها 14 عامًا من الحصار[7].

وطالب 330 رجل دين في الولايات المتحدة، من قساوسة وحاخامات وأئمّة مساجد، الرئيس الأميركي جو بايدن، بـ «التدخل لإلزام الحكومة الإسرائيلية بالتوقف عن تدمير منازل الفلسطينيين، وثنْيها عن ممارسة التطهير العرقي في حيّي سلوان والشيخ جراح، في القدس المحتلة». وقالت الرسالة إنّ «التطهير العرقي الذي تمارسه إسرائيل، جزء من تاريخ طويل وعنيف في جميع أنحاء فلسطين موّلته الولايات المتحدة لعقود»[8].

ووصفت 15 جمعية ونقابة في أمريكا، في بيان مشترك، في 18/6/2021، دولة الاحتلال بأنها «دولة فصل عنصري» بسبب سياساتها العنصرية ضد الفلسطينيين. ووصف البيان ما يتعرض له الشعب الفلسطيني منذ 73 عامًا «بسياسة تطهير عرقي

6- العريضة التي وقّعها 600 أكاديمي هولندي: https://bit.ly/3gEkvAq
7- موقع ميديا بارت 15/6/2021 https://bit.ly/2SKkD8K
8- المركز الفلسطيني للإعلام 28/8/2021 https://www.palinfo.com/295841

من دولة استعمار صهيوني، بدأت منذ عام 1948 بطرد نحو 730 ألف فلسطيني من منازلهم»[9].

على المستوى الاقتصادي، أعلن البنك المركزي النرويجي «Norges Bank» الذي يدير أكبر صندوق معاشات تقاعدية في العالم، عن استبعاده ثلاث شركات متورّطة بأنشطة استيطانية. وهذه الشركات هي Elco Ltd، وAshtrom Group Ltd، وElectra Ltd. وقال البنك في بيان، في 2/9/2021، إنّ قرار سحب الاستثمارات جاء بسبب «الخطر المتمثّل في مساهمة هذه الشركات في انتهاكات ممنهجة لحقوق الأفراد في حالات الحرب أو النزاع»، فضلاً عن «أنشطتها المرتبطة بالمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية»[10].

وأعلنت شركة KLP، وهي أكبر شركة تأمين نرويجية، في 5/7/2021، سحب استثماراتها من 16 شركة بسبب علاقاتها بالاستيطان في الضفة الغربية المحتلة. وشمل القرار شركات اتصالات التي تقدّم خدمات الهاتف والانترنت، لأنها ساهمت في تحويل «المستوطنات إلى مناطق جذب سكنية»؛ وشملت هذه الشركات التيس وبيزك وسيلكوم وبارتنر كوميوننيكيشن[11].

كذلك، ألغى صندوق الثروة السيادية النرويجي، الذي تبلغ قيمته 1.3 تريليون دولار، شركتي شابير للهندسة والصناعة المحدودة، وشركة ميفن ريال استات، على خلفية دعمها المستوطنات الإسرائيلية. وقال في بيان إنه تم استبعاد الشركات بناءً على نصيحة من مجلس الأخلاقيات «بسبب المخاطر غير المقبولة المتمثلة في مساهمة هذه الشركات في الانتهاكات المنهجية لحقوق الأفراد في المواقف أو الحروب أو النزاعات»[12].

وفي 19/7/2021، أعلنت شركة آيس كريم بن آند جيري أنها لن توزّع منتجاتها بعد الآن في المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على الرغم من أنها ستستمر في التوزيع في «إسرائيل»، من دون أن تحدّد ما إذا كان قرارها يشمل الشطر

9- عربي 21، 18/6/2021، https://arb.im/1366178
10- موقع Norges Bank ، 2/9/2021، https://bit.ly/3nrQKHk
11- قدس برس، 5/7/2021، https://bit.ly/3ibQWae
12-بلومبيرغ، 20/5/2021، https://bloom.bg/3k2c3wT

الشرقي من القدس المحتلة[13]. وقال رئيس حكومة الاحتلال، نفتالي بينيت، إنّ الشركة «قرّرت تصنيف نفسها على أنها آيس كريم مناهض لإسرائيل»[14]؛ ووصف شريكه في الائتلاف، يائير لابيد، الخطوة بأنّها «استسلام مخجل لمعاداة السامية»[15]. فيما تشنّ ولايات أمريكية حربًا على الشركة على خلفية هذا القرار[16]، علمًا أنّ مقرّ شركة بن آند جيري في ولاية فيرمونت، ومؤسّسَيها يهوديّان.

قائمة الأمم المتحدة السوداء ووسم منتجات المستوطنات في أوروبا: فتح باب لمقاطعة المستوطنات من دون تبنّيها

في سياق يمكن الاستفادة منه في مسار مقاطعة المستوطنات، حدّدت الأمم المتحدة قائمة بأسماء شركات لها نشاطات تجارية في المستوطنات، فيما ألزمت محكمة العدل الأوروبية وسم بضائع المنتجات المستوردة من مستوطنات الاحتلال في الأراضي المحتلّة عام 1967؛ وهما خطوتان تفتحان الباب أمام مقاطعة منتجات المستوطنات، لكن من دون تبنّي الاتجاه أو فرضه، سواء من الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي.

ففي 12/2/2020، أصدر مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تقريرًا عن الشركات والكيانات التجارية التي تقوم بأنشطة محدّدة تتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بناءً على طلب من مجلس حقوق الإنسان في قراره الصادر في آذار/مارس 2016، الذي كلّف المكتب بإصدار قاعدة بيانات للشركات التجارية التي لها أنشطة تجارية حدّدها هذا القرار.[17] وتضمّ القائمة التي أصدرتها المفوّضية السامية لحقوق الإنسان 94 شركة إسرائيلية، و18 شركة من 6 دول أخرى، وكان جرى تأجيل نشرها في عام 2019 بعد ضغوط مارستها الولايات المتحدة ودولة الاحتلال على

13- الأيام، 19/7/2021، https://bit.ly/3l96c8m
14- حساب رئيس حكومة الاحتلال نفتالي بينت على تويتر، 19/7/2021
https://bit.ly/3AGkLqN
15-حساب يائير لابيد، 19/7/2021، https://bit.ly/3zKQVjj
16- عربي 21، 23/9/2021، https://arb.im/1386661
17- المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 12/2/2020، https://bit.ly/3tS4xbm
للاطلاع على قائمة الشركات: https://undocs.org/ar/A/HRC/43/71

المفوّضية.

وعلى الرغم من أنّ ميشيل باشليه، مفوّضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، قالت إنّ التقرير «لا يعطي وصفًا قانونيًا للنشاطات قيد البحث أو لانخراط الشركات فيها»[18]، أي أنّ التقرير لا يحدّد فعلاً ما إذا كان نشاط الشركات في المستوطنات قانونيًا أم لا، إلا أنّ الخطوة أثارت غضب دولة الاحتلال والولايات المتحدة. فقد وصف نتنياهو الخطوة بـ «البادرة الكريهة»، وعدّها وزير الخارجية، يسرائيل كاتس، «استسلامًا مخجلاً للدول والمنظمات التي مارست ضغوطًا من أجل الإضرار بإسرائيل»؛ فيما وجّهت الخارجية الإسرائيلية قنصلياتها في الولايات المتحدة بالاتصال بحكّام الولايات حيث تقع مقرّات الشركات الأمريكية التي وردت في القائمة السوداء، لحثّها على إصدار بيانات إدانة للتقرير الأممي الذي تضمّن قائمة بأسماء الشركات التي تنشط في المستوطنات[19].

ووصف وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو المفوّضية السامية أنّها هيئة «مخزية»، قائلاً إنّ قرار الكشف عن هذه القائمة «إن هو إلا تأكيد على الانحياز المُتعنّت المُناهض لإسرائيل والسائد في الأمم المتحدة»[20]، فيما كان بومبيو أعلن في 2019 أنّ المستوطنات لا تشكّل انتهاكًا للقانون الدولي[21].

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، قرّرت محكمة العدل الأوروبية إلزام دولة الاحتلال بوضع ملصق يوضح مصدر المواد الغذائية التي يتم إنتاجها في المستوطنات. وقالت إنه بموجب قوانين الاتحاد الأوروبي بشأن وضع ملصقات على المواد الغذائية، يجب توضيح مصدر تلك الأغذية حتى يتمكن المستهلكون من الاختيار بناءً على «اعتبارات أخلاقية، واعتبارات تتعلّق بالالتزام بالقانون الدولي»[22].

وأمام الهجمة الإسرائيلية على قرار وسم المنتجات، قال مسؤولو الاتحاد إنّ القرار «لا

18- المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 12/2/2020، https://bit.ly/3tS4xbm
19- هآرتس، 12/2/2020، https://bit.ly/3zi6PBp
20- أسوشيتد برس، 13/2/2020، https://bit.ly/3lZuaUh
21- موقع الخارجية الأمريكية، 18/11/2019، https://bit.ly/39i15Nj
22- الجزيرة، 12/11/2019، https://aja.me/rnkev

ينطلق من خلفية مقاطعة إسرائيل، لكنّه ينطلق من احترام حق المواطن الأوروبي في معرفة مصدر المنتجات».

وعلى الرغم من أنّ قرار الوسم لا يعني دعوة إلى المقاطعة، وفق ما صرّح به المسؤولون الأوروبيون، إلّا أنّه يحمل بعدًا سياسيًا ويفرّق بين «إسرائيل» والأراضي المحتلة عام 1967، وهو الحدّ الأدنى الذي وافق عليه «المجتمع الدولي».

وكانت المفوّضية الأوروبية، الذراع التنفيذية للاتحاد الأوروبي الذي يعدّ المستوطنات غير شرعية وعقبة في طريق السلام، وافقت في نوفمبر/تشرين الثاني 2015، على وضع ملصقات بمنتجات المستوطنات الإسرائيلية لتمييزها[23]، لكن جرى تجاهل التوصية بسبب ضغوط مارستها دولة الاحتلال.

وفي تطوّر مرتبط بهذا السياق، قرّرت المفوضية الأوروبية في أيلول/سبتمبر 2021، تسجيل مبادرة «المواطنين الأوروبيين» تحت عنوان «ضمان توافق السياسة التجارية المشتركة مع معاهدات الاتحاد الأوروبي والامتثال للقانون الدولي»[24]؛ والمبادرة عبارة عن مقترحات للتشريع يتعيّن على المفوضية الأوروبية النظر فيها عندما تكون مدعّمة بتوقيعات مليون من مواطني الاتحاد الأوروبي.

جاء هذا القرار بعد إصدار المحكمة العامة في لوكسمبورج قرارًا، في 12/5/2021، لمصلحة سبعة مواطنين من الاتحاد تقدّموا، عام 2017، بمبادرة لفرض حظر على استيراد السلع من المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة عام 1967، لتلغي بذلك قرار المفوضية الأوروبية في 2019 عدم تسجيل التماس قدّمته الجماعة لتحقيق غايتها[25]. وقد تذرّعت المفوضية لرفض المبادرة بأنّها غير مخوّلة بالنظر في ما يرتقي إلى فرض عقوبات، فيما قالت المحكمة إنّ المفوضية فشلت في تقديم أسباب كافية أو أساس قانوني كافٍ لرفض تسجيل المبادرة والسماح لها بالمضي قدمًا.

23- بي بي سي، 11/11/2015، https://bbc.in/3zAnj8o
24- تسجيل المبادرة على موقع الاتحاد الأوروبي: https://bit.ly/3ohagGK
25- رويترز، 12/5/2021، https://reut.rs/3F41u5c

وعلى الرغم من أنّ هذه هي خطوة أولى ومتواضعة في مسار طويل، يتعيّن لانطلاقه فعلاً جمع مليون توقيع، إلّا أنّها تفتح بابًا للتحرّك القانوني تجاه منع التجارة مع المستوطنات، كون المفوضية أقرّت أنّ الأمر متعلّق بالتجارة وليس بفرض عقوبات[26].

وتشكّل هذه التطورات مجتمعة رواية مواجهة لتمسّك الاحتلال بمزاعمه حول شرعيّة المستوطنات المقامة في الأراضي المحتلّة عام 1967، بدلاً من أن تتحوّل هذه المزاعم إلى مسلّمات أو حقائق ثابتة على الأرض لا تجد من يقارعها، أو يتصدّى لها.

الموقف الإسرائيلي من دعوات مقاطعة «إسرائيل» وعزلها

على مدى سنوات، بذلت دولة الاحتلال جهودًا حثيثة كي تحوّل انتقادها إلى جريمة؛ وكانت تهمة «معاداة السامية» جاهزة لإشهارها في وجه من يتجرّأ على الإشارة إلى ارتكاباتها أو يدعو إلى مقاطعتها[27]؛ واستطاعت، عبر اختراق أهمّ المنابر السياسية والإعلامية والتغلغل فيها، أن تقدّم روايتها على حساب الرواية الفلسطينية، فصدّرت قتلها الفلسطينيين تحت عنوان الدفاع عن النفس، ولم تتورّع عن تسويق جرائمها في طرد الفلسطينيين من بيوتهم وأراضيهم بأنّها «استعادة لحقوق اليهود». ووجدت هذه الرواية من يتلقّفها وينشرها عبر محاولات تزييف الوعي التي لم تقتصر على الولايات المتحدة وأوروبا، بل طالت العرب أنفسهم. فكانت جرائم «إسرائيل» تمرّ ليس من دون محاسبة وحسب، بل حتى مع تبريرها؛ وفي «أفضل» الأحوال، كانت الجهات الداعمة لها تساوي بين الجاني والمجنى عليه، وتوزّع المسؤولية بين «إسرائيل» من جهة ومن تعتدي عليهم من المدنيين من جهة أخرى.

واستطاعت دولة الاحتلال تجاوز موجات المقاطعة؛ ساعدها في ذلك علاقاتها بالدول الغربية وحضور الولايات المتحدة الدائم لدعمها، وقدرتها على تعزيز اقتصادها. ولعب التطبيع مع مصر والأردن، وتوقيع اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية، دورًا في

26- الانتفاضة الإلكترونية، 23/9/2021، https://bit.ly/3m4X9Gb

27- Norman Finkelstein: Holocaust Industry - Reflections on the Exploitation of Jewish Suffering, Verso Books, 2000.

التخفيف من كلفة المقاطعة؛ بل إنّ اتفاقات التطبيع العربية استُخدمت في بعض الأحيان لتوهين المقاطعة، إذ كيف يمكن مطالبة الغرب مثلاً بمقاطعة «إسرائيل» فيما تنسج الأنظمة العربية معها علاقات سياسية ودبلوماسية واقتصادية، فيما يُفترض أن تكون المعني الأوّل بمقاطعة الاحتلال!

لم تولِ دولة الاحتلال أهميّة كبيرة لدعوات مقاطعتها مع بداية تحوّلها إلى حركة منظّمة عام 2005. لكن مع اكتساب حركة المقاطعة زخمًا وتحقيقها إنجازات وانضمام المزيد من القطاعات إليها، بدأت «إسرائيل» تستشعر الخطر من تنامي هذه الدعوات التي تؤثّر في الرأي العام العالمي، الأمر الذي يؤدّي إلى التأثير في علاقاتها التي استفادت منها لبناء اقتصادها وقدراتها العسكرية. وخطورة هذه الدعوات والاستجابة لها لا تقتصر على أثرها الآني، بل تتجاوز ذلك إلى اعتبارات تتعلّق بتداعياته المستقبلية.

فعلى سبيل المثال، القلق الإسرائيلي من حملات المقاطعة على مستوى الجامعات والمؤسسات الأكاديمية لا يقتصر على خوف دولة الاحتلال من فقدان تأثيرها الحالي في الجامعات، بل يتعدّى ذلك إلى القلق من خسارة الجيل الذي سيتولّى المسؤولية مستقبلاً، أو الخوف على «رأس المال الإنساني»[28]، مع ما يعنيه ذلك من تأثير في مختلف القرارات، إن على المستوى السياسي أو الاقتصادي وغيرهما.

ووفقًا لديفيد بروغ، مدير الشؤون الاستراتيجية في رابطة «مسيحيون متوحّدون من أجل إسرائيل»، فإنّ «هدف حملة المقاطعة لم يكن يومًا حمل الجامعات على سحب استثماراتها من إسرائيل. ولو ركّزنا على الجانب المالي لشعرنا بالارتياح؛ لكن لو أدركنا مدى الجهود المبذولة لإبعادنا، نحن محبّي إسرائيل، عن الأجيال الصاعدة، لتعيّن علينا عندئذٍ أن نقلق. فوضعنا سيّء في صفوف الشباب المولودين منذ عام 2000 وطلّاب الجامعات. بل قد وصلنا إلى حدٍّ أصبحت معه الغالبية تميل إلى الفلسطينيين أكثر منها إلى الإسرائيليين»[29].

28- الجزيرة، 19/6/2015 ، https://aja.me/7lnvu

29- Alain Gresh: The truths that won't be heard, Le Monde Diplomatique, September 2018, https://mondediplo.com/2018/09/02israel-lobby

وفي ورقة صادرة عام 2013 عن معهد سياسات الشعب اليهودي حول التهديدات والفرص للشعب اليهودي، فإنّ «أيّ نوع من المقاطعة الاقتصادية، أو الثقافية، أو الأكاديمية، أو غيرها، هو سلاح خطير ينقل الصراع ضد إسرائيل إلى المستوى الشعبي، بحيث يمكن أيًّا كان أن يشارك فيه بفعالية. وحتى وإن كانت المقاطعة وسيلة مشروعة للضغط على إسرائيل لإنهاء الاحتلال، إلا أنّها مؤشّر على احتمال نزع الشرعية؛ وبالفعل، فإنّ الهدف من المقاطعة في معظم الحالات هو نزع الشرعية»[30].

ويشير عاموس يادلين، رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية السابق، في تشخيص لـ «بيئة إسرائيل الاستراتيجية في السنوات 2011 – 2015»، إلى أنّ مكانة «إسرائيل» السياسية تتعرّض لاهتزاز مستمر، إذ تتواصل حملة نزع الشرعية عنها في الساحة العالمية، فيما صورتها لدى الدول الغربية مستمرة في التدهور، الأمر الذي يعزّز قدرة المجموعات المعادية لها على الحركة والعمل، لا سيّما تلك التي تحاول نزع الشرعية السياسية والأخلاقية عن «إسرائيل» وتعميم المقاطعة ضدّها في مجالات مختلفة[31]. وينبّه يادلين إلى أنّه على الرغم من النجاح المحدود للمقاطعة، إلا أنّ خطر انتقالها من عالم المنظمات غير الحكومية إلى قلب العالم الغربي المؤسسي، وانتشارها في مؤسسات دولية، ينبغي أن يُشعل ضوءًا أحمر لدى «إسرائيل».

على المستوى التشريعي، سنّ «الكنيست» عام 2011 قانونًا، صادقت عليه المحكمة العليا للاحتلال عام 2015، يتيح المجال لتقديم دعاوى قضائية ضدّ من يدعو إلى مقاطعة «إسرائيل» أو مؤسساتها أو شركاتها، حتى تلك الموجودة في المستوطنات؛ ويشمل المقاطعة الأكاديمية والثقافية والاقتصادية. ويخوّل القانون وزير المالية فرض عقوبات اقتصاديّة كبيرة على المؤسسات الإسرائيلية التي تدعو للمقاطعة بينما تتلقّى تمويلاً من

30- The Jewish People Policy Institute: Annual Assessment 2012-2013. https://bit.ly/3CIWuAS

31- Amos Yadlin: Five Years Back and Five Years Forward: Israel's Strategic Environment in 2011 – 2015 and Policy Recommendations for 2016 – 2020, INSS, December 2016, https://bit.ly/2XNQiIC

حكومة الاحتلال وهيئاتها[32].

وعلى المستوى السياسي، يتعاطى مسؤولو الاحتلال مع المقاطعة، لا سيّما بعدما حقّقت حركة المقاطعة جملة من الإنجازات، على أنّها خطر ينبغي مواجهته، وفي عام 2014، ربطها رئيس حكومة الاحتلال آنذاك بنيامين نتنياهو بمعاداة السامية[33]؛ وفي عام 2016، طلب نتنياهو من «يهود العالم» المساهمة في محاربة حركة المقاطعة، ودعاهم إلى المساعدة في «نزع الشرعية عمّن يحاولون نزع الشّرعية عنا»[34].

في عام 2015، دعا الرئيس الإسرائيلي في ذلك الحين، رؤوفين ريفلين، إلى اجتماع طارئ مع رؤساء الجامعات الإسرائيلية لمناقشة المقاطعة الأكاديمية التي وصفها بالتهديد الاستراتيجي. وقال في الاجتماع إنّه تفاجأ من الزخم الذي باتت تحقّقه حركة المقاطعة الأكاديمية، مشيرًا إلى أنّه لم يكن يتوقع «أن تكون المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية في خطر حقيقي؛ لكن العالم يتغيّر»[35].

وقد نظّمت وزارة الشؤون الاستراتيجية[36]، في عام 2019، بعدما أوكل إليها نتنياهو عام 2013 مهمّة محاربة المقاطعة والجهود المبذولة لنزع الشرعية عن دولة الاحتلال، مؤتمرًا دوليًا حضره مشاركون من 30 دولة، وقال ريفلين في المؤتمر إنّه «من الواجب محاربة جهود معاداة السامية المتنامية»[37]؛ وهذه التهمة هي أهم الأسلحة التي يشهرها الاحتلال ضد كلّ من ينتقد «إسرائيل».

متى تتحوّل المقاطعة إلى تهديد وجودي للاحتلال؟

32- هيومن رايتس ووتش، 13/7/2011 https://www.hrw.org/ar/news/2011/07/13/24350
33- تايمز أوف إسرائيل، 4/3/2014، https://bit.ly/3o7y1Bo
الغارديان، 18/2/2014، https://bit.ly/3AJg0Ms
34- الجزيرة، 2/11/2016، https://aja.me/j934h
35- موقع، 972 magazine، 28/5/2015، https://bit.ly/2W8aogk
36- أوكلت مهمة محاربة حركة المقاطعة إلى وزارة الشؤون الاستراتيجية قبل أن تقرر حكومة بينت–لابيد إغلاقها عام 2021، ونقلت المهمة إلى وزارة الخارجية في حكومة الاحتلال..
37- تايمز أوف إسرائيل، 20/6/2019، https://bit.ly/3Bh7Pat

تتحدّث دراسة[38] نشرها معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، في أيلول/سبتمبر 2020، عن خمسة مخاطر وجودية تهدّد دولة الاحتلال، على الرغم من الإنجازات التي حقّقتها على مستوى تطوير القدرة العسكرية، والقوة الدبلوماسية والاقتصادية، واعتراف بعض جيرانها بها؛ ومن هذه المخاطر المقاطعة والعزلة الدولية.

وبحسب الباحث عوديد عيران[39]، وهو دبلوماسي إسرائيلي سابق كان قد ترأس فريق التفاوض مع الفلسطينيين في عام 1999–2000، معدّ القسم المتعلق بمقاطعة «إسرائيل» وعزلها على المستوى الدولي، فإنّ العلاقات الخارجية لدولة الاحتلال كانت ركنًا مهمًا في الدفاع عن «إسرائيل» وأداة مهمّة في صدّ التهديدات المحتملة وتقليلها. كذلك، فإنّ «علاقات إسرائيل المميّزة بالولايات المتحدة، وصِلاتها بيهود العالم، ومحاولاتها تحقيق السلام؛ كل ذلك ساعدها على المحافظة على الدعم الدولي لها ومحاربة محاولات مقاطعها، فيما علاقات إسرائيل الاستراتيجية بالدول العربية أظهرت أهميتها كعامل استقرار في المنطقة».

علاوة على ذلك، فإنّ «علاقات إسرائيل المميّزة مع دول أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا تشكّل جزءًا مهمًا من تطوير قدراتها العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية». واستنادًا إلى ذلك، يقول الباحث، فإذا واجهت «إسرائيل» عقوبات وعزلة دولية، فإنّ ذلك سيناريو خطير يُضعفها ويجعل من الصعب بالنسبة إليها المحافظة على مصالحها الاستراتيجية. ويطرح عيران سيناريو متطرفًا تترافق فيه العقوبات والعزلة الدولية مع تهديدات عسكرية أخرى أو تؤدّي إليها، ليقول إنّ هذ السيناريو يشكّل تهديدًا وجوديًا لـ «إسرائيل».

ووفق الباحث، فإنّ المقاطعة والعزلة الدولية يمكن أن تضرّ بالقدرات العسكرية والاقتصادية لدولة الاحتلال ومكانتها الدولية. وهو يؤكد أهمية العلاقات الدولية، مشيرًا إلى أنّ عزل «إسرائيل» دوليًا وتآكل شرعيتها وإضعاف الدعم المعنوي الذي تحظى به،

38- Ofir Winter (ed): Existential Threat Scenarios to the State of Israel, INSS, 2/9/2020. https://bit.ly/2ZoO3fM
39- Oded Eran: International isolation and Boycott of Israel, INSS, September 2020, https://bit.ly/3lLInE2

من شأنه أن يؤثّر في قوّتها في المجالات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية ،ويمكن أن يشجّع بعض القوى الإقليمية على العمل ضد «إسرائيل»، سواء من منطلق إيديولوجي أو مصالح معيّنة.

ويرى الباحث أنّ تحليل السيناريوهات المختلفة للعزلة الدولية يُظهر أن الساحة الدولية، بمختلف مستوياتها الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، لا تشكّل، في المدى القريب، تهديدًا خطيرً لدولة الاحتلال؛ وحتى الانتقاد المتصاعد لها على خلفية سياساتها حيال الفلسطينيين لا يمكن وصفه بالتهديد الوجودي.

تحدّيات تواجهها مقاطعة الاحتلال

كانت المقاطعة العربية لدولة الاحتلال في بداياتها ذات أثر ظاهر بالنسبة إلى كيانٍ لا يزال في بداية تأسيس اقتصاده ووجوده السياسي. فارتفعت كلفة التجارة الخارجية وعمدت شركات إلى وقف التبادل التجاري مع «إسرائيل» ،التي لم يعد بوسعها الحصول على المواد الخام من أطراف ثالثة تخشى فرض عقوبات عليها بسبب علاقتها مع دولة الاحتلال[40].

ومن الآثار التي ترتّبت على المقاطعة، على سبيل المثال، الأزمة العالمية التي أدّت إليها مقاطعة تصدير النفط إلى الدول التي تعدّ صديقة لدولة الاحتلال في أجواء حرب عام 1973، فيما تمكّنت الدول العربية وحلفاؤها من الخروج بالقرار 3379 من الجمعيّة العامة للأمم المتحدة عام 1975، الذي نصّ على أنّ «الصهيونية شكل من أشكال العنصريّة والتمييز العنصري»؛ وهو قرار ألغته الأمم المتحدة عام 1991 على أثر موافقة دولة الاحتلال على المشاركة في مؤتمر مدريد.

تخفّفت دولة الاحتلال بالتدريج من كلفة المقاطعة أو من حدّتها. ففي عام 1977 مرّر الكونغرس تشريعات ضدّ المقاطعة العربية لدولة الاحتلال، وفرض غرامات على

40- Dany Bahar and Natan Sachs: How much does BDS threaten Israel's economy? Brookings, 26/1/2018. http://brook.gs/2DEUxLM

الشركات الأمريكية التي تتعاون مع المقاطعة[41]. لاحقًا، تخلّت مصر، على أثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1979، عن المقاطعة وتحوّلت بعد ذلك إلى محطّة «قانونية» للبضائع الإسرائيلية، حيث يجري تسميتها بضائع مصرية، لتُهرّب إلى باقي الدول العربية. وبدءًا من عام 1994 وتوقيع وادي عربة، أعطى دخول الأردن على مسار التطبيع دولة الاحتلال هامشًا أكبر للتخلّص من عبء المقاطعة، ما يعني تراجعًا في المقاطعة من الدرجة الأولى. وعلى أثر توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 بين منظّمة التحرير الفلسطينية ودولة الاحتلال، تراجعت المقاطعة من الدرجة الثانية بعدما انخرط الطرف الفلسطيني في الاتفاق مع دولة الاحتلال[42]. لكنّ ذلك لا يعني أنّ المقاطعة تلاشت أو اندثرت، وإن كانت أكثر ظهورًا بالتزامن مع فترات الانتفاضة أو الهبّة أو الحرب، كما في الانتفاضتين الأولى والثانية، وفي الحرب الإسرائيلية على غزة عام 2014.

ومن التحدّيات التي تواجهها مقاطعة الاحتلال، محاربة المقاطعة وحظرها من قِبل دول تدعم «إسرائيل». ففيما لم ينجح الكونغرس الأمريكي بتبنّي تشريعات تُجرّم المقاطعة في عهد ترامب[43]، تبنّى عدد من الولايات تشريعات تشترط مقاطعة حركة المقاطعة كشرط مسبق لتوقيع العقود أو تلقّي المساعدات الحكومية؛ وقد استلهمت في ذلك اقتراحات مقدّمة في مجلس الشيوخ لمنع مقاطعة دولة الاحتلال، عبر السماح للولايات بسنّ قوانين خاصة تُلزم المتعاقدين معها بتوقيع تعهّدات بعدم مقاطعة «إسرائيل» تحت طائلة فسخ العقد؛ إضافة إلى مشروع قانون آخر يُجرّم حركة BDS ويفرض غرامة على من يتعامل معها من الشخصيات الاعتبارية التي تتعاقد مع الحكومة، أو حتى تتلقّى مساعدات حكومية، سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات[44]. وتسعى دولة الاحتلال إلى سنّ قوانين

41- Martin A. Weiss: Arab League Boycott of Israel, Congressional Research Service, 25/8/2017. https://bit.ly/3i93M9d

42- كان التبنّي العربي الرسمي للمقاطعة في كانون الأول/ديسمبر 1945، وركّزت مقاطعة الجامعة العربية على ثلاثة مستويات: مقاطعة دولة الاحتلال مباشرة وهذه مقاطعة الدرجة الأولى؛ ومقاطعة الشركات التي تستثمر فيها، وهي مقاطعة الدرجة الثانية؛ والدرجة الثالثة التي تشمل الشركات التي تتخذ من موانئ دولة الاحتلال ومنافذها محطة لها.

43- الجزيرة، 9/1/2019، https://aja.me/8suhm

44- القانون من أجل فلسطين، 18/10/2020، https://bit.ly/3i3yh03

وإصدار قرارات حكومية ضد المقاطعة في الدول الصديقة لها، وسجّلت بعض النجاح في هذا المجال[45].

يُضاف إلى ذلك، الضغط السياسي أو الدبلوماسي أو القانوني الذي تقوم به دولة الاحتلال على بعض الجهات والشركات لمنع المشاركة في المقاطعة، أو حتّى فرض التراجع عنها. واستطاعت دولة الاحتلال، على سبيل المثال، أن تُجبر شركة Airbnb لتأجير أماكن قضاء العطلات عبر الإنترنت، على أن تعلن في نيسان/أبريل 2019 أنّها لن تنفّذ قرارها السابق استبعاد الأماكن المتاحة للتأجير في المستوطنات الإسرائيلية بالضفة الغربية المحتلة، بعدما أعلنت في نوفمبر/تشرين الثاني 2018، أنها ستحذف نحو 200 منزل في المستوطنات من قوائمها. وجرى الطعن بالقرار أمام محاكم أمريكية وإسرائيلية[46].

وعلاوة على ذلك، تواجه المقاطعة تحدّي التناقضات في الموقف الأوروبي. فعلى الرغم من قرار وسم المنتجات، والدعوات التي يكرّرها مسؤولو الاتحاد الأوروبي حول «حلّ الدولتين»، وقرارات المقاطعة التي اتخذتها شركات أوروبية لأسباب تتعلّق بالاستيطان، فإنّ الواقع على الأرض يشير إلى أنّ ثمّة مالاً أوروبيًا يُضخّ لدعم المستوطنات. فقد أظهر تقرير نشره ائتلاف «لا تساهم في تمويل الاحتلال»، في 2021/9/29، أنّ هناك مليارات الدولارات من الدعم المالي الأوروبي للشركات العاملة مع المستوطنات؛ وبيّن التقرير أنّه ما بين عامي 2018 و2021، كان لـ 672 مؤسسة مالية أوروبية، بما في ذلك البنوك ومديري الأصول وشركات التأمين وصناديق التقاعد، علاقات مالية مع 50 شركة تعمل مع المستوطنات الإسرائيلية. وقد حصلت هذه الشركات على 114 مليار دولار أمريكي على شكل قروض واكتتابات. ووفق التقرير، أصبح إجمالي قيمة الأسهم والسندات التي يمتلكها المستثمرون الأوروبيون في هذه الشركات 141 مليار دولار، اعتبارًا من أيار/مايو 2021[47].

45- عبد الرحمن أبو نحل: الحرب الإسرائيلية ضد حركة المقاطعة (BDS)، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)، 16/10/2016 ، https://bit.ly/3lWpUop

46- رويترز، 10/4/2019 ، https://reut.rs/3EP3DBv

47- تقرير بعنوان فضح التدفقات المالية للمستوطنات الإسرائيلية صادر عن ائتلاف «لا تساهم في تمويل الاحتلال»، 29/9/2021 ، https://bit.ly/2ZIBmwr

وفي سياق مشابه، على المستوى العربي، فإنّ فتح موجة جديدة من التطبيع العربي الرسمي مع إطلاق «الاتفاقات الإبراهيمية» في آب/أغسطس 2020 برعاية الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، تحدّيًا آخر للمقاطعة وضربة للتراكم العربي في سياق عزل دولة الاحتلال، بما هو مشهد يتناقض مع الدعوات إلى مقاطعة «إسرائيل» وعزلها، ويساهم في تبييض صورتها وتبرير جرائمها؛ ولعلّ ترحيب دولة الاحتلال بهذا المسار يأتي في إطار محاولاتها تقويض نجاحات المقاطعة وإضعاف محاولات عزلها على المستوى الدولي.

على المستوى الاقتصادي، خسر اقتصاد الاحتلال، نتيجة حملة المقاطعة الأوروبية للمنتجات الزراعية من المستوطنات الإسرائيليّة، ما يُقدّر بـ 6 مليارات دولار في عامي 2013 و2014 [48]؛ ووفق تقرير لوزارة المالية في حكومة الاحتلال، أعِدّ عام 2013 وكشِف عنه عام 2015، فإنّ الاقتصاد الإسرائيلي قد يخسر حتى 10.5 مليار دولار سنويًا، إضافة إلى خسارة الآلاف لوظائفهم، اعتمادًا على مدى توسّع المقاطعة وشمولها[49].

ووفق تقرير صادر عام 2015 عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، فقد تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الإسرائيلي بنسبة 46% سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 [50]، وذلك عائد في جزء منه إلى المقاطعة الدولية لدولة الاحتلال[51].

والتحدّي على المستوى الاقتصادي يكمن في محدوديّة أثر المقاطعة، واستمرار تدفّق الأموال إلى المستوطنات، والدعم الذي تحظى به دولة الاحتلال، أقلّه من الولايات المتحدة، من بين أمور أخرى؛ لكن في الوقت الذي لن يؤدّي فيه إلى انهيار الاقتصاد الإسرائيلي،

وائتلاف "لا تساهم في تمويل الاحتلال" هو تحالف عبر إقليمي يضم 25 منظمة حقوقية فلسطينية وإقليمية وأوروبية، مقرها بلجيكا وفرنسا وإيرلندا وهولندا والنرويج وإسبانيا والمملكة المتحدة.

48- ميدل إيست مونيتور، 15/6/2015 ، https://bit.ly/2ZCvMMd
أيضًا حول الأثر الاقتصادي للمقاطعة: كريستيان ساينس مونيتور، 16/2/2014.
https://bit.ly/3kHlDG1

49- تايمز أوف إسرائيل، 7/7/2015، https://bit.ly/3o8Wwy3

50- تقرير أونكتاد حول الاستثمار العالمي، 24/6/2015، https://bit.ly/2XY5ovD

51- واي نت، 24/6/2015 ، https://bit.ly/3ERVNXT

فإنّه قد يساهم في إحداث خلخلة نسبية واضطراب في بعض الشركات الإسرائيلية أو في الشركات المستثمرة فيها، وفي تقليل أرباحها، وقدرتها على المحافظة على قِيم سوقية عالية[52].

خلاصة

تشكّل المقاطعة عاملًا مهمًا في تسليط الضوء على جرائم الاحتلال. ومن الممكن أن يساعد تصاعدها وتوسّعها ونمو الموقف السلبي حيال دولة الاحتلال، على تشكيل حالة ضاغطة تؤدّي إلى إجبار صنّاع القرار على تغيير سياساتهم حيال «إسرائيل»، بما في ذلك اتجاهات التصويت في الأمم المتحدة والعلاقات معها، وتزويدها بالسلاح.

ومن الممكن القول إنّ التحدّيات التي تواجهها المقاطعة لا تلغي أهمية هذه الوسيلة في مواجهة الاحتلال ومقاومته؛ وهي تمنع تحوّل الاحتلال وسياساته إلى مفهوم طبيعي مقبول من دون نقاش، وتسهم في استمرار كشف جرائمه، وفي إقلاقه، وإشغاله بمعارك قانونية وتحركات سياسية ودبلوماسية، لتشكّل حلقة في مسلسل النضال الفلسطيني تتكامل مع سائر أدوات المواجهة، التي تقوم على جعل الاحتلال مكلفًا بالنّسبة إلى «إسرائيل».

52- محمود جرابعة: حركة مقاطعة «إسرائيل»: الإنجازات، والمعوّقات، والآفاق، مركز دراسات الجزيرة، 6/7/2015، https://bit.ly/3oiNcYh .

قراءة في كتاب:

التنّين الأكبر
الصين في القرن الواحد والعشرين

مراجعة: حسن صعب *

* تأليف: دانييل بورشتاين – أرنيه دي كيزا.
* ترجمة: شوقي جلال.
* نشر: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (سلسلة عالم المعرفة – الكويت).
* الطبعة الأولى: يوليو 2001.

يتحدث هذا الكتاب المهم عن أثر الصين – مستقبلاً – في الميزان الكوكبي للثروة والقوّة خلال القرن الحادي والعشرين. وهو يقدّم تحليلاً يتصف بالشمول والعمق للتحديات والفرص التي يفرضها ظهور الصين خلال هذا القرن، واحتمالات الصراع بين الصين، القوة العالمية البازغة، والولايات المتحدة التي تحاول تأكيد انفرادها بالهيمنة على العالم؛ ويعرض آراء متباينة للاتجاهات داخل الولايات المتحدة، وما يتعارض مع طموحاتها.

فالصين عام 2030 ستكون أكثر الأمم سكاناً، وأكبر اقتصاد عالمي، وقوّة عظمى بكل معنى الكلمة، وبما سيحوّل الميزان الكوكبي للثروة والقوّة خلال الألفية الثالثة. ولذا، يدعو مؤلّفا الكتاب إلى إقامة علاقات بنّاءة بين الصين والولايات المتحدة... القوّتين العظميين في عالم المستقبل؛ ويؤكد أن الصين لن تكون رأسمالية أو ديمقراطية حسب ما تتصور لها وتريد منها الولايات المتحدة، ولن تكون اشتراكية بالمعنى التقليدي.

* باحث لبناني.

إن المهمة الرئيسية التي يضطّلع بها كتاب «التنّين الأكبر»، حسب قول المؤلّفين في مدخل الكتاب (الحاضر يتخلّق)، هي تقديم الصين في ضوء أبعادها الكثيرة، وتجنّب النقد المتسرع، والعمل، بدلاً من ذلك، من أجل استكشاف وقائع حياة الصين، وهي دائماً وقائع مركّبة، وغالباً ما تكون غامضة، وتبدو متناقضة.

في الجزء الأول من الكتاب (في داخل الحرب الباردة الجديدة)، وفيه عدّة فصول، يحاول المؤلّفان النظر إلى الصين عبر نافذة تكشف عن أكثر القضايا الإشكالية المطروحة على بساط البحث، أخطار الانسياق في حرب باردة مدمّرة ولا ضرورة لها بين أميركا والصين. لقد تعرضت العلاقة بين واشنطن وبكين لتحوّلات عديدة خلال العقد الأخير (من القرن العشرين)، وسادت خلال مطلع التسعينيات فترة مضيئة ومتفائلة. ثم اتسمت البيئة خلال الفترة من عام 1993 إلى عام 1997 بغلبة عديدة من المعارك السياسية الإيديولوجية والنزاعات الخبيثة التجارية والاقتصادية؛ علاوة على تصوّر الصين كشيطان يمثّل «إمبراطورية الشر» وسلوك الصين الاستفزازي على عدد من الجبهات، وبخاصة التهديدات العسكرية ضد تايوان.

يناقش الفصل الأول من هذا الجزء كيف ولماذا انحدرت كلٌ من الولايات المتحدة والصين سريعاً جداً إلى هذه الحرب الباردة الجديدة، وما المخاطر بالنسبة للأميركان، وما الذي يتعيّن عمله بعد ذلك، وكيف يمكن تجنّب أسوأ الاحتمالات.

ويرى المؤلّفان أن «نشوب حرب باردة حقيقية مع الصين إنما يعني، على الأقل، مزيداً من النفقات الدفاعية للإنفاق على قوات أميركية مرابطة في الخارج، ويعني تعطّل جانب ضخم من الاقتصاد والتجارة، وأزمة مع حلفاء أميركا في آسيا، وقدراً أكبر بكثير من النزاعات داخل مجلس الأمن؛ وربما يعني مزيداً من الانتشار النووي، أو أنه يعني بإيجاز عالماً أكثر خطراً، وأقل قدرة على التنبوء بمستقبله.

وينقل المؤلّفان عن جورج إف. ويل قوله إن «المتشائمين شبّهوا ظهور الصين كقوة عظمى بتصاعد قوة ألمانيا منذ عشرة عقود. وقد أمكن «حلّ» تلك المشكلة بخوض حربين بشعتين. وسوف يكون من الحكمة التماس وسائل أفضل لإلزام الصين بقواعد

وقيود التعاملات الدولية. أما كيف يتحقق هذا، فذلك هو السؤال الكبير الذي يواجه الحياة الأميركية على مدى جيل كامل.

ويتحدث المؤلّفان عن عام 1989 المشؤوم، الذي شهد حادثين مثيرين كان يمكن لهما أن يغيّرا طبيعة انطلاقة الأعوام السبعة عشر من العلاقات الصينية – الأميركية، أوّلهما مذبحة ميدان تيان آن مين في بكين، وثانيهما سقوط حائط برلين. ففي 4 يونيو 1989، حُشِد الجيش الصيني لطرد الطلاّب المتظاهرين ومؤيديهم من ميدان تيان آن مين (بلغوا المليون).

وجاء القرار باستخدام العنف ضد الطلاّب بعد عدة أسابيع، احتلّ خلالها هؤلاء الميدان الشهير؛ والحادث في سياق تاريخ الصين ما كان له أن يصدم الأميركيين، بيْد أنه صدمهم، وعلى مستويات عديدة. حشد هائل وعنيف من المحتجّين على نقيض صورة تحديث وإصلاح ودمقرطة الصين، وهي الصورة التي اعتادها الأميركيون تدريجياً. وكان الحادث صدمة لهم على وجه الدقة والتحديد، لأنه كشف على أي نحوٍ تحوّلت الصين إلى النقيض.

وتمثّلت نقطة التحوّل الأخرى في علاقة الصين والولايات المتحدة بانتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي مع سقوط جدار برلين في ميدان بوتسدام، في نوفمبر 1989. وهكذا بدا كأن ورقة الصين لم يعد لها قيمة في نظر واشنطن للتعامل مع روسيا، التي عمّها الفوضى وعدم الاستقرار. لقد كانت الورقة، يقيناً، ذات قيمة كبرى، وقت التعامل مع الاتحاد السوفييتي المستقر والعدواني والمسلّح نووياً.

وبعد عرضٍ لأبرز مراحل التنافس والتعاون (الأميركي) مع القوة الاقتصادية العالمية الجديدة، أي الصين، يناقش المؤلّفان طبيعة التحدّي الصيني كتهديد أم كفرصة، فينقلان عن مراسل الصين السابق لصحيفة النيويورك تايمز، نيكولاس كريستوف، التساؤل الآتي: هل يمكن مقارنة صعود الصين مع صعود ألمانيا في القرن الماضي؟ هناك فروق كبيرة، لكن الصين تشترك مع ألمانيا ذلك الحين في الشعور بالكبرياء المجروح، ويفيق المارد الذي مزّق وخُدِع من قِبل بقيّة العالم... والآن يعيش ثورة صناعية ويبني ترسانة أسلحة ستسمح له،

خلال عقد أو عقدين، بالثأر للأخطار التي ارتُكبت في حقّه.

أما مهاتير محمد، رئيس الوزراء الماليزي، فيرى أنه «آن الأوان لكي تكفّ عن رؤية الصين من خلال عدسات التهديد، وأن نبدأ برؤيتها على أنها الفرصة العظيمة التي تمثّلها بالفعل.

ومن زاوية حقوق الإنسان تحديداً، في الصين، والتي يراها الأميركيون كأكبر منتهك لحقوق الإنسان في العالم، يقول وليام أوفرهولت «يسمع الأميركيون التفاصيل الدقيقة عن انتهاك الصينيين لحقوق الإنسان على النحو الذي يريدونه هم في الحقيقة، ولكنهم يجهلون تماماً مظاهر التحسن الاستثنائية في حرية الكلام وحرية الحركة وحرية العمل... وهي مظاهر تستثير اهتمام كل من يراقب الصين عن كثب. إن الساسة الأميركيين والصحافة الأميركية يكادون يقصرون تعريفهم لحقوق الإنسان في حدود مصير حوالى 2000 من المنشقّين، ويُغفلون مظاهر التحسين في حريّة.. خمس الجنس البشري».

في الجزء الثاني من الكتاب (معايير الحكم على الصين)، يعرض المؤلّفان بعض السبل التي يتضافر خلالها الإرث الثقيل الذي ورثته الصين عن الماضي، وكذا حجمها السكاني الضخم، والخلفية، الإقطاعية، والأرضية الشيوعية لنظامها السياسي، وغير ذلك من عوامل، بحيث تكبح وتشكّل مسار تحوّلها في المستقبل في اتجاهات مغايرة للاتجاهات الكلاسيكية التي عرفها اقتصاد السوق الديموقراطي في الغرب. إن الجميع يعرفون أن الصين «مختلفة» عن الغرب.

فالصين لديها أفكار كثيرة متناقضة عن نفسها؛ إنها تريد أن تُعامَل كقوة عظمى، ولكنها لا تزال تنتظر الاعتبارات الخاصة، التي تحظى بها البلدان الفقيرة والنامية. وتحتفظ الصين بقبضة حقيقية إزاء المنشقّين، ولكنها تسمح بدرجة مذهلة من الحريّة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وبدأت تمارس انتخابات حرّة مفتوحة على المستوى المحلي، واتخذت خطوات فعّالة لتعزيز سيادة القانون، ولكنها لا تزال تعقد محاكمات عامة لإدانة معارضي السلطة..

وتبدو الصين عند نقطة ما مندفعة بقوّة في اتجاه أساليب الحياة الأميركية، والرخاء

والنزعة الاستهلاكية؛ وفي فترة أخرى تُعلن الصين أن أميركا هي العدو، وتعلو نغمة القومية الصينية، وأن كل ما هو أميركي، تقريباً، غريب.

ويبدو واضحاً أن الغرباء الراغبين في فهم حاضر الصين ومستقبلها، من الأفضل لهم أن يطرحوا جانباً، عند الباب، جميع افتراضاتهم الثقافية الخاصة بهم، مع تقدير كبير لحقيقة واقع الصين المتعدد الشرائح.

إن قيام علاقات أميركية ناجحة مع الصين يعتمد على فهم مظاهر الصعود والهبوط على المدى القصير، في سياق عملية المدى البعيد الجارية. ولدى الصين الآن سجل لفترة زمنية طولها عقدان، هي فترة المجاهدة على طريق التحديث، وإنها لعملية مشوّشة لا تنطوي على رؤية واضحة، فضلاً عن أن زعماءها ليسوا من النوع الذي ترتاح إليه أميركا. وهي مرحلة زاخرة بالتناقضات والنكسات.

ويتوقف المؤلّفان عند البلوى القاتلة، أي الفساد، التي لا تكف عن تسميم الاقتصاد الصيني وتخرّب، في الوقت ذاته، القدرات الراهنة بالفعل، للمجتمع الذي أغرقته الضغوط الزائدة، ويعترف قادة الصين أنفسهم بأبعاد المشكلة، ويكافحونها بجدٍ ونشاط؛ رغبة منهم – على الأقل – في الحفاظ بقبضتهم على السلطة.

ولكن، في نظرة من زاوية أخرى للفساد، فإن بعض الأنشطة التي تندرج مظاهرها ضمن الفساد، ربما تعبّر فقط عن تطوّر اقتصاد غير رسمي. والمعروف أن أحد العوامل التي أسهمت في النمو البارز للصين، خلال الأعوام الأخيرة، هو قدرة الشركات ومؤسسات الدولة والمدن والأفراد، ممّن لهم نزوع واضح إلى تنظيم المشروعات، على انتهاز حالة الازدهار، والشروع في عمليات صنع وبيع المنتجات، وخلق قنوات للتوزيع واستئجار عمّال... إلخ.

وفي النتيجة، فإن قدراً محدوداً من الفساد يتعيّن أن يُنظر إليه باعتباره حليب الأم اللازم لإرضاع اقتصادات السوق في الصين، وكذا الناتج الحتمي للانتقال من الهيكل الماضي إلى المستقل. وهنا يظهر السؤال: هل هذا الوجه لبارونات السرقة في المجتمع الصيني ليس سوى مرحلة في عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق الحديث، أم أن الفساد سينغرس بجذور

عميقة في النظام، بحيث يقوّض جهود التحديث؟

في الجزء الثالث (القفز في البحر)، يعرض المؤلّفان نظرة من الأرض إلى السماء عن «اختلافات» الصين عن الغرب، مع صورة إجمالية لمنظّمي «المشروعات الأربعة» بحقائبهم، عدد من أغنى وأنجح رجال الأعمال الخاصّين في الصين اليوم. ويُضفي الكلام هنا وجهاً إنسانياً على القضايا المعقدة المقترنة بمفهوم «الملكية» وإنشاء قطاع «خاص» حقيقي في الصين.

أحد رجال الأعمال هؤلاء، جانج وي، هو واحد من منظّمي المشروعات الصاعدين في شنغهاي، لكنه ليس من أغنياء الصين الجدد، الذين أسرهم حبّ التظاهر بعد أن أثروا فجأة، وباتوا يتلهفون على الاستمتاع بالثروة. إنه على العكس، مثال متميز لقيم ومهارات منظّمي المشروعات الجادّة في قلب المرحلة الثانية للاقتصاد الصيني.

وتمثّل مسألة الملكيّة عامل تميّز مهم يمايز جانج كثيراً عن أقرانه من منظّمي المشروعات في العالم. فالملكيّة في الغرب مبدأ واضح بشكل عام، بحيث إن أي شبهة غموض يمكن حلّها وحسمها وتوضيحها تأسيساً على مجلّدات من قانون الملكيّة وقانون الأوراق المالية وقانون الشركات، وغيرها.

وقد تُثار أسئلة بشأن من يملك، ماذا في أميركا، أو في اقتصادات سوق أخرى. ولكن توجد وسائل فعّالة للغاية للإجابة عن الأسئلة. بيْد أن الأمر في الصين ليس على هذا النحو؛ إذ ليس واضحاً من يملك فعلاً، وماذا يملك حقيقة من الكثير من الشركات الصينية، أو ما الحقوق التي تُثبتها هذه الملكية.

فعلى سبيل المثال، من الصعب أن نجد في قصة جانج خط تقسيم واضحاً، يفصل بين عمله قديماً موظفاً حكومياً في شنغهاي، وعمله الآن رئيساً لشركة «خاصة»، وهو شارك لبعض الوقت في عملين من مشروعات الأعمال: العمل «القديم» حيث شغل منصب نائب المدير العام لشركة في شنغهاي مملوكة للدولة، تحت اسم اتحاد إدارة واستثمار الأصول المملوكة للدولة في منطقة بودونج في شنغهاي، والعمل الجديد الذي يحتل فيه منصب رئيس الأملاك السائلة شرق شنغهاي. ويقول جانج «أثار ذلك حيرة وتشوّشاً

عندي، لذلك قررت التوقف عن العمل مديراً عاماً لشركة الأصول الحكومية».

وحين يُلقي جانج نظرة إلى الخارج، شأنه شأن كثيرين من نظرائه من رجال الأعمال، فإنه يؤكد أثراً قوياً من الكبرياء الثقافي الذي يسري في عروق النزعة القومية السياسية. وهو يرى أنه «لا الولايات المتحدة ولا اليابان تجرؤ على شن حرب ضد الصين، ذلك لأن الحرب ستحرمهم من سوق الصين التي تمثّل شيئاً جوهرياً لاقتصادهم. إن الصين إذا لم تشتر سيارات وطائرات وما شابه ذلك من الولايات المتحدة، فإنكم أنتم الذين ستضارّون، ولن نتأثر نحن بشيء».

في الجزء الرابع من الكتاب (التكهّن بمستقبل الصين)، يطرح المؤلّفان – تأسيساً على ماضي وحاضر الصين – توقعاتهما بشأن مسار تطورات الصين مستقبلاً خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2024. كما يتأملان مستقبل النظام السياسي وعدداً من القضايا الرئيسية، مثل هونج كونج وتايوان، وظهور قيم اجتماعية وثقافية جديدة؛ ويبحثان في نشر إطار مرجعي جديد للصين وما الذي يعنيه هذا بالدقة بالنسبة لمشروعات الأعمال والمال وعلم الاقتصاد.

وفي السياق، لا يعتقد مؤلّفا الكتاب أن قمّة خطوط النزاع (بين الصين والولايات المتحدة والغرب) ستصل إلى حرب نووية أو عالمية ثالثة، كما يفترض هننغتون، الذي يفصل بين الحضارات في إطار قراءته لها. ويقدّر المؤلّفان أن نشوب «صدام حضاري» بين الولايات المتحدة والصين، وكذلك بين الغرب وآسيا، مسألة أكثر تعقداً ومرونة وديناميةً، وأكثر قابلية للتغيّر من الصورة التي قدّمها هننجتون؛ إن الصين ليست فقط بصدد إعادة تأكيد جذورها كحضارة عظمى متمركزة حول قيم كونفوشية، بل هي كذلك تستوعب الكثير والكثير جداً من الغرب وتبدع الجديد الكثير.

ويتفق المؤلّفان في هذه النقطة مع المضاربين على صعود الصين: إن التوجه بحكم الضرورة نحو التنمية الاقتصادية، والمصالح والاحتمالات الجديدة، التي ستتولد عن الحداثة والرخاء، كل هذا سيؤكد فعاليته القوية لكبح جماح أسوأ الدوافع العسكرية والسياسية للصين.

كما أن الصين بدأت مسيرة طويلة للبحث عن قيم جديدة، بموازاة التحديث الاقتصادي والاجتماعي، حسب اعتقاد المؤلّفين، اللذان ينقلان عن وانج شوينبج wang wuebing رئيس بنك الصين، قوله إن الفكر الكونفوشي يمكن أن يشكّل أساساً لنظام اقتصادي يستهدف النمو والربح، ويحقق – كذلك – ملاءمة مهمة وواسعة مع القيم الاجتماعية والأخلاقية والفلسفية؛ علاوة على هذا أنه يخلق إمكانات لسياسة استبدادية يمكن تخفيف حدّتها باقتصادات خيّرة النوايا، وزعماء أقوياء، ونظم تراتبية هرميّة غير رسمية تحدّد المعايير المتفق عليها للأخلاق والسلوكيات العامة، دون قدر كبير من المراقبة الديموقراطية.

في الجزء الخامس والأخير من الكتاب (ما بعد الحرب الباردة)، طرح المؤلّفان عدداً من المقترحات المحدّدة لدفع العلاقة بين الولايات المتحدة والصين نحو مزيد من الشراكة، وبعيداً عن مظاهر سوء التفاهم ذات الخطورة والذم المتبادل، على نحو ما كانت عليه الحال في الماضي القريب. إن هذه الشراكة هي من النوع الذي يعترف بالاختلافات، حيث الاشتباك يعني التفاعلية الدينامية، وليس مجرّد تعبير مخفّف عن التدخل أو النزاع الذي لا يتوقف.

ولإعادة ترسيخ فكرة الشراكة الأميركية – الصينية، يقترح المؤلّفان توقيع وثيقة جديدة في 27 فبراير/ شباط 2002، بمناسبة الذكرى السنوية الثالثة عشرة لبيان شنغهاي (الذي صدر في 27 شباط/ فبراير 1972، والذي يتضمن الزيارة المهمة للرئيس الأميركي نيكسون إلى الصين، ووضع القواعد الأساسية للعلاقات الأميركية – الصينية منذ ذلك الحين). ولعلّ أنسب الصيغ سوف تفيد في آن واحد الإحساس بالتواصل وإنعاش الالتزام المتبادل بعلاقات أكثر نضجاً؛ وكلمة معاهدة تعطي صورة رسمية للغاية، وكذلك عبارة بيان مشترك وباتت الحاجة ملحّة لدى طرفي العلاقة: الولايات المتحدة والصين، إلى ميثاق جديد: ميثاق شنغهاي. ولعلّ ما هو أهم من دقة الكلمات الواردة في الميثاق (المفترض)، أن التطورات الديبلوماسية وإدارات شؤون الدولة اللازمة للوصول إلى هذا الميثاق، سوف تشير إلى أن الطرفين قد ابتعدا عن الهوّة التي انزلقا إليها مع نهاية القرن العشرين. وسوف يقول الميثاق للعالم إن القوّتين العظميين للقرن الجديد ستدخلان العصر

الجديد يحدوهما الأمل والثقة، ليُسهما معاً من أجل الوفاء بوعد عظيم: السلام والرخاء والانتعاش الاقتصادي الكوكبي.

لكن تطورات العقدين الأخيرين، وخاصة في عهد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، والرئيس الحالي جو بايدن، كشفت عن «هزالة» أو «شاعرية» بعض أفكار مؤلّفي هذا الكتاب، والتي لا تقلّل من أهميّته على أيّ حال.